

ويعتبر راجعاً إلى ذلك وبما ذكره في ما قبله من أن

هذا جزاءه قال الله عز وجل
لأنما ذكره من ربه على قدر عقولهم
ولذلك سأل الله
ليكن

[illegible]

والتاريخ المذكور في المتن

[illegible]

يترتب على هذه الاشياء الخمسة هذه الرسالة ليقين بها
ان يترتب عليها اما الصفة وظاهرة واما الكبري فلان ما يجب
ان يعلم في كتب هذا الفن الاخر كما ذكره في المنطق اما ان
يتوقفا **قوله** واما حيث المادة فهو الخامسة **اقول**
اورد عليه ان الخامسة كما ذكرت اولاً شاملة على المادة و
اجزاء العلوم معا وما ذكرته ثانياً في المحصر يدل على شمولها
على المادة فقط واجيب بان المقصود بالخامسة
هو المادة وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت بها
اولاً مدخل لها في الاتصال

هذا هو المقصود من قوله
ان يترتب عليها اما الصفة
وظاهرة واما الكبري فلان
ما يجب ان يعلم في كتب
هذا الفن الاخر كما ذكره
في المنطق اما ان يتوقفا
قوله واما حيث المادة
فهو الخامسة اقول اورد
عليه ان الخامسة كما
ذكرت اولاً شاملة على
المادة واجزاء العلوم
معا وما ذكرته ثانياً في
المحصر يدل على شمولها
على المادة فقط واجيب
بان المقصود بالخامسة
هو المادة وحدها واما
اجزاء العلوم فانما
ذكرت بها اولاً مدخل
لها في الاتصال

فصل في بيان ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن
من الاشياء الخمسة هذه الرسالة ليقين بها ان يترتب
عليها اما الصفة وظاهرة واما الكبري فلان ما يجب ان
يعلم في كتب هذا الفن الاخر كما ذكره في المنطق اما ان
يتوقفا **قوله** واما حيث المادة فهو الخامسة **اقول**
اورد عليه ان الخامسة كما ذكرت اولاً شاملة على المادة و
اجزاء العلوم معا وما ذكرته ثانياً في المحصر يدل على شمولها
على المادة فقط واجيب بان المقصود بالخامسة هو المادة
وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت بها اولاً مدخل لها
في الاتصال

يترتب ان يكون المقدمة جزء المنطق وهو باطل لانها قسم
على ان مقدمة الشروع في العلم خارج عنه وايضا اذا كانت
المقدمة جزءاً من كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى
لشروع في الاشياء من اجزاء العلم والمقدمة من ان الشروع
في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقفاً
على الشروع في المقدمة فقط فنقول الشروع في المقدمة
شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في
المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقفاً على الشروع
في المقدمة وذلك في الجواب ان في الكلام مصداقاً محذوفاً
اي ما يجب ان يعلم في **المنطق** كتب المنطق فيلزم ان يكون
المقدمة جزءاً من كتب الفن لاجزائه منه فان دفع المحذور ان
معا والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود ببيان اخص
الرسالة في الاشياء الخمسة في أصل الكلام ان هذا هو رسالة
كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان
يترتب على هذه الاشياء الخمسة فلهذا الرسالة يليق
بها ان يترتب عليها اما الصغرى فقط **قوله** واما الكبري
فلان ما يجب ان يعلم في **المنطق** كتب هذا الفن **اقول**
او من حيث المادة فهو الخامسة **اقول** اورد عليه ان
الخامسة كما ذكرت اولاً شاملة على المادة واجزاء العلوم في

هذا هو المقصود من قوله
ان يترتب عليها اما الصفة
وظاهرة واما الكبري فلان
ما يجب ان يعلم في كتب
هذا الفن الاخر كما ذكره
في المنطق اما ان يتوقفا
قوله واما حيث المادة
فهو الخامسة اقول اورد
عليه ان الخامسة كما
ذكرت اولاً شاملة على
المادة واجزاء العلوم
معا وما ذكرته ثانياً في
المحصر يدل على شمولها
على المادة فقط واجيب
بان المقصود بالخامسة
هو المادة وحدها واما
اجزاء العلوم فانما
ذكرت بها اولاً مدخل
لها في الاتصال

هذا هو المقصود من قوله
ان يترتب عليها اما الصفة
وظاهرة واما الكبري فلان
ما يجب ان يعلم في كتب
هذا الفن الاخر كما ذكره
في المنطق اما ان يتوقفا
قوله واما حيث المادة
فهو الخامسة اقول اورد
عليه ان الخامسة كما
ذكرت اولاً شاملة على
المادة واجزاء العلوم
معا وما ذكرته ثانياً في
المحصر يدل على شمولها
على المادة فقط واجيب
بان المقصود بالخامسة
هو المادة وحدها واما
اجزاء العلوم فانما
ذكرت بها اولاً مدخل
لها في الاتصال

وما ذكره في كتابه الحبر يدل على اشتغالها على المادة فقط وجب
بان المقصود من الحاجة هو المادة واخراج العلوم انما ذكرت
فيها تبعا فلا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود
فلا محذور في خروجها عن **الحصر** والمراد بالمقدمة هنا
اقول انما قال هذا لان المقدم في مباحث القياس تطلق
على قضية جعلت جزئيا **مسألة** في وجه وقد تطلق ويراد
بها ما يتوقف عليه **الدليل** **مسألة** في تناول مقدم
الاول وشمل نظرها كاجاب الصغرى وفعليتها و
كلية الكبرى في الشكل الاول **مسألة** فلا يتم التفرع
اقول هو سبق الدليل على وجوب استلزام المطلوب وبعبار
اخرى تطبيق الدليل على المدعى **قوله** سبب ايراد رسم
العلم مفتوح الكلام **اقول** اراد به رسم المنطق حيث
قال ورسموه والمراد بمفتوح الكلام او اكل الكتاب فيل
الشرع في المقصود اعني الفن فكانه قال اذ المقصود به
سبب ايراد رسم المنطق في انشاء المقدمة واجاب عن ذلك
هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التفرع
لا وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيلها الا في ضمن
نصوره بوجه مخصوص **اختار** المصنف التصور برسم
لما هو المقصود بالعلم
لان المقصود بالعلم هو المادة
والا فلو كان المقصود بالعلم
هو الشكل لكانت المقدمة
مقدمة على المادة
وهذا لا يمكن
لان المقصود بالعلم
هو المادة
والا فلو كان المقصود
بالعلم هو الشكل
لكانت المقدمة
مقدمة على المادة
وهذا لا يمكن
لان المقصود بالعلم
هو المادة

وما ذكره في كتابه الحبر يدل على اشتغالها على المادة فقط وجب بان المقصود من الحاجة هو المادة واخراج العلوم انما ذكرت فيها تبعا فلا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن الحصر والمراد بالمقدمة هنا

اقول انما قال هذا لان المقدم في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزئيا مسألة في وجه وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل مسألة في تناول مقدم

الاول وشمل نظرها كاجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى في الشكل الاول مسألة فلا يتم التفرع اقول هو سبق الدليل على وجوب استلزام المطلوب وبعبار اخرى تطبيق الدليل على المدعى

قوله سبب ايراد رسم العلم مفتوح الكلام اقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بمفتوح الكلام او اكل الكتاب فيل

الشرع في المقصود اعني الفن فكانه قال اذ المقصود به سبب ايراد رسم المنطق في انشاء المقدمة واجاب عن ذلك هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التفرع

لا وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيلها الا في ضمن نصوره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور برسم لما هو المقصود بالعلم

لان المقصود بالعلم هو المادة والا فلو كان المقصود بالعلم هو الشكل لكانت المقدمة مقدمة على المادة وهذا لا يمكن لان المقصود بالعلم هو المادة

وما ذكره في كتابه الحبر يدل على اشتغالها على المادة فقط وجب بان المقصود من الحاجة هو المادة واخراج العلوم انما ذكرت فيها تبعا فلا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود

بوجه ما لا يخصه ويكون غير مستلزما لذلك الواجب
يقبح في اختياره كمن اخرج طرفان الى مطلوبه فانه
يختار احدهما بقية وان كان الاخر موديا لباقيها
وكان في عبارة الشرح اشارة الى ذلك حيث قال **الاول**
ولم يقل **قوله** فالصواب **قوله** فالاول ان يقال **اقول** الوجه
الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما واما
الشرع بوجه مطلقا **قوله** الوجه يدل على انه لا بد
الشرع على بصير من تصور العلم بوجه فلا يدل على
انه لولا ذلك لم يقع الشرع مطلقا **قوله** في وجه على جميع
مسائله **اقول** الا ان من تصور العلم بوجه مطلقا
علم باصوله فانه احوال او احوال العلم من حيث لا عار
مسائله الخولها مدخل في تلك المعرفة فانه اذا ورد
عليه مسألة معينة منها عتق ان يعلم انها من الخو
بان تقول هذه مسألة من الخولها مدخل في معرفة
اعراب العلم وبها كلها وكل مسألة كذلك في من الخولها
المسألة عنه وكذا اذا تصور الميزان بان الله قاضي بينه
تعمم مراعاتها ذهن عن الخطأ والعكس عند
كل مسألة من الخولها مدخل في

بوجه ما لا يخصه ويكون غير مستلزما لذلك الواجب يقبح في اختياره كمن اخرج طرفان الى مطلوبه فانه يختار احدهما بقية وان كان الاخر موديا لباقيها وكان في عبارة الشرح اشارة الى ذلك حيث قال

الاول ولم يقل قوله فالصواب قوله فالاول ان يقال اقول الوجه الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما واما الشرع بوجه مطلقا قوله الوجه يدل على انه لا بد

الشرع على بصير من تصور العلم بوجه فلا يدل على انه لولا ذلك لم يقع الشرع مطلقا قوله في وجه على جميع مسائله اقول الا ان من تصور العلم بوجه مطلقا

علم باصوله فانه احوال او احوال العلم من حيث لا عار مسائله الخولها مدخل في تلك المعرفة فانه اذا ورد عليه مسألة معينة منها عتق ان يعلم انها من الخو

بان تقول هذه مسألة من الخولها مدخل في معرفة اعراب العلم وبها كلها وكل مسألة كذلك في من الخولها المسألة عنه وكذا اذا تصور الميزان بان الله قاضي بينه

تعمم مراعاتها ذهن عن الخطأ والعكس عند كل مسألة من الخولها مدخل في

وما ذكره في كتابه الحبر يدل على اشتغالها على المادة فقط وجب بان المقصود من الحاجة هو المادة واخراج العلوم انما ذكرت فيها تبعا فلا مدخل لها في الاتصال الذي هو المقصود

لان المقصود بالعلم هو المادة والا فلو كان المقصود بالعلم هو الشكل لكانت المقدمة مقدمة على المادة وهذا لا يمكن لان المقصود بالعلم هو المادة

طرة وأما إذا علم القابضة المتعقبة فيها المترتبة عليها فإنه يسكن
وعتبه فيه وببإلحاح في تحصيله عما هو حقه ويزداد ذلك الاعتناء
بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة

العلم ان النعيم الى ما بعد العرفه والى
 ما هو عيشه ظهر الغالب ان يكون ان يكون اذا
 تحقق الصديق بديه ما في ضمير الصديق
 بديه مخلصه كما ان في ذلك ولو لم يكن
 فيه تلك البديه وما اذا كانت الطوبى
 لا تدفع بواسطه ما بعد ان يكون
 لا غير ابدا

مستخرج من نسخة بخط اليد
من المخطوطات العربية
في المكتبة الوطنية
بباريس

المطلوب عنه ولم يكن له بصيرة في طلبه اذ به انه لم يتبين له زيادة في التميز والزيادة في البصرة لان التميز والبصرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the edge of the page.

أشاره الجواب سوال المقدور وهو ان
يقال لم خصص الشرح بيان الفرق بين
الاوراك النسيه الحكيمه والحا الذي هو
الاوراك افاجيه بقوله كاشف ١٦

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

[illegible]

النسخة مع لكم تصديق ثلاث وكذا الجوع لكم من هذه النسخة
 الثلاثة ولكم تصديق راج وبحصل من تركيب اثنين منها مع
 لكم ثلثا اخرى فبر في عدد التصديقات الى سبعة ايضا الان
 هذه السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة
قولا اما يكون قسم الشي قسمين **قولا** قسم الشي هو يكون
 مندرج تحته واخص من وقسم الشي هو يكون مقابل له
 او يكون مساويا له او يكون اكثر منه لان
 ومندرج جامع تحت ثلث اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى
 حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منها قسما
 من الحيوان وقسما للآخر ومع كون قسم الشي قسمين
 ان يكون ذلك قسما من في الواقع وقد جعلت انت قسما
 ومع كون قسم الشي قسمين من عكس **قولا** لان التحد
 بقا ان كان عبارة عن الصور مع الحكم **قولا** هذا ان
 التصديق عبارة عن الادراك للجامع للحكم والعروض لكم
 انما هو ان يكون الحكم في صورة واحدة
 انما هو ان يكون الحكم في صورة واحدة
 انما هو ان يكون الحكم في صورة واحدة

[illegible]

النسبة مع الحكم تصديق تلك وكذا المجموع الكلي من هذه التصورات
الثلاثة وللم تصديق راج وبحصل مركب المئين منها مع
الحكم تلك اخرى فبرق عدد التصديقات الى سبعة ايضا الا ان
هذه السبعة هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة
قولا اما يكون قسم الشيء قسمين **القول** اقسام الشيء هو مكان
منه جاحته واخص منه وقسم الشيء هو مكان مقابله
او يكون مساويا **القول** اما في غير كان لان
ومندرجها معه تحت شئ اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى
حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منها قسما
من الحيوان وقسما للآخر ومع كون قسم الشيء قسمين
ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلت انت قسمين
ومع كون قسم الشيء قسمين **القول** لان العدد
يق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم **القول** ان
التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم والعروض الحكم

[illegible]

فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد

كأول عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه كالمصنف وهو
في تقسيم العلم كتاباه سابقا واما اذا اراد بالتصديق ما هو
هو العلم اعم المجموع المركب من الصور ان تلك ولكم فلا
يظهر ان التصديق بعد المعنى قسم من الصور
لا يلزم ان يكون المجموع المركب من شي واحد بحيث يصدق عليه
ذلك الشيء يكون قسمه منه مندرجا تحتها لا يرد ان مجموع
الجزء والسفوف لا يكون سفيفا ولا جزءا بل يحتاج الى ان
يتسكع بذكره في التصديق بغير الحكم فيقال التصديق بغير المجموع
هو تصور ان كان التصديق عبارة عن الحكم
فسيما التصور كانه بغير الحكم قسم له ايضا وقد جعلته في التقسيم
قسما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء
قسما منه. وهذا لا يخفى انما يريد لو قسم العلم الى مطلق التصور
والتصديق كما هو المشهور من قسم العلم الى التصور
والتصديق لم يرد بالتصور مع عاماشية التصديق بل اراد

فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد

د بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
اراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولا شك ان هذين
التصديقين متقابلان ليس احدهما متا ولا الاخر متماحق
بلزم ان يكون قسم الشيء قسمين القسمين اما
التصور بغير الادراك مطلقا اعم ما هو مراد في العلم فهو
اخر ولغة التصور يطبق بالاستدراك اللغوي على هذا المعنى
اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك الغايي لا
المسمى بلعلم فلا يلزم شي من الحذورين اولاد بالتصديق المجموع
المركب من الادراك والحكم و اراد بالتصور ما عدا ذلك ولا يحذور
ايضالا ان التصديق قسم للتصور بالعلم الاخر وقسم من
التصور بالعلم الاخر فلا اشكال على ما هو مراد القوم املا
نعم ظاهر عبارة ائمة يوشم الشك لا يزول بنفسهم التصديق
والتصور المتقابلين لا فرق بينهما فلا ورع لانا مختلفين

فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد
فان قيل ان العلم كالمادة لا يقسم الى اقسام كثيرة بل هو واحد لا يتعدد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

فللتصور عنده معنى واحد فانضج ما ذكرناه ان لا شئ كشي
هو مطلق التصور
لفظ التصور لنا بظهوره كظهوره في كلامه وبهذا الاثر
يندفع الاعتراضان عن التفسير المشهور اما ان دقاعهما
عن فهمه فانه هو الجواب الاول لانه المقابل عنه
للتصديق لا صرح به هو التصور فقط وليس التصديق قسمته
بما ان التصور مطلقا وان دفع الاعتراض الاول وكذا المعبر
في التصديق شرطا او شرط التصور مطلقا لا التصور فقط
وعدم الحكم انما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقا فان دفع
الاعتراض الثاني ايضا **والدفع الثاني** وذلك لانه يلزم من
الشي من التفسيرين على مذهب الامام واشراط الشيخ
بفرضه على مذهب الحكماء **والاعتراض الثالث** في التصديق شرطا
او جزاء هو التصور لا بشرط شئ فلا شك ان فيه جرح
لان المعبر في التصديق هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

والتصور النسب الحكمي وهو واحد من هذه التصورات
من مستفاد من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كلامنا
تصورا ساذجا مقابلا للتصديق ومنه جازحت مطلقا
للتصور فقد اعتبر في التصديق شرطا او شرط التصور
لاننا اعتبر فيه عدم الحكم فلا شك ان باق جلاله والجواب ان
يقال عدم الحكم معبر في التصور الساذج على انه لا يكون
فيه والمعبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لا صفة
وقوله فان الموصوف اذا كان جزم من شئ لا يلزم ان
يكون صفة جزم منه الا ترى ان قطع الشئ اجزا متجزيا
وليس كون تلك القطع قطع اجزا له جزم منه وكذا الحال
في الشرط فان الموصوف اذا كان شرط الشئ لا يجب ان يكون
صفة شرطه فان قلت الانسان كاتب جزم هذا التصديق
او شرطه هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه
في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

في اننا قد علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود
فانما علمنا اننا لا نعلم الا بالاشياء التي هي في الوجود

بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك
 فان كل واحد من اجزاء البيت موصوف بنقيض
 الاخر وكذا موصوفها شرط لنحقق الحكم دون النصف فلا
 يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه ولا
 استحالة في ذلك ايضا فان شرط الصلابة لطهارة مثلا هو
 صوف بانه ليس بصلوة هذا هو النقيض الذي افاده الشارح
 في ذكره في شرحه للبطلان وانما في الكلام ههنا على ما هو
 ظاهر كلامه في انفسه بما ان الغيبة كل قسم هو مورد
 القسمة نفيا الى فهم المبتدئ فمن شنع عليه في امثاله

هذه المواضع فذلك من جملة يتعلق حاله والاطمع من جهة
اعتقلا رفعة شأنه بغير مقال **فإن** ما بدى وهو الذى
لم يتوقف حصوله على نظر وكسب **فإن** البدى على تقدمه
الاولية **فإن** تصور المراقبة مثل كل واحد من البدى و
النظر بالنصو والتصديق نبيه على ان النصو منقسم
الى البدى والنظر وان التصديق ايضا منقسم اليهما
وساقى يخفى ذلك بالدليل والاشكال في تعريف البدى
من التصور فان البدى من ما لا يتوقف على نظر أصلا والنظر
منها يتوقف عليه واما التصديق في تعريفه **فإن** اشكال
وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور
الحكوم عليه والحكوم به محتجا اليه ومثل هذا التصديق
بدى **فإن** الحكم بان الحكم محتاج الى النظر **فإن** مع انه
بصدق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظر
عليه **فإن** يتوقف حصوله على نظر

فرافوق الكواكب والقوس والبرق والسموات
الظلمة والغيابة والحرارة والبرق والسموات
(والجانب) السماوي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء

[illegible]

كمنساب الى تصور بدعي فلا يلزم دونه ولا نسب ايضا
 فلهذا انما البرهان موقوف على امتناع انساب التصورات
 من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والافلا على ان
 البيان في التصورات يتم بدون ذلك ايضا لان التصديق
 البدعي الذي ينتهي انساب التصورات اليه موقوف
 على تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وانسب وكذلك
 نظري على ذلك التفسير فيلزم الاوراء والنسب فان قلت على

على تقدير ان يكون جميع الصورات والتصديقات تقريباً
 على صورة ما استلزم وهو ما خلقه الله تعالى من
 على تلك الصور التي هي في عينه تعالى
 وهو منع من ان يكون بطريق النفس والجمال
 على تقدير ان يكون في عينه تعالى
 على تقدير ان يكون في عينه تعالى

فوكما لو كان كل ما نظر باليزم الدور او النسب تصديقا نظريا ويكون
كل واحد من التصورات المذكورة فيه ايضا نظريا ويكون ايضا
فوكما لازم بطوالمزوم منه تصديقا نظريا والتصورات المذكورة
فيه ايضا نظرية فيمنع في تحصيل هذه الشبهات والتصديقات
في الدور والنسب المحالين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات

مخالفت هذه المقدمات وتصوراتها امور معلومة لنا لا
شبهة في ذلك فبم الاستدلال بما قطعنا عنه يلزم ايضا من
كونها معلومة لنا ان لا يكون جيع التصورات والتصدقات
نظريا في الواقع وهذا امور لا طول بنا فيه فلانه ينشأ الخ اذا
كان الدور مرتبة واحدة كما اذا توقف على **و** على يلزم

ان يكون مقدر على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمنزلة
وان كان يكون مقدر على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمنزلة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

٩٠
 قد ذهب عن المقدمة البعيدة فهو لا تأمل بالرباب في ذكر الشيء
 وعلم ايضا انه بلا حفظك المسائل بعد حصولها وبغير جهلنا
 بفنيها مع القفلة عن المقدمة القريبة ايضا نعم يعلم الجواب ان
 هناك مقدمة يفنيها بوجوب اليقين بهذا التصديق فظهر
 العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع اللاحقة
 بل يكفي حصولها متعاقبة ونحن نذكر الاعراض التي هي غير
 فلو يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح من حكم على تلك الامور
 الغير المتأهبة بكونها معدة لانها محال العبادات او حكمها
 في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت منازعة عن المعدة
 في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب
 عليها مع اللاحقة فانه لا يفعل لئلا يجب ان يجمعها في جملة
 ذكرت في المسألة الهندسية قلت ادراك النفس للامور
 الغير المتأهبة دفعة بمجلة ليس بمتعاقبات بل بالاحكام والاهل دفعه
 في حصولها دفعة بمجلة ليس بمتعاقبات بل بالاحكام والاهل دفعه

والصدقات ايها وجوده لم يجد ان يقال جازان لا يكون
شي من التصورات يدعيها ولا نظر بان النظر في معنى الوجود
وجازان لا يكون شي من التصورات يدعيها ولا نظر بان النظر في معنى الوجود
المعروف فانه ليس كذلك ولا لا كذا فان من علم لزوم امر
لا يخرج اورد الدليل على ان نسبة الصدقات فانه يحقق الوجود
ان يشك في خلاف التصورات فان كانت نسبة الماهيات
لشيء كلف وقد ذهب الامام الى ان الصور كاهلها يدعيها
الوجود الغير غائبة لا يشك في نسبة الماهيات الى الصور
فها كانت في البطلان او في خلاف التصورات ومثاله للصدق
نوضحا بحث بطلان عليها اسم الواحد اي اسم فوقي
فلاضافه بيانها ويكون لبعضها نسب الى بعض بالتقدم و
التأخر
هذا اذا خفي مفهوم النسب اصطلاحا ومثاله
للمعنى القوي واما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث
يطلق عليها اسم الواحد ولم يغير مفهوم النسبة بالتقدم والتأخر
فانما هو في الحقيقة واحد في الحقيقة والاعتبار
ايضا في الحقيقة والاعتبار
فانما هو في الحقيقة واحد في الحقيقة والاعتبار
ايضا في الحقيقة والاعتبار

ول خبره **الصدق** والصدق بواحد التأليف وان اعتبر الماهيات
في الخارج مما يدعى الماهيات ان يكون معلومة اي حاصلة فيكون
النسب فيها فلا تتركب من امو معلومة واما المتعدي فيكون
لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي بطل من النظر
بجمله وان وجهه ان يكون معلوما بوجه اخر فيمكن
طلب بالاختصار واما الماهيات التصورية والنسب من الماهيات
التصورية اي ان طريق النسب التصوري من التصورات
وطريق النسب التصوري من التصورات معلومان واما
طريق النسب التصوري من التصورات او بالعكس فها
يحقق وجوده وان لم يبق ايضا برهان على امتناعه
مشتمل على العمل بالذبح كبرك صادق فاعل مختار
لا بد من علمه مادية وعلمه صورته هيلا لخلجان فيكون مختار
فاعلمه وعلمه غائبة هاهنا خارجا عن علمه وقد يفرق الشيء
فانما هو في الحقيقة واحد في الحقيقة والاعتبار
ايضا في الحقيقة والاعتبار
فانما هو في الحقيقة واحد في الحقيقة والاعتبار
ايضا في الحقيقة والاعتبار

الاول ويسمى بالثاني مسلك السداد في هذا التقوى ويظهر
 كلام مع النطق للنفس الى نسابة المسماة بالناتقة فتنق
 لا اسم من النطق لانه لا اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول
 لا قيل عليه فيكون هذا الا يكون المعلول **منفعل** عن
 العلة البعيدة فلا يكون العلة الوسطية والظن بين الفاعل
 ومنفعل ذلك الفاعل بل يكون واسطة بين فاعلها و
 الى الغير لا يخرج منفعلها كما صرح به اولاً ولا يخرج في اخرها عن
 تعريف الاله بل هي خارجة بقوله ومنفعله اي منفعل
 ذلك الفاعل والجواب ان اذا فرضنا ان امثلاً او جدب
 وب **الجدج** فلا شك ان الابدخل ما في وجود
يج وليس ذلك الا يكون فاعلاً لا يمكن وجود الابدان
 يصير فاعلاً لئلا يكون فاعل بعيد يصل اثره الى
فيكون ايضاً منفعل له بعد اقصى على **ب**

كنهه واسطه بين الفاعل ومنفعل في الجدج فيحتاج الى اخرها بما
 لقبه الاخر الى المذكر انه منفصل اشار بمولا بقوله ان علة
 التي علة بالواسطة فاعل قوله القانون امر على
 لما اذا قلنا ان كل فاعل مرفوع والفاعل امر على اي مفهوم
 يمنع نفس تصوره من وقوع لشدة ولا جزيات متحدة
 يعمل هو عليها وهذه القضية ايضاً امر على اي قضيتي كنهه
 حكم فيها على جميع جزيات موضوعها ولها فروع وهي الحكم
 الواردة على خصوصيات تلك الجزيات فتكون كنهه في
 مرفوع وعمر في ضرب عمر ومرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع
 مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة المرفوعة
 من الفعل والقانون والاصل والاضابط والقاعدة اسماء
 لهذه القضية الكلية بالانتماء الى تلك الفروع المندرجة فيها
 استخراجها الى الفعل يسمى فروعاً وذلك بان جماعها
 في بيان استخراج الفروع من القوة
 في بيان استخراج الفروع من القوة

كان الاول اولى ولا يخفى الا انه قد حصل تلك المسائل اوله ووضوح
 اسم العلم بانها لا قبل عيان مسائل العلم تنزل يدوما
 فيوافن العلوم والصناعات فيكامل بتلاحق الكون فكيف يقال

بمحصل المسائل اولاً انها استخراجت وذوئها بما مضى سميت باسم
العلم بل اراد ان تلك المسائل لو حفظت اجاباً وسميت بذلك

صحباً اولوقال وهو اي ذلك القانون او قال برقوقه كان صحبها
كذلك عن النبي المذكور العالم هو النصفين بالاسائل الخ

الشيخ الفاضل

والعلم بحججه ينوقف على المسائل ان حقيقه العلم هي التمسك
بالحجج بالوسائل واريده تصويره بحججه اسخريه الى ان

بصور تلك التصديقات التي هم اجزاؤه فاذا تصور
تلك التصديقات باسرها مجتمعة فقد حصل تصور

العلم بجزءه التام اذا لم يمتص لتصور الشيء بجزءه التام
الاتصور بجميع اجزاءه والتصور امر لا محال فيه ان

يتصور التصديق بل يجوز ان يتصور عدم التصور

تعد لم يكن تصور العلم مجرد مقدمة للشرع فيه

لعل على وجه دليل والخصم ان يمنع مقدم من مقدماته

و من احواله من انكسار العينين كذا في نسخة

وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى كَيْفٍ شَاءَ يُخَالِفُ بِمَا جَاءَ مِنَ الْأَمْرِ الْأَحْكَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

اشارة الوجود سوال مقدار تقدير بود ان مقدار
ان معرفت العالم مجرد و حقیقت متولدا
تصور انکه انصافات الزمان
ان عالم مجرد من مقدار
تقدير مقدار ان

فان يكون السالوا حاصل قبل
فان يكون السالوا حاصل قبل
فان يكون السالوا حاصل قبل

كتاب من جملة ما كان عليه صاحب الزمان
الصلوات على آله وأصحابه

فيكون له في كل وقت من اوقات وجوده صورة واحدة
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده

وتقضي تفصيلا ولا يحتاج في ذلك الى شاذ فان ذكرنا
من الشاهد يقوى المنع ليس عند الشرح وان منع مقولة
غير معتد به بل يقول ليس له ليلك جميع مقدماته صحيحا

ومعناه ان فيه خلافا في تقضي اجماليا ولا بد منها
من شاهد على الاختلال وان لم يمنع شواهد المفرد
لا معتد به ولا غير معتد بل اورد دليله على الاستدل

د الا على نفي مدعه فذكره بعبارة متعارضة في المنطابح
قوانين الاكساب الى ذلك لان الاكساب امل للنصوص ولما
للتصديق والاول انا هو بالقول الشارح وكذا بالجملة

فقوانين الاكساب الى قوانين متعلقة باحدهما وهي
القوانين المنطقية المتعلقة باكساب التصورات والتمثيل
فليس هناك قانون متعلق بالاكساب خارج عن المألوف

بأنهم لا يتم وجودهم في صورة واحدة
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده
وهي الصورة التي هي في ذلك الوقت من اوقات وجوده

بين لا يحتاج الى بيان اصلا بل كل صورة موجبة
كلية على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول ونص
فيما لو جوبت الكلية لا يكون الا على الضرب الاول

الموجبة الكلية التي ينتجها جزم بدني مستلزما لها بالاجازة
وكذا حال باقي الضرب وكذلك القيد لا يستلزم الفصل
فل من علم للزم من علم وجود اللزوم علم وجود اللزوم

قطعا وعلم بدله ان القوتين المذكورتين اعني القوة الدافعة
اشد من ان الشاخص لا يستلزم وجود اللزوم تستلزم
لكل نتيجة وهكذا الحال اذا استلزم نفي التالي وكذا الاستدلال

في الفصل يدهي الشارح وكثير من مباحث العقول والشاخص
قضى يدهي ايضا فان قلت ان كانت هذه المباحث بدنية
يعتبر الحاجة الى تدوينها في الكتب قلت تدوينها في الكتب

اما يستفاد من البعض المديهي ان فان قيل استنفادة
 البعض لكسب البعض المديهي ان يكون بطريق الشر فنجح
 في معرفة ذلك الطريق الى قانون اخره يعود المحذور قلنا ذلك
 يستفاد من طريق الشر فنجح الى قانون
 الطريق ايضا مديهي فكسب اليقاع مستفاد من المديهي
 منيب طريق مديهي فلا حاجة الى قانون اخر اصله في ذلك كونه
 معرض المعارضه لا يصلح للمعارضه لانه قبل عليها لما يلزم
 ذلك اذ اقر كلام المعارضه على وجهه وان نزع هذا القول
 هو انما يحتاج الى بيان اما مديهي او كسبا وطاهيا
 طلق اما الاول فلا يلزم الاستنفاد من تعدد وليس كذلك
 الثاني فللزم الدور والتمرد يحصله وعلى هذا افتقدت
 المعارضه على نفي الاحتياج الى المطابقه في حجاب بنسب الجواب
 الذي ذكره الشارح ونريد ان ابطال كونه مديهي او كسبا
 يدل على استنفاد في نفسه ولا تعلق له بكونه محليا اليه اذ يصح ان يقال
 ان الاحتياج الى المطابقه في حجاب بنسب الجواب
 انما هو الاحتياج الى المطابقه في حجاب بنسب الجواب

بقال ليس النطق مما لا يحتاج اليه والا كان اما بدنيا او كسبيا
ولاها باطلان فوجب ان يكون محبا اليه فظهر ان هذه
شبهة متمسكة بها في حق العلم سواء احبب اليه او لم يحبه اليه
ولنا ايضا ان نقول في تقرير المصادفة للنطق كسبيا فظاهر
اليه في اكتساب النظريات المحاجة الى النطق اما الاول فلهذا
لم يكن كسبيا لان بدنيا وهو بوط والا لا يستغنى عن تعلمها
الثاني فلا تلوا احبب اليه كسبيا لزم الدور والاشد
في كتب النظريات المحاجة الى النطق ولم يثبت الشرح الى
هذا التقرير اذا كان الناسب ان يقدم المص ذكر النظري
وان يشير الى لزوم الدور والاشد في كتب النظريات المحاجة
الى النطق لان يقتصر على لزومها في تحصيل نفسه ويمكن ان
يقال لما بين المص الاحباج الى النطق نفسه اراد ان يبين ان
حاله ما اهل هو بدني في جميع اجزائه حتى قد يثبت كسبيا
من المصادفة فيقال في هذا
من المصادفة فيقال في هذا

تقديم التعريف على غيره بان
 قد تسامح فاعبر في النظر الترتيب فجوز التعريف بالنقل
 وحده وبخاصة وحدها لان الموصل الى الصور
 التصورات اول وذلك لان الموصل القريب الى الصور هو
 الحد والرسم وهما قبل الصور سواء كانا مفردين او
 مركبين والموصل البعيد الى الصور هو الكليات الترتيبية
 ايضاً قبل التصورات والموصل القريب الى التصديق
 هو انظر الى اعني الفيسر والاسماء والتمثيل وهو مركب
 من قضايا وكلمات قبل التصديقات فهو لا يكون علته
 له اقل اي لا يكون علته مؤثرة فيه كافي في حصوله فان
 المحتاج اليه ان يستغل تحصيل المحتاج كان مستقداً
 عليه تقدم ما عليه كنفهم حركة اليد حركة الفتح وان
 يستغل بذلك مستقداً ما عليه تقدم ما بالطلع كقدم الوا
 حدة على الاشياء وتقدم الصور على التصديق تقدم
 والموصل البعيد الى التصديق هو كون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي
 والموصل القريب الى التصديق هو كليات التصديقات

تقديم التعريف على غيره بان
 قد تسامح فاعبر في النظر الترتيب فجوز التعريف بالنقل
 وحده وبخاصة وحدها لان الموصل الى الصور
 التصورات اول وذلك لان الموصل القريب الى الصور هو
 الحد والرسم وهما قبل الصور سواء كانا مفردين او
 مركبين والموصل البعيد الى الصور هو الكليات الترتيبية
 ايضاً قبل التصورات والموصل القريب الى التصديق
 هو انظر الى اعني الفيسر والاسماء والتمثيل وهو مركب
 من قضايا وكلمات قبل التصديقات فهو لا يكون علته
 له اقل اي لا يكون علته مؤثرة فيه كافي في حصوله فان
 المحتاج اليه ان يستغل تحصيل المحتاج كان مستقداً
 عليه تقدم ما عليه كنفهم حركة اليد حركة الفتح وان
 يستغل بذلك مستقداً ما عليه تقدم ما بالطلع كقدم الوا
 حدة على الاشياء وتقدم الصور على التصديق تقدم
 والموصل البعيد الى التصديق هو كون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي
 والموصل القريب الى التصديق هو كليات التصديقات

فقد تصور النسبة بانها لا تتغير
 بل بطبعها ثابتة ولما ثبت ان لهذا النوع من التصورات تعد
 ما بالطلع على النوع الاخر اعني التصديق كان الاول ان
 يكون المباحث التعبدية اول مستقدمة في الوضع على المباحث
 المتعلقة بالثاني لا احديهما ان اشبه التصديق كان
 التصديق لا يستند في تصور الحكم عليه بكنه حقيق بل
 يستند في تصور بوجه ما سواء كان بكنه حقيقه او با
 مرصادي عليه كذلك لا يستند في تصور الحكم بكنهه
 بل يستند في تصور مطلقاً من ان يكون بكنهه او بمرصادي
 وكذلك لا يستند في تصور النسبة للحكمة الا بوجه ما سواء
 كان بكنهها ام لا وذلك لان الحكم احكاماً يقينية نظرية او بمرصادي
 مثل ونسب اشياء الى اخرى ولا نفكر كنه حقايق الحكموم
 عليها والحكموم بها ولا كنه النسب بينهما على ما لا يخفى ولا اه
 القول وان لم يقين بان اول النسبة للحكمة وبالثاني ايقاع النسبة
 او لا

فقد تصور النسبة بانها لا تتغير
 بل بطبعها ثابتة ولما ثبت ان لهذا النوع من التصورات تعد
 ما بالطلع على النوع الاخر اعني التصديق كان الاول ان
 يكون المباحث التعبدية اول مستقدمة في الوضع على المباحث
 المتعلقة بالثاني لا احديهما ان اشبه التصديق كان
 التصديق لا يستند في تصور الحكم عليه بكنه حقيق بل
 يستند في تصور بوجه ما سواء كان بكنه حقيقه او با
 مرصادي عليه كذلك لا يستند في تصور الحكم بكنهه
 بل يستند في تصور مطلقاً من ان يكون بكنهه او بمرصادي
 وكذلك لا يستند في تصور النسبة للحكمة الا بوجه ما سواء
 كان بكنهها ام لا وذلك لان الحكم احكاماً يقينية نظرية او بمرصادي
 مثل ونسب اشياء الى اخرى ولا نفكر كنه حقايق الحكموم
 عليها والحكموم بها ولا كنه النسب بينهما على ما لا يخفى ولا اه
 القول وان لم يقين بان اول النسبة للحكمة وبالثاني ايقاع النسبة
 او لا

او انتراعا فاما ان يريد الحكم في الموضوعين النسبة فليزوم
 ان يكون لقوله لا مناع الحكم من جعل مع ذلك لان قوله ولكم
 ان كان معطوفا لقوله الحكم عليه كان المعنى لا بد من في
 التصديق من تصور الحكم اي النسبة فليزوم لا مناع
 النسبة فليزوم في الواقع بدون تصور جاء هذا مع بطلان
 وان كان معطوفا على تصور الحكم عليه كان المعنى لا بد
 في التصديق من تصور الحكم اي النسبة فليزوم لا مناع النسبة
 فليزوم بدون النسبة فليزوم وهذا اظهر فساد او اما ان
 يريد بالحكم في الموضوعين ايقاع النسبة وانتراعا فليزوم في
 ولا بد في التصديق من تصور ايقاع النسبة والانتزاع لا مناع
 الايقاع والانتزاع بدون تصور النسبة فليزوم هذا يترتب
 التصديق من ايقاع تصور الايقاع والانتزاع وهو بطلان
 حقيق فان قلت هناك وجع راجع وهو ان يراد بالاول لا
 ان يشار بقوله لا اذا المراد ان النسبة
 وانما اوله بواحد لا شرع

الايقاع والانتزاع النسبة فليزوم ان يكون المعنى لا بد
 في التصديق من تصور ايقاع النسبة فليزوم لا مناع النسبة
 جعل تصور الايقاع وهو بطلان قطع ان التصديق
 هو ان الحكم يطلق على النسبة فليزوم لا ايقاعا حاصل فذا
 الوجه ايشان قال الامام في الغرر ان المقصود من هذا
 الحكم ان يراد ايقاعا فليزوم من قوله فليزوم قوله ان
 تصديق لا بد من ايقاع النسبة فليزوم لا مناع النسبة
 فهو ان يقال ان المقصود من التصديق لا بد من تصور
 الحكم يصح ما فترعه عليه من ان الحكم لو اريد ايقاع النسبة
 كان تصور الايقاع داخل في ماهية التصديق ولما اراد
 اجزا وانما اراد به ان يكون التصديق لا بد من تصور الحكم
 عليه والمعلوم هو الحكم وهذه العبارة جعلت على وجهين
 احدهما ان يجعل قوله وتكم معطوفا على الحكم عليه ويكون
 او على الضايف اليه

في التصديق من تصور ايقاع النسبة فليزوم لا مناع النسبة
 جعل تصور الايقاع وهو بطلان قطع ان التصديق
 هو ان الحكم يطلق على النسبة فليزوم لا ايقاعا حاصل فذا
 الوجه ايشان قال الامام في الغرر ان المقصود من هذا
 الحكم ان يراد ايقاعا فليزوم من قوله فليزوم قوله ان
 تصديق لا بد من ايقاع النسبة فليزوم لا مناع النسبة
 فهو ان يقال ان المقصود من التصديق لا بد من تصور
 الحكم يصح ما فترعه عليه من ان الحكم لو اريد ايقاع النسبة
 كان تصور الايقاع داخل في ماهية التصديق ولما اراد
 اجزا وانما اراد به ان يكون التصديق لا بد من تصور الحكم
 عليه والمعلوم هو الحكم وهذه العبارة جعلت على وجهين
 احدهما ان يجعل قوله وتكم معطوفا على الحكم عليه ويكون
 او على الضايف اليه

ادراك ان افراد من حكم الادراك
فصل في الامام في كل فصول لا ينبغي
فصل في الامام في كل فصول لا ينبغي

[illegible]

[illegible]

والوضع جمل اللفظ
هذا تعريف وضع اللفظ واما تعريف استدلال بالافتراض الموقوف على الوجهان الا
الوضع المطلق المتناول له وغيره فهو جعل شي بان يثبت في اخر الاستدلال بالمعنى
حيث اذا فهم الاول ففهم الثاني كذلك الخ هو فتح
الفقرة وثالثا المعجزة والاعمال والوجع واما آخ فتح الفقرة او
ضمها ولما المهملة فدانة على وجع الصدر بفتح الراء
اخلاذا سئل فان طبع الله قفا بفتحة الخ فهذا الكلام
فنضاء صار هذا اللفظ دالا على ذكر المعنى اعني الوجع فيكون الكلام
لانه منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا

[illegible][illegible][illegible]

41

ضوخ له او على جرحه او على خارج جرحه **وعلى الامكان المأمور**

نصرتا **پرویدان** لغت الامام حسین اطلق علی المکان

المختار يدل على الامكان العلم دلالة شتى في ذلك لا ينبغي دلالة

على الامكان العلم ايضا لانه مطابق ونكته انه اجتمع في الامور

تكون تمام شيطان احد فما كونه جزءا للحي موضوع له الحق الا

كان الامور والشان كونه موضحا له فلا بد ان يذكر في القفلا

مكان علي داليتين من نكاحين واذا العنبر نادى لائمة الشمية

صدق عليها انها دلالة اللغة على ما هو الموضع له

فاذا اقتبنا احد المطالبين بقيد النوسه خرجت نكاح الدلالة

الضمير على حد الظاهر في قوله لضمها الخ أي والضمير

الدلالة النفسية فانها ثابتة بوسط وضع اللفظ للممكن الخاص

فأجاب بقوله فاني انا
الضاد واللام
اشهد ان لا اله الا الله
لا حول ولا قوة الا بالله

ایں عبارت میں "مکان" کے لفظ سے مراد "مکان" ہے۔

لأنه الجبل هو الذي كان فوقه الكعبة في مكة المكرمة

فيسبق صاحب هذا العلم بان التذكير اللفظي اقل من التذكير المعنوي

الاعراب العرب والاشول من اول جواراه انما اعبرنا

الفيلسوف دلاله اللفظ فلا يسمي عن المشافهة باللفظ

بالمشاهدة لا بدلالة الفقه عليه عقلا واما الليموخ من وراء
مقطوع

المجدد فلا يعلم وجوده الا بظلاله من تليده عقلا واخصاص

والطبيعية في الرضعة والعقلية في الشفاء بالاحياء

الذي بين النفي والاثبات فان دلالة المقطع اذا لم يكن مستندة الى التوضيح

ولا علاج بل زمان يكون مسندة الى العقل قطعاً كن اذا استقر

بما قدم بخدا الاذنه اقام التثنية للعلم ووضعه احزان

عن الامام العلي عليه السلام في العلم بوضع ذلك التعليل

يقول العالم بوضعها اى لسانه لئلا يختص بالذلة المطابقة لخصاله

المحقق المجلد

بقوله ان مدخله في الدنيا

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

اي عن المعنى الموضوع له والا يلزم ان يكون كل نظائر

وہو

من اجزاء الدلالة تضمنية لان قسم الجزاء لازم لعدم الجزاء لا يكون

[illegible][illegible]

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

استدل على عدم الاستمرار بانماجز قطعاً لجواز تعقل جزئ
المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيصنف هذا القطع
بأنه يثبت الاستمرار فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم
الاستمرار **و** زعم الامام **آ** **مبناه** على ان الغلابة
ذهبت كل من المعاني فيلزم من حصوله في الذهن حصول
لغيره ليس في نفسه فاما تصور كثيرات المعاني المتعدي عن
سلب غير ما فيها ولو صح الاستمرار لكان تصور واحد باق
صوب قطعاً عن سلب الغير لان معنى الاعم وهو ان
يكون تصور اللزوم مع تصور اللازم كافياً في جزم اللزوم
من باللزم والمعبر عن الالتزام لللزم بين المعاني لا نحو
وجوان يكون تصور اللزوم مستلزماً لتصور اللازم
لما علم ايضا **آ** قد يفتهم ان مفهوم المطلب وجبته
بلا مفهوم التركيب لازم ذهني لعل معنى مركب يكون

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

من مفهوم التركيب لازم ذهني لعل معنى مركب يكون
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

النفس مستلزماً للزمام وهو بلا ان يتصور معنى مركب
النفس عن كون مركباً وعن مفهوم الحيز والبريق
شيء منها لا مادياً بل من تصور اللزوم من تصور وجوده
يدعى ههنا ايضا بانماجز جواز ان يتعقل بعض المعاني
مع الغفلة عن جميع المفردات الخارجية على ما قيل
في لطائف فلا يكون النفس مستلزماً للزمام لان الناحية
وذلك لانها كانت النفس تاج وهو من حيث هو تاج فان
اردت به ان النفس نفس مفهوم التاج كما يفهم من هذه
العبارة كان ذلك قطعاً لان النفس فرد من افراد التاج لا
نفس مفهومه وان اردت معنى اخر فله بد من تصور
تصوره **و** يمكن ان يجاب عنه **آ** **ب** ان قول من
حيث هو تاج في قولنا التاج من حيث هو تاج لا يوجد
بدون النبوة متعلق بل هو كونه بواجب لا يوجد بالحق عليه

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

هذا الكلام لا يثبت فيه ضرورة ان يكون الجوهر متعلقا بغيره
بل هو ممكن ان يكون متعلقا بغيره او غير متعلقا بغيره
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل
فان كان الجوهر متعلقا بغيره فليس له وجود مستقل
فان كان الجوهر غير متعلق بغيره فله وجود مستقل

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

بيان استلزامها للمطابقة ان يقال هما مستلزمان للوضع
المستلزم للمطابقة فيستلزمان ما هما قاطعا وبمجموع التعيين
معنى راي المجازاة **يَعْنِي** ان هذا المجموع معناه مطابق لعنا
اللفظ ويدل عليه مطابقه وفي ذلك لان المطابقة ثلاثة اقسام على
الشيء من حيث هو سواء كان هناك وضع وامر كذلك لان الاشياء

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

على المعنى الناطق او اضع متعددة بحسب احوالها
المرتب على ان يكون له في كل زمان ومكان
بعضه من مجموع المعاني
موضوعا لمجموع المعاني
اجزاء جزاء والمطابق في القيلين
ليس من المعاني
التي لا تتحد وليست واحدة
لفظ لا يدل على معنى
وهو ظاهر في كونه
اشافي كراي في كل زمان ومكان
مركبا غير من الوصف والصفة
اي لاهب الاشياء من اعم المعنويات

فيكون ايضا كذا في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

وانما اعتبر في القسم في اي اعتبار في القسم الطبيعية
وحدوها ولم يعتبر الدلالة مطلقا في غير
الاشياء والاشياء ايضا واما اعتبار الاشياء والاشياء
لنظام بدون المطابقة في لا يذهب اليه في كل زمان ومكان
اشياء مطلق الدلالة فاما ان يكون في كل زمان ومكان
التي لا تتحد وليست واحدة
معناها لا تزاوي شيئا من اقسامها في اللفظ الدلالة
على اجزاء معانيها في كل زمان ومكان
بالقياس الى اجزائها في كل زمان ومكان
اي بعضها من اجزائها في كل زمان ومكان
من اجزاء هذه المعاني في كل زمان ومكان
بغير وحدوها باللفظ في غير اجزائها في كل زمان ومكان
بالقياس الى اجزائها في كل زمان ومكان

فيكون ايضا كذا في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولادنيا يلا على انخافه فكل وتره هذا الا عراض

بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه الالتزام بالالتزام فلا بد
 أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالتزام بكون
 الالتزام بهذه الطائفة وبغيرها من اللفظ لا يكون مضللاً

ولا يمكن تركيب بدل مصلح في الاستعمل وإذا لم يكن

فصل في موضوع الخ في ذلك الحين كما يكون عين المردول

المطابق الجزء الاول والاثني عشر

منه على ما يدل لاخر فلا ترك هناك ايضا بل يكون معنى

خاين الحين، الاول فقر - صار الجزى اللغظ مملوان

مطابقاً قطعاً و لازم ترکیب باعتبار تطابقه ایضاً فان

قلت اخذ السجرة الفتية على جناحيها لئلا تنزاي لا يلزم

تكون تلك الدلالة بالانتماء إلى الحق التام الذي هو كماله

رجاع عن المعصية آلات لا يلزم ان يكون اجزاء المعصية لاشياء

وهدد لجزء اللفظ على جزء. وهذا المطابق بالمطابقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلسه اول

[illegible]

٨٥

[illegible]

و خارجة عن الصغرى المطابقة وقد كان المركب من الداخل وال

مخارج قلت هذا على جزء النسخة التي امان بك

التزامنا وتصميمنا ومطابقته وعلى هذه التقادير ثبت
كانها حكمة من الله عز وجل

لذلك لم يزل من النفا من لول مطبق ولا بد ايضا ان يكون للجزء

الاخر من اللغة مدلولوا مطابقا لآخرها بينا فيلزم التركيب عيب

المطابقة وان لم يصلح لان يجبر به وسعده فهو الامانة

بشكل هذا يمثل السماير المنصلة كالألف في ضربها والنواحي
وكذا بالاعلام واسماء الاشارة داود

ضربوا الكوكب ضربا بلياً وغلغلي وكن شيطان من شياطين

لأنه لا يخلو من خبره وحده وما يجاب بان المراد من عدم صلاحها ما عدا ما فيها من

حیة الادواتین بخبر و ما و حدها انها لا یصلح لادک بفسهما

ولا بما يراهم انك الضامن يخلص ان يجبر عليه ان يخلص

هو الم

بسم الله الرحمن الرحيم

فان يجزى به

[illegible][illegible]

في قوله لا بد من خبره فلا فرق وهو معلوم من
 لكن النسخة نظر الجانب المفضل في هذا الرفع وهو مطلق
 الخبر في هذا التركيب حاصل في آخر المقدم قبل كل في قوله بان
 الخبر قديم قبلها ووجد الرفع في الخبر حاصل بعد الفعل خبر
 من الخبر **من** انهم قسموا الادوات الى غير منانبة
 يعني ان القوم في باب القضاة كروا الى الرابطة
 بين الموضوع والمحول اداة وقسموا الرابطين الموضوع
 والمحول الى منانبة وهي ما يدعى خبر في خبر كان قابلا
 فكذلك انهم عروا الافعال الناقصة ادوات ونظر الخلفياتها
 من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح اللفظ
 فلا يجوز والافعال الناقصة انما تشترك ما حدها من الافعال
 المساعدة بالانتماء لها مع فاعلها كالمعلم في كثير من العدمات
 والاعمال التي يطلب جعلها افعالا واما القوم فقد وجدوها

في قوله لا بد من خبره فلا فرق وهو معلوم من
 لكن النسخة نظر الجانب المفضل في هذا الرفع وهو مطلق
 الخبر في هذا التركيب حاصل في آخر المقدم قبل كل في قوله بان
 الخبر قديم قبلها ووجد الرفع في الخبر حاصل بعد الفعل خبر
 من الخبر **من** انهم قسموا الادوات الى غير منانبة
 يعني ان القوم في باب القضاة كروا الى الرابطة
 بين الموضوع والمحول اداة وقسموا الرابطين الموضوع
 والمحول الى منانبة وهي ما يدعى خبر في خبر كان قابلا
 فكذلك انهم عروا الافعال الناقصة ادوات ونظر الخلفياتها
 من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح اللفظ
 فلا يجوز والافعال الناقصة انما تشترك ما حدها من الافعال
 المساعدة بالانتماء لها مع فاعلها كالمعلم في كثير من العدمات
 والاعمال التي يطلب جعلها افعالا واما القوم فقد وجدوها

في قوله لا بد من خبره فلا فرق وهو معلوم من
 لكن النسخة نظر الجانب المفضل في هذا الرفع وهو مطلق
 الخبر في هذا التركيب حاصل في آخر المقدم قبل كل في قوله بان
 الخبر قديم قبلها ووجد الرفع في الخبر حاصل بعد الفعل خبر
 من الخبر **من** انهم قسموا الادوات الى غير منانبة
 يعني ان القوم في باب القضاة كروا الى الرابطة
 بين الموضوع والمحول اداة وقسموا الرابطين الموضوع
 والمحول الى منانبة وهي ما يدعى خبر في خبر كان قابلا
 فكذلك انهم عروا الافعال الناقصة ادوات ونظر الخلفياتها
 من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح اللفظ
 فلا يجوز والافعال الناقصة انما تشترك ما حدها من الافعال
 المساعدة بالانتماء لها مع فاعلها كالمعلم في كثير من العدمات
 والاعمال التي يطلب جعلها افعالا واما القوم فقد وجدوها

في قوله لا بد من خبره فلا فرق وهو معلوم من
 لكن النسخة نظر الجانب المفضل في هذا الرفع وهو مطلق
 الخبر في هذا التركيب حاصل في آخر المقدم قبل كل في قوله بان
 الخبر قديم قبلها ووجد الرفع في الخبر حاصل بعد الفعل خبر
 من الخبر **من** انهم قسموا الادوات الى غير منانبة
 يعني ان القوم في باب القضاة كروا الى الرابطة
 بين الموضوع والمحول اداة وقسموا الرابطين الموضوع
 والمحول الى منانبة وهي ما يدعى خبر في خبر كان قابلا
 فكذلك انهم عروا الافعال الناقصة ادوات ونظر الخلفياتها
 من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح اللفظ
 فلا يجوز والافعال الناقصة انما تشترك ما حدها من الافعال
 المساعدة بالانتماء لها مع فاعلها كالمعلم في كثير من العدمات
 والاعمال التي يطلب جعلها افعالا واما القوم فقد وجدوها

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

بقا و حرمه از جوهری الا دیوان گایت ممتاز قن سائر

الادوات حال الانوار الزمان وانما هي اواني عرضة للزوال

...
...
...

فانما لا يفتقر الى على التوت ومن قبل الاموال ببيع القسمة ليعا

اللفظ كفرد اما ان يكون معناه **شخص** غير تام اي لا يصلح لان يخرج

ولا غروا ما ان يكون معناه تاما اي يصلح لاحدهما والاولها

سَعَاوَالْعِزِّ عَزِيزُ النَّامِ أَمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُفْهِمُوا فِيهِ الْإِيمَانُ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفَاطِ

وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ جَهَنَّمُ السَّابِقَةُ ۖ فِيهَا تَأْكُلُ أُمَّةٌ مِّنْ عِمْيَالٍ وَّاسِقَةٍ ۚ

الملكى كتاب بيمينه هو الاسم وان دل وهو كالمو قديك

يضا ان اسم الاسماء الموصولة لا يصلح لان يخبر بها وحدها فيجب

يكون اذن واجب بانها صالحة لانها تنزهة لا يعلم بها حاج

وَمِنْ بَيْنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ عَمَلَهُمُ الْبُخْسَ ذُو الْأَنْفُسِ الْوَسْوَاسَةِ

[illegible]

هو القسم ثلث

2

Handwritten text in a cursive script, likely from a medieval or early modern manuscript. The text is written in dark ink on aged, slightly discolored paper. The script is dense and flowing, characteristic of medieval or early modern handwriting. The page is numbered '2' in the bottom left corner.

[illegible]

فإنه يكون مفهومه غير متبايناً لكن هذا القسم الجودى يقسم

الاقسمين فلو قدم فاما ان ينقسم الى قسمين اولهما

وهو قسم عقيدته من ابي القسمين

من الغنم وهو النقط الغزير

السائر فيهم واما ان يكون صاحب لسانا فهو خير عظيم

يعاد الى نفسه ثانياً وذلك يوجب تكرار ذكر القسم والوجود

لأن عبارة الكافين في فهم الكلمة إلى أقسامها وأخيرها

تقدم العدي احزاننا عن الحزورين واما في تقسيم القسم

الشيء انما يريد الان في وجهه الاقرب ففهم وعنف

السلامة للجميع في البرية والسياسة

بما يوجد في الكلمة على العربي اعني الاسم الذي لا يحدو

كسر يضرب الخ فلا وامثلة لا بدل بمقتضى

الزمان الماضى وشأن الما قبل بهيئة على الزمان

ضوابط الزمان المستقبلي ايضا تكون مشتركة بينهما

... 2000

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ وَأَوْرَثَهُم بَنِي إِسْرَءِيلَ
فَكَرِهُوا بِغَزْبٍ مِنْ رَبِّهِمْ آلَ هَارُونَ أَنْ يَدُلُّ

من صلح فان خبره وحده اولنا شاذ فادارة
والاول لسان يدل اد اعلم ان المراد بقبر
المستند لا يرد فعل الامر والهي

في احد الحدائق

و نه در این کتاب

بغيره وحده فهو عند القوم اداة سواء كانت عند الحاجة
فعلتها لا فعلا لان قصنا واسما اذا و نظايرها وكما يصلح
لان بغيره منه فهو عندهم كلمة وان كان عند الحاجة من
الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن
الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

وهي الالفاظ والحروف اراد بالالفاظ ما يركب
الحروف نحو زيد قائم وبالمعروف ما يقابلها فتكون مركبة
اداة واسم وكلاهما حرف واحد منهما حرف واحد ولو اكنى بالالفاظ
كتناه لتوهم الحروف ايضا لتوهم الالفاظ وتلك
لان المادة والهيئة مسموعتان معا هذا الشكل الى الاسم
بالتفصيل الى معناه

قال اما آية بقدر وجودي
فان كان الاسم مسموعا
فان كان الاسم مسموعا
فان كان الاسم مسموعا

الاسماء

لان انفسم اللفظ الجزئي والاسماء هي انصاف معناه
بغيره وبغيره ومع الاسم من حيث هو معناه مع لا
انصاف بهما فان معنى زيد من حيث هو معناه مع
مستقل يصلح لان بوصف بالجزئي ويحكم بهما على كل ما
الاسماء يصلح لان الحكم عليه بالاسماء واما اللفظ فان معناه
من حيث هو معناه ليس معناه مستقلا لان الحكم
عليه بشئ اصلا وذلك لان معناه مثلا هو انفراد مخصوص
ملحوظ بين السبب والبصر مثلا على وجه يكون هو اللفظ
حفظها ومراة لغير حالها فلا يكون هذا الاعتياد
ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان
يكون محكوما عليه وكذا الفعل انما كثر به مثلا مستقلا على
حده كالضرب وحيث نسبة مخصوصة بينه وبين الفاعل و
تلك النسبة ملحوظة بينهما على انها اللاحقة كما على قياس معنى
الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

الاسماء فيكون امثاله الاداة عن اخواتها بقدر عدي و
اكتفاء الكثرة عنها بقدر وجودي وعن الاسم بقدر عدي و
امثاله الاسماء عندهم بقدر وجودي مسموع عن

مؤلف: محمد رضا مؤسی کلان خاورد

الحرف وهو المنوع عنه الحدث مع النسبة للمؤنذ به كذا لا اعتبار
بغيره
من غير مستقل بالمفهوم فلا يصلح أن يحكم عليه بشئ نعم
جزئه من الحدث وحده ما خوذ في معنى الفعل على أنه مسند
لا شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزاء مضاعف محكوماً به وأما
باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به أصلاً
والفعل إذا امتاز عن الحرف باعتبار اشتراك معناه في مالهو
مسند إلى غيره بخلاف شرطه إذ ليس له من مستقلاً ولا
جزء من يصلح أن يكون مسنداً أو مسند البتة وإن شئت
أيضاً هذا العاني عندك فعبر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل
تقدر أن تحكم عليه أو لا أفيد أن يكون في مرتبة من حكمها
عبر عن ضرب بلفظه مما مل فيه وقد جردنا لك جعلت
الضرب مسنداً إلى شيء وربما عرجت به أو أقرأت اليه وإما
مجموع الضرب والنسبة المعبرة بين وبين خبره فلا يصير محكوماً

در امتحان من مفید باشد

٥٠

ما عليه البدو وكذا غيرهم من قوم الانبياء بلفظ ذكره
صالح الانبياء عليه وبيدوا حلالا شيئا في نفسه ففعلوا به
الاسم من حيث هو معناه يصلح للتأنيدي بالحق والبرية وكل
بصالحه واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناه فلا
يصلح الشيء من ذلك اصلا لكن لا عبرة عن معناه الا بالاسم كما يقال
من من اومع ضربا مع ان يحكم عليه بالحق والبرية ونحوه الا
عند لا يكونان معنى الكلمة والاداة قبل مع الاسم وانضج بك
ان الاسم صالح لان ينقسم الى الجزئي والحقى المنقسم الى الواطئ والسكر
بخلاف الكلمة والاداة واما ان ينقسم الى المشترك والنفوي باقيا
وهو الى المصنف والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده فان
الفعل قد يكون مشتركا كقولهم اومع واومع واومع
بمعنى اقبل واومع وقد يكون متفولا كقولهم اومع واومع
اذا شمل مجاه وقد يكون مجازا كقولهم اومع واومع
والاسم ينقسم الى

المجلد الثاني من الكتب والملاحة بالكتب والابنية

الكتاب الاول في الفقه
والاصول والاعمال
والفلسفة

١٠٠

۱۱

والثاني هو انشاء واحد الزمان

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

تسبب عمومهم وجبة كالحبوان والنبات والحيوان
فان في الترادف بين تسبب واللا في تسبب
فان في الترادف بين تسبب واللا في تسبب
فان في الترادف بين تسبب واللا في تسبب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والصوف والصفاء والصفاء
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والصوف والصفاء والصفاء
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا
بالصوف وهو وان كان باطلا

محملا للصدق والكذب فلا بد ان خبر الله تعالى وكذا خبر
سوا الله تعالى لا يحمل للكذب لانا اذا قلنا قطعا ان
خصوصية تلك ولا حظ لنا بمحصل مفهوم ذلك خبر
اما ثبوت شيء لشيء او سلبه عنه وذلك يحمل للصدق والكذب
عند العقل فكذلك لا بد ان مثل قولنا ان كذا عظم من كذا
غيره من البداهة ان كذا عظم من كذا لا بد ان
النسبة لا يحمل عليه الكذب اصلا بل هو جازم للصدق وحده
بما قلنا كذا قطعا لانا اذا قلنا قطعا ان كذا عظم من كذا
مفهوم ان تلك البداهة لا يمكن ان يحصل مفهوما
وما هي انما وجدته اما ثبوت شيء لشيء او سلبه عنه فذلك
يحمل للصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه ولا محذور
ان الخبر لا يحمل الصدق والكذب عند العقل نظر الماهية
مفهوم مع قطع النظر عما عداه من خصوصية مفهوم

فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا
فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا

لكنه لا يمكن ان يكون له كذا كذا
فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا

والاعتبار من كذا في المطابقة
وهذه هي الحقيقة لان النسبة
لا تقتضي الاشارة الى كذا كذا
فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا

وم ذلك الخبر وح لا شك ان الخبر لا يثبت
لما في الخارج كما ثبت في مورد واحد
للصدق والكذب وهذا سؤال مشهور وهو ان
الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع
فذلك انما بدو على من ليس الصدق والكذب بذكرهم واما اذا
فسر الصدق بمطابقة النسبة للاحكام والاشراعية للواقع و

الكذب بعدم مطابقة الواقع فلا بد ان اصلا
عن الاخبار اه اعرض على بيان كذا في تقسيم
نشاء فلا يكون كذا الاخبار اذ اختلف مورد التسمية فكيف
يخرج بقيد الدلالة بالوضع ولكن ان يجاب عنه بان المراد
حتمية عن تلك الاخبار اذ لا يمكن ان يطلب الفصل

في الاشارة على كذا فيكون كذا في الاشارة
لما في الخارج كما ثبت في مورد واحد
للصدق والكذب وهذا سؤال مشهور وهو ان
الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع
فذلك انما بدو على من ليس الصدق والكذب بذكرهم واما اذا
فسر الصدق بمطابقة النسبة للاحكام والاشراعية للواقع و

والاعتبار من كذا في المطابقة
وهذه هي الحقيقة لان النسبة
لا تقتضي الاشارة الى كذا كذا
فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا

وم ذلك الخبر وح لا شك ان الخبر لا يثبت
لما في الخارج كما ثبت في مورد واحد
للصدق والكذب وهذا سؤال مشهور وهو ان
الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع
فذلك انما بدو على من ليس الصدق والكذب بذكرهم واما اذا
فسر الصدق بمطابقة النسبة للاحكام والاشراعية للواقع و

الكذب بعدم مطابقة الواقع فلا بد ان اصلا
عن الاخبار اه اعرض على بيان كذا في تقسيم
نشاء فلا يكون كذا الاخبار اذ اختلف مورد التسمية فكيف
يخرج بقيد الدلالة بالوضع ولكن ان يجاب عنه بان المراد
حتمية عن تلك الاخبار اذ لا يمكن ان يطلب الفصل

في الاشارة على كذا فيكون كذا في الاشارة
لما في الخارج كما ثبت في مورد واحد
للصدق والكذب وهذا سؤال مشهور وهو ان
الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع
فذلك انما بدو على من ليس الصدق والكذب بذكرهم واما اذا
فسر الصدق بمطابقة النسبة للاحكام والاشراعية للواقع و

لكنه لا يمكن ان يكون له كذا كذا
فانهم لا يعتبروا العقل بل يعتبروا نفس الامر
الذي لا بد ان يكون له كذا كذا

هذا هو القسم الثاني من كتابنا في النحو وهو في الاستعمال طلبا
 والاولى ان يكون الفعل في الجملة في موضع
 من الاعمال التي هي في الاستعمال طلبا
 والاولى ان يكون الفعل في الجملة في موضع
 من الاعمال التي هي في الاستعمال طلبا

اخيرا وان كانت معانيه في الاستعمال طلبا
 كمن المصادح الاستفهام قبل عليه كيف صرح اراج
 في التبع ان الاستفهام طال على طلب النهم دلالة بالوجه
 والتنبيه ما لا بد على الطلب لان وضعية واجب بان لا
 استفهام وان دلالة لوضع على طلب النهم كمن لا بد
 على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الاول الذي هو الاول بالوجه
 على طلب الفعل لانه التنبيه الذي هو ما لا بد على طلب الفعل
 لان التنبيه وتعالى ان يقول النهم وان لم يكن فعلا محب
 تنبيه بل هو انفعال وكيف كانت تنبيه في النهم
 فعلا المحارة عن القلب والهاد من الايدى معانيها للنحو
 عنها حسب النقص في صيغة الاستفهام ان يدعى طلب
 على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه ويحذف الحذف المذكور
 وايضا لا بد بالاستفهام هو تنبيه الخاطب النهم لان النهم يكون
 هو الخواص من دون
 الاول في الاستفهام

هو فعل النهم وتنبيه فعلا في التنبيه فيلزم ما ذكرنا فان
 قلت التنبيه ليس فعلا من افعال الجوارح وان التنبيه
 من لفظ الفعل اخلاط هو الافعال الصادرة عن الجوارح
 لرج قلت فيما مر ان يكون قوتها في وعي وما
 منها امر او هو بقطعة وان يعبر بالشبهة التنبيه
 قد يقال الاستفهام تنبيه للنحو على ما في ضمير النهم
 الاستفهام في التنبيه التنبيه ويرد عليه بان المقصود
 الا من الاستفهام فم النهم ما في ضمير النهم لان التنبيه
 في ضمير النهم الاستفهام فاذا لفظ المقصود لا يصلح ان يكون
 تلك التنبيه في الامر في كماله في التنبيه في الامر في كماله
 جملة من المتكلمين الى ان المتكلمين ليس بعده تفصيل هو
 هو الى الامر لان التنبيه من الارز في قول مقدور
 للبعد والحاصل ان التنبيه هو تنبيه الخاطب النهم لان النهم يكون
 هو الخواص من دون
 الاول في الاستفهام

قلت فيما مر ان يكون قوتها في وعي وما
 منها امر او هو بقطعة وان يعبر بالشبهة التنبيه
 قد يقال الاستفهام تنبيه للنحو على ما في ضمير النهم
 الاستفهام في التنبيه التنبيه ويرد عليه بان المقصود
 الا من الاستفهام فم النهم ما في ضمير النهم لان التنبيه
 في ضمير النهم الاستفهام فاذا لفظ المقصود لا يصلح ان يكون
 تلك التنبيه في الامر في كماله في التنبيه في الامر في كماله
 جملة من المتكلمين الى ان المتكلمين ليس بعده تفصيل هو
 هو الى الامر لان التنبيه من الارز في قول مقدور
 للبعد والحاصل ان التنبيه هو تنبيه الخاطب النهم لان النهم يكون
 هو الخواص من دون
 الاول في الاستفهام

من انتهى به عدم الفعل البند و ردت
كما هو رأي من قال ان الحظ
هو كذا في النفس
فان الحظ هو كذا في النفس

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, showing the inner structure of the book. There is no text or other markings on the page.

نكالا لظاهامة ويوصف المعنى بها بقا لفظ المعنى المفرد
ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب يستفاد
من اللفظ المركب ويعبر عنه اخرى المعنى المركب يستفاد
جزء من لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزء من

جزء اللفظ سواء كان هناك المعنى واللفظين او لا يكون
لشيء منهما جزء او يكون لا يكون جزءا من الآخر

وكل منهما هو اهـ **ما** معنى الكلام ان ما حصل في

العقل فهو مجرد حصوله فبيان امته في العقل فرض

صدق على اثنين فهو لفظي كذا في دقائه اذا حصل عند

العقل استدل منه فرض صدق على اثنين والاى وان

لم يتبعه مجرد حصوله فرض صدق على اثنين وهو كذا في

كلمة ايمان فرض الاشتراك والبرائة استدل الله

من حيث انه متصور

وانما قال في العقل من لفظ
اللفظ كذا في دقائه اذا حصل عند
العقل استدل منه فرض صدق على اثنين والاى وان
لم يتبعه مجرد حصوله فرض صدق على اثنين وهو كذا في
كلمة ايمان فرض الاشتراك والبرائة استدل الله
من حيث انه متصور

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

منه في المقصود وانما ان يكون لفظ على القول الذهنية

من حيث ان يكون لفظا في نفسه نفس من اللفظ وذلك

فان يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية واللفظية

ليست بغيره كما مر من حيث الباطنة فذلك ان يكون

حيث يوضع بل انما لا يوافق في اللفظ

المعنى في القول الذهنية مجرد صلاحية لفظ في نفسه

بلفظ سواء وضع لفظا ولا والكسب لفظا المقام هو

الاول دون الثاني لان المعنى باعتبار نفسه بالافراد

والتركيب في نفسه وعما يشترك في تصف كذا في لفظ

الاشراد والتركيب فان عبر عنه يعني ليس المراد

اللفظ المفرد ما يكون بسيطا لاجل انه من المعنى المركب

ما يكون مركبا لاجل ان المراد من المعنى ان يكون لفظا مفردا

ومن المعنى المركب ما يكون لفظا مركبا لافراد والتركيب

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى
فان كان ظاهر العبارة يدل
على اشتراك اللفظين في المعنى

[illegible]

يصرف عليها موجود في المكان كونه موجود في ان
 يصرف عليها موجود في الذهن فلا يكون صدق يقضي
 على شي ادبلا والالزم اجتماع التقييد بين كل هذه الحيات
 الفرضية مع امتناع صدقها على كل ما يمنع العقل مجرد
 عن فرضه لا يثبت كماله في فرضه كماله مجرد حصوله
 مع قطع النظر عن قبوله في الفرضية شيئا وانما اعتباره
 في النفس كماله في الفرضية في العقل اعني ما فيها
 عن فرضه المستلزم كماله وعدم امتناعه على كل ما
 مفهوم الواجب ونفايها عن المفومات الشاملة لشيء
 في النفس كماله في الفرضية في العقل اعني ما فيها
 عن فرضه المستلزم كماله وعدم امتناعه على كل ما
 مفهوم الواجب ونفايها عن المفومات الشاملة لشيء
 في النفس كماله في الفرضية في العقل اعني ما فيها
 عن فرضه المستلزم كماله وعدم امتناعه على كل ما
 مفهوم الواجب ونفايها عن المفومات الشاملة لشيء

ان لا يكون لها وجود في المكان كونه موجود في ان
 يصرف عليها موجود في الذهن فلا يكون صدق يقضي
 على شي ادبلا والالزم اجتماع التقييد بين كل هذه الحيات
 الفرضية مع امتناع صدقها على كل ما يمنع العقل مجرد
 عن فرضه لا يثبت كماله في فرضه كماله مجرد حصوله
 مع قطع النظر عن قبوله في الفرضية شيئا وانما اعتباره
 في النفس كماله في الفرضية في العقل اعني ما فيها
 عن فرضه المستلزم كماله وعدم امتناعه على كل ما
 مفهوم الواجب ونفايها عن المفومات الشاملة لشيء
 في النفس كماله في الفرضية في العقل اعني ما فيها
 عن فرضه المستلزم كماله وعدم امتناعه على كل ما
 مفهوم الواجب ونفايها عن المفومات الشاملة لشيء

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر
في حاشية المتن في مباحث كنفية فهو من الظواهر

لان النفس تدوم عند ما...

لقد ان من انفسه...

المقصود من تلك المصطلحات...

في مقامها...

بما لا ينفك...

اغصار في...

فان قلت...

واستبين...

منها...

بيان...

بمن...

فان كان...

فلا يجب...

لجنا...

وربما...

او عن...

الموت...

الاولى هذه...

المقسمة...

من يتجس...

او يعارض...

افراد...

قبول...

لان...

تمام...

ليخرج...

للعام...

قابل...

كان...

الحيوان...

في...

الموت...

الموت...

الموت...

الموت...

مطلقا قريبة كانت او بعيدة ويخرج للنواص مطلقا سواء كانت خواص
الانواع والاجناس فكان اسنادا خارج الفصول والنواص الى الاقيد
الاخير والاول اما اخرج العرف العلم فقد قيل اسناده الى الاول
وانما اسندنا الشك الى رابعة لا دلالة له مع خاصة شاكه اياه في العرفية
في سلك الاخراج بقيد واحد لا يقال في جواب ما هو
العرف العلم فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس تمام ما هيته
هو عرف عام له ولما الفصل وخاصة فلا يقال في جواب ما هو
لانها ليس ما هيته لما كانا فصلا وخاصة له ويقال ان في جوابات
شيء هو لانه ما يميز انه فالفصل يقال في جوابات شي هو في جو
هو وخاصة في جوابات شي هو في عرفه واما النوع والجنس
فيقال ان في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة
بين اولي مختلفة بالحقيقة وسيرد عليك تفاصيل هذه العا
يل لفظ الكلي ايضا فان للقول على كثيرين نفعه عند ذلك

مطلقا قريبة كانت او بعيدة ويخرج للنواص مطلقا سواء كانت خواص
الانواع والاجناس فكان اسنادا خارج الفصول والنواص الى الاقيد
الاخير والاول اما اخرج العرف العلم فقد قيل اسناده الى الاول

وانما اسندنا الشك الى رابعة لا دلالة له مع خاصة شاكه اياه في العرفية
في سلك الاخراج بقيد واحد لا يقال في جواب ما هو

العرف العلم فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس تمام ما هيته
هو عرف عام له ولما الفصل وخاصة فلا يقال في جواب ما هو

لانها ليس ما هيته لما كانا فصلا وخاصة له ويقال ان في جوابات
شيء هو لانه ما يميز انه فالفصل يقال في جوابات شي هو في جو

لانه مفهوما الكلي هو المفهوم للقول على كثيرين بعينه لان لفظ
يدل عليه اجمالا ولفظ القول على كثيرين تفصيلا لان لفظ
لان لفظ الكلي هو الصريح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم القول
على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا ينعى عنه لان
دلالة القول بالفعل على الصريح لان يقول على كثيرين تمام ودلالة
الالتزام ليست مقبولة في التعريفات لانا نقول لم يرد بالقول على كثيرين
في تعريف الكليات الصريح لان يقال على كثيرين ان لو اريد به المقت
بالفعل لخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة
نه في الخارج ولا في الزهن فانه لا يكون مقوله بالفعل بل بالصلاحية
القول على كثيرين بمعنى الكلي فنعى عنه
ذلك فان قلت ما هو سوال عن الحقيقة ولا حقيقة الاله وجودا
فارجية فان تخصيص النوع بالخارج قطعاً قلت ما هو سوال
عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

لانه مفهوما الكلي هو المفهوم للقول على كثيرين بعينه لان لفظ
يدل عليه اجمالا ولفظ القول على كثيرين تفصيلا لان لفظ

لان لفظ الكلي هو الصريح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم القول
على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا ينعى عنه لان

دلالة القول بالفعل على الصريح لان يقول على كثيرين تمام ودلالة
الالتزام ليست مقبولة في التعريفات لانا نقول لم يرد بالقول على كثيرين

في تعريف الكليات الصريح لان يقال على كثيرين ان لو اريد به المقت
بالفعل لخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة

نه في الخارج ولا في الزهن فانه لا يكون مقوله بالفعل بل بالصلاحية
القول على كثيرين بمعنى الكلي فنعى عنه

ذلك فان قلت ما هو سوال عن الحقيقة ولا حقيقة الاله وجودا
فارجية فان تخصيص النوع بالخارج قطعاً قلت ما هو سوال

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

عن الماهية وهي اعم من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف

يجوز التحصيل بالنوع الخارج مع وجوب الاختصاص الكلي في الحقيقة
في المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ما يكون لها
مثلا لا يندرج في غير النوع قطعا ولو اخرج عنه لم يخرج الكلي في الا
قسام الحقة ولا يجوز ان يقال للعتمة في الكلي ان يكون موجودا
في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي
ول الوجود والمعدوم والممكن والممتنع وسبق في تقسيم الكلي

لجب الوجود في الخارج لهذه الاقسام نعم المقصود الاصل معرفة
احوال الوجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة احوال المعدومات
الا ان قواعد الفن تشمل جميع المفومات متوجودة كانت او معدومة
ممكنة او مستحيلة والمقصود الاصل من الفن ان يستعمل في معرفة
احوال الوجودات وقد يستعمل في معرفة المفومات الاعتبارية
وبما ان احوالها واجتماعها فان هذه المعرفة يحتاج اليها في معرفة
الوجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات بطلت
دين

هذا هو المقصود من قوله في الحقيقة
في المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ما يكون لها

في مفهومات الوجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة احوال المعدومات
الا ان قواعد الفن تشمل جميع المفومات متوجودة كانت او معدومة

وبما ان احوالها واجتماعها فان هذه المعرفة يحتاج اليها في معرفة
الوجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات بطلت

هذا هو المقصود من قوله في الحقيقة
في المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ما يكون لها

فان كان النوع كائنا ما كان في الحقيقة
في المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ما يكون لها

بين نوع اخر من هذا القبيل ان يكون له تمام مشترك بين
الماهية وبين نوع اخر كان في كونه جنسا قريبا فانه لا يكون له
مشترك بين الماهية وبين نوع اخر فقط وكان مشترك بين هذين
بينهما واذ كان بينهما مشترك بين الماهية وبين نوعين اخرين او
ولا نوع الاخر وكان تمام المشترك بين الماهية وبين نوعين اخرين
او انواع الاخر كان ايضا جنسا قريبا وان كان تمام المشترك بينها

وبين احد النوعين او الانواع كان جنسا بعيدا لها فليعتبر في مطلق
الجنس ان يكون تمام مشترك بين الماهية وبين نوع اخر سواء كان
تمام المشترك بالقياس الى كل ما شارك الماهية في ذلك
الجنس او لا وسيطلع عن قريب على هذا المعنى فقولنا ولا يكون
معناه ان الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من
الانواع اصلا بل هو مشترك لا لا يكون جزء مشترك خارجا
عنه هذا تفسير لقوله لولا المشترك الذي لا يكون وراءه جزء

هذا هو المقصود من قوله في الحقيقة
في المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ما يكون لها

في مفهومات الوجودات اذ لا كمال يعتد به في معرفة احوال المعدومات
الا ان قواعد الفن تشمل جميع المفومات متوجودة كانت او معدومة

وبما ان احوالها واجتماعها فان هذه المعرفة يحتاج اليها في معرفة
الوجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات بطلت

غيره لا يكون الاكليات هو بقولنا نحن المنين بالكمات النوع

في نسخة اخرى من المخطوطات
هو قوله في نسخة اخرى
اعني بالمنفرد والوحيد
القدرة على الغاية كان
في نسخة اخرى من المخطوطات

[illegible]

فان قيل المجنسي ما قريب او بعيد **قوله** قد عرفت ان الناس
يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيبها ما
ما ان يكون تمام المشترك بالقياس لاكل ما يشارك الماهية
فيه اولاً فلاولاً لابد ان يكون جواباً عن الماهية وجميع ما

[illegible]

مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما
 ركانها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما شاركها فيه وهذا
 جنس قريب والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبول
 لا بعض مشاركتها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركا
 تها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وبعض ما
 شاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض كما لا يخفى وهذا
 جنس بعيد والطائفة معرفة مراتب البعدان يعتبر عدد الـ
 جوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فيخرج منه
 فومر بته البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد لان
 مرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب
 من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فعله المذكور
 هو الجسم المتحرك بالارادة وان الجسم النامي جنس لان
 بعيد مرتبتين والحيوان مرتبة واحدة وجنس قريب للجسم
 النامي

فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما شاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما شاركها فيه وهذا جنس قريب والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبول لا بعض مشاركتها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركا تها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وبعض ما شاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض كما لا يخفى وهذا جنس بعيد والطائفة معرفة مراتب البعدان يعتبر عدد الـ جوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فيخرج منه فومر بته البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد لان مرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فعله المذكور هو الجسم المتحرك بالارادة وان الجسم النامي جنس لان بعيد مرتبتين والحيوان مرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي

فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما شاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما شاركها فيه وهذا جنس قريب والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبول لا بعض مشاركتها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركا تها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وبعض ما شاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض كما لا يخفى وهذا جنس بعيد والطائفة معرفة مراتب البعدان يعتبر عدد الـ جوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فيخرج منه فومر بته البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد لان مرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فعله المذكور هو الجسم المتحرك بالارادة وان الجسم النامي جنس لان بعيد مرتبتين والحيوان مرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي

نزر
 يخرج به ايضا فصول الانواع ونحوها لكن القيد
 الاخير اعني جواب ما هو يخرج الفصول ونحوها مطلقا
 ولذلك اسند اخرجها اليه واما العرفي العالم فلا يخرج
 الا بالقيد الاخير القوم قد رتبوا الكلية لا ينفع
 عليك ان القول على الكلية لا ينفع عند البدن ^{الذري} وان يلو هو
 جنس لانسان بعيد بثلث مراتب وللحيوان مرتبتين وللجسم
 النامي مرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وكل ذلك قد بالمثل
 الصادق واعلم ايضا ان ترتيب الاجسام مما لا يجب بل يجوز
 ان يتسكب ما هي من جنس قريب لا يكون فوقه جنس لا
 تحته جنس كما سيأتي عن قريب هذه المعاني مفصلة ^{هو}
 ولا اخص ^{الاول} اي لا اخص مطلقا ولا من وجه والبالا ز وجو
 تمام المشترك الذي هو الكل بدون الجزء الذي هو اخص مطلقا
 او من وجه واذا لم يكن من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولكنه ان

تقولوا اخفى مطلقا ويجعل الاعم في قوله والاعم متناولا للاعم مطلقا

ومن وجه ولا اصل الا اخفى من وجهه خصوصي باعتبار وعموم اعتبار

فان شئت لاحت خصوصية وادرجته فيما لزم من الاعم مطلقا

وهو جواز وجود اكثر بدون الجزاء وان شئت اعتبرت عموم وجعلته

مشارك للاعم مطلقا فيما لزم من وجوده بدون تمام المشترك قال

لكن موجودا في نوع اخر بدون تمام للشرك تحقيق المعنى العموم

قبل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك

في النوع الاخر الذي هو بارز جواز ان يكون تمام المشترك موجودا

في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدق على تمام

وعلى هذا النوع فيكون فردان واسما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه ان يكون

الشيء في نفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجب

بأنه انقضى كلامه بهذا جزء الهاهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما

نوع ما من الانواع المبينة لها اول والا اول للشيء والثاني اما ان لا يكون

مشارك

هذا النوع الذي هو بارز جواز ان يكون تمام المشترك موجودا في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدق على تمام وعلى هذا النوع فيكون فردان واسما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه ان يكون الشيء في نفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجب بأن أنقضى كلامه بهذا جزء الهاهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما نوع ما من الانواع المبينة لها اول والا اول للشيء والثاني اما ان لا يكون مشارك

مشارك اخص منها وبين نوع ما من النوعين المبين لها فيكون فصلها

لها ههنا مبين لها عن جميع المباني وامان يكون مشترك بينهما وبين

ما من الانواع المبين لها ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما

له خلاف المقدر بل لا بد ان يكون بعضها من تمام المفترق بينهما

تمام مشترك هو بعضه وخرجه في بعض البعض اما ان لا يكون مشتركين

تمام المشترك وبين نوع ما مبين له او يكون مشتركين فلا بد ان يكون غير مشتركين

للمشارك في جميع الهاهيات المبينة فيكون فصلها لشيء الهاهية التي هو تمام

فيكون فصلها الهاهية في لينة والثاني ان لا يكون مشتركين تمام المشترك في

نوع مبين له لا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الهاهية وذلك النوع

المباين لتمام المشترك والا لكان جسا داخل في الاول لسان ذلك النوع

مباين لها ههنا ايضا فلا بد ان يكون بعضها من تمام المشترك بينهما

فهما تمام مشترك ثان ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك الاول

لان هذا النوع الذي هو بارز اعم تمام مشترك مباين له فلو وجد في

كافة جواز سوال مقدر وهو ان يقال ما يجوز ان يكون مشتركين تمام

هذا النوع الذي هو بارز جواز ان يكون تمام المشترك موجودا في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدق على تمام وعلى هذا النوع فيكون فردان واسما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه ان يكون الشيء في نفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجب بأن أنقضى كلامه بهذا جزء الهاهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما نوع ما من الانواع المبينة لها اول والا اول للشيء والثاني اما ان لا يكون مشارك

هذا النوع الذي هو بارز جواز ان يكون تمام المشترك موجودا في هذا النوع ويكون بعض تمام هذا المشترك اعم منه لصدق على تمام وعلى هذا النوع فيكون فردان واسما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه ان يكون الشيء في نفسه بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجب بأن أنقضى كلامه بهذا جزء الهاهية اما ان يكون تمام المشترك بينهما نوع ما من الانواع المبينة لها اول والا اول للشيء والثاني اما ان لا يكون مشارك

اراد قولنا ان لا يكون مشتركاً في تمام المشترك وفي نوع ممتصين له لا يجوز ان يكون
تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الممتصين لتمام المشترك ولا يمكن جفاداً خلافاً
في المقسم الاول او من ثلثه

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

محمولة على ان الماهية في الاجزاء لا يكون ممتصين له فانه قد يقع بذلك
كذلك تمام مشتركاً في الماهية هو تمام المشترك الاول لكن اذا قيل ان بعض
للمشترك الذي كله ممتصين اما ان يكون مشتركاً بين تمام المشترك كاشاً و

ولم يكن نوع ممتصين له اولاً وكاشاً يكون فصله للمجنس الذي هو تمام
اشاً والاول اما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي

هو بالذات تمام مشتركاً وكاشاً وهو خالف للفرق كما عرفت واما ان
يكون بعضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اخص من الثاني

لم لا يجوز ان يكون هذا الثالث بمعنى هو الاول بان يكون بارزاً
هية نوعان متباينان للماهية ليشراكهما كل منهما في تمام مشتركين

الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك اي تمام المشترك المذكور في
الآخر ويكون بارزاً الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل من

النوعين واعم من كل واحد من تمامي المشترك فلا يكون فصل
جنس وهذا الاعتراض مما لا مرفوع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون

لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر قوله او يشترط ان لا يكون
فصلها فقلت لا يمكن ان يكون فصله الماهية بمجرد تميزها في الماهية بل

لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر قوله او يشترط ان لا يكون
فصلها فقلت لا يمكن ان يكون فصله الماهية بمجرد تميزها في الماهية بل

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لماهية واحدة جنبان لا يكون احدهما جزءاً لآخر ولم يثبت
هنا فلا بد من ترك هذا الدليل والمكيد بدليل اخر وهو ان

يقال جزأ الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ممتصين الا

نوع للباينة لها فاما ان لا يكون مشتركاً اصلاً بينهما وبين نوع ما

مباين لها كان ممثلاً لها عن جميع الماهيات المتباينة واما ان يكون مشتركاً

بينها وبين غيرهما لئلا يكون تمام المشترك بينهما فهذا لا يكون يمكن

ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها اذ من جملة الماهيات

مما يسيطر لجزءها فيكون هذا الجزء مميزاً للماهية عن الماهيات التي لا

يشتركها في هذا الجزء فيكون فصله للماهية عما يشترك في ان قلت فها

هذا يخصص لجزء الماهية في الفصل وحده لان جزأ الماهية لا يجوز ان يكون

اجزأ لمجموع ماعداها مادام ان يكون مميزاً للماهية عما يشترك كما فيكون

فصلها فقلت لا يمكن ان يكون فصله الماهية بمجرد تميزها في الماهية بل

لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر قوله او يشترط ان لا يكون

فصلها فقلت لا يمكن ان يكون فصله الماهية بمجرد تميزها في الماهية بل

لا بد ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر قوله او يشترط ان لا يكون

فصلها فقلت لا يمكن ان يكون فصله الماهية بمجرد تميزها في الماهية بل

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

لا يكون مشتركاً في تمام المشترك في الماهية
فإن كان مشتركاً في الماهية فيكون مشتركاً في تمام المشترك

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

قوله وانما لا يتصور في ذاته ولا يشوبها شئ من الاثار...

في تلك الفصول ايضا فاننا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل وفرضا...

ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين فلا كل واحد من الامرين المتساويين...

ممكن ذلك للجنس في جميع الشرائك الوجودية وممكن كذلك للماهية في بعض الشرائك...

كان الوجودية فقد وجدنا في بعض النسخ الفصل المميز عن الشرائك الوجودية...

في التمييز يمكن ان يقال الفصل المميز عما يشترك في الوجود ان ميزها...

عن جميعها فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها...

ولا لاقتضار على ما ذكره الشارح رحمه الله فان تحقق الوجود بزيادة الالاء...

غناء في ما يقتضيه بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة ما عداه على التقدير...

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

واما التعريف فالاولا بها شئها لكل قولها فان من مطابح الاركان اقول...

املا الاول فبان يقال لا وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية للبقية...

وانما في ذلك من اجزاء الماهية المتماثلة في الوجود البنية واما في الاجزاء...

اجزاء هئية لا تماثل في الوجود الخارج فبقا وان يقال جاز احتياج كل منها الى...

خرين وحينئذ يختلفان ولا يلزم دور وايضا جاز احتياج احدهما الى الآخر دون...

الكل ولا محذور اذا يلزم من تساوي الصدف التساوي في الحقيقة...

ان يكونا مختلفين بالماهية فلا يلزم من احتياج من احدهما الى...

تخرج من غير مرجح واما في الثاني فبان يقال انما يختار ان احد الطرفين يصدق عليه...

للموحد وان المظهر خارج عنه واما فوكلفه يكون العارض تمامه عارفا وان...

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الفصل قد كان في آخر الكتاب...

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the bottom edge. The binding edge on the left is visible, showing the inner hinge and some stitching.

هكذا يكون وقوع بحث تحت هناك زاويتان مختلفتان في

الصغرى والكبرى فالصغرى هي حادة والكبرى هي منفرجة هكذا

وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلثة في المثلث متساوية لزاوية

المثلث سواء وجدت في اليمين او في الخارج لكن ختم العقل بالضرورة بينهما لا يحصل

عند تصور المثلث وتصور الزوايا التي تتعاين في اليمين هناك من يربطها

على ما ذكرنا في صريح ان المبادىء من كلامهم ان لازم الماهية محضها انما

لجواز توقف على شيء اخر اقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورها كافيا في

لزم بالضرورة بينهما وجب ان يتوقف لزم به على امر متغاير لتصورهما ولا

نفسه من لازم وفان الزوايا التي في المثلث متساوية لزاوية المثلث سواء وجدت في اليمين او في الخارج لكن ختم العقل بالضرورة بينهما لا يحصل عند تصور المثلث وتصور الزوايا التي تتعاين في اليمين هناك من يربطها على ما ذكرنا في صريح ان المبادىء من كلامهم ان لازم الماهية محضها انما لجواز توقف على شيء اخر اقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورها كافيا في لزم بالضرورة بينهما وجب ان يتوقف لزم به على امر متغاير لتصورهما ولا

كالحدس وانواته وتوضيح ان المحتاج الى الوسط بالجمع عند كونه قضية

نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في لزم به يكون قضية اولية فكانه قال المثلث

الذي هي بين الماهية ولازمها اما بداهة او في واما كسبي نظري فورد

عليه انه لا يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بداهيا متغايرا للاول كما

لحسب وجوبه وليس في اراد حصر الماهية في اليمين وغيره وجب ان

لا يعتبر مفهوم غير اليمين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعدم كونه تصور

اللازم مع تصور المزموم كافيا في لزم بالضرورة وح يظهر ان الماهية لا تكون غير

اليمين متقسما الى نظري يقتضي الوسط ولا بداهة يقتضي الوسط الى امر اخر سوى

الاحتياج الى الوسط بالجمع عند كونه قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في لزم به يكون قضية اولية فكانه قال المثلث الذي هي بين الماهية ولازمها اما بداهة او في واما كسبي نظري فورد عليه انه لا يجوز ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بداهيا متغايرا للاول كما لحسب وجوبه وليس في اراد حصر الماهية في اليمين وغيره وجب ان لا يعتبر مفهوم غير اليمين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعدم كونه تصور اللازم مع تصور المزموم كافيا في لزم بالضرورة وح يظهر ان الماهية لا تكون غير اليمين متقسما الى نظري يقتضي الوسط ولا بداهة يقتضي الوسط الى امر اخر سوى

1990

قد يختلف وجود الكلي الطبيعي الخارج فالشارح والخارج نوعان لا وجود له في الخارج والوجود
في الخارج ليس الا الاشياء في عالمها اما موجودة الاشياء في الاعيان اولاه بردي

قوله وغير هاجج النوع والفصل وخاصة اقول يخرج النوع بهذا القيد
ما لا يشبه فيه وكذا يخرج فصل النوع كالتالي وما قصودنا على النقص

البعيد للنوع فيخرج بالقيد الاخير قوله ولما كانت هذه التعريفات رسوما
اقول اما هياتا حقيقيتين موجودة في الاعيان واما اعتبارية اما لفظيا

فالتعريفات ذاتياتها وعرفياتها في غاية الاشكال لا تليق بالشيء بالعرض
والفصل بين هاتين التعريفتين حدودها ورسوما في غاية الصعوبة لانهما

بحدود والرسوم الحقيقية واما اعتبارية فلا شك فيها لان كل موجودا
خلق مفهومها فهو ذاتي لها اما جسي اذا كان مشترك واما فصل اذا لم يكن مشتركاً

كل ما ليس ذاتي في مفهومها فهو عرضي لها فلا يشبه بين حدودها ورسوما لهما
بحدود والرسوم الالهية قوله جعلت مفهوماتها اولاه وصف اسمائها بازائها

اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث بلن في كتاب الشفاء قوله فيكون
هي اقول هذه التعريفات التي هي تفاصيل تلك المفهومات التي وضعت الاسماء بازائها

حدودها كالكليات لا رسوما كالحقيقة لانه لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها
فما

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو ان يبين ان التعريفات هي التي تميز بين الوجودات الحقيقية والاعتبارية
والفصل بين هاتين التعريفتين حدودها ورسوما في غاية الصعوبة لانهما بحدود والرسوم الحقيقية واما اعتبارية فلا شك فيها لان كل موجودا خلق مفهومها فهو ذاتي لها اما جسي اذا كان مشترك واما فصل اذا لم يكن مشتركاً كل ما ليس ذاتي في مفهومها فهو عرضي لها فلا يشبه بين حدودها ورسوما لهما بحدود والرسوم الالهية قوله جعلت مفهوماتها اولاه وصف اسمائها بازائها اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث بلن في كتاب الشفاء قوله فيكون هي اقول هذه التعريفات التي هي تفاصيل تلك المفهومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودها كالكليات لا رسوما كالحقيقة لانه لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها فما

مما لا يخرج من مساوية له في مفهومها المذكور في هذه التعريفات كالكليات
سوما كالحقيقة لانه لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها فما

فيذكر في النطق ويريدون به الساطق والمضمر ترك المسامحة تنبيهنا
تلك الفائدة قوله لا يصدق على افراد الانسان بالمواطنة اقول بل النطق

يصدق على افرادها في نطق ذيد ونطق غير ونطق خال بالمواطنة فيكون
كلها بالاعتبار اليها واما بالاعتبار لا افراد الانسان فلا نعم انا اشق منها

نطق او ركب مع ذلك كما تشق والمركب كلها بالاعتبار الى افراد الانسان
لعله عليها بالمواطنة وقس عليه الحكم والمشي ونظايرها وبعضهم جعل لكل

ثلاثة اقسام حمل المواطنة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدي
الاخيرين واحداً كان جعلهما اسما واحداً او قوله فيكون اقسامها كلها

سبعة على مقتضى تقسيم لاهية اقول هذه غاية الظهور لان المقصود ان
يكون معبراً في كل واحد من اقسامه فاللازم ان اقسامه الى خاصة وعرض

عام فالقسمان هي اللازم الذي هو له خاصة واللازم الذي هو عرضي عام
كما ضاحك بالقوة

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو ان يبين ان التعريفات هي التي تميز بين الوجودات الحقيقية والاعتبارية والفصل بين هاتين التعريفتين حدودها ورسوما في غاية الصعوبة لانهما بحدود والرسوم الحقيقية واما اعتبارية فلا شك فيها لان كل موجودا خلق مفهومها فهو ذاتي لها اما جسي اذا كان مشترك واما فصل اذا لم يكن مشتركاً كل ما ليس ذاتي في مفهومها فهو عرضي لها فلا يشبه بين حدودها ورسوما لهما بحدود والرسوم الالهية قوله جعلت مفهوماتها اولاه وصف اسمائها بازائها اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث بلن في كتاب الشفاء قوله فيكون هي اقول هذه التعريفات التي هي تفاصيل تلك المفهومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودها كالكليات لا رسوما كالحقيقة لانه لو كانت تلك الاسماء موضوعات لمفهومها فما

وهذا هو ان لا ينفصل العلم كقوله تعالى
والعلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

والفارق اذا قسم بينهما كان القسمان الفارق الذي هو في ذاته والفارق الذي
هو في غيره عام فلما صفة والعرض العام للذات وقسمين لازم عظم
صفة والعرض العام للذات وقسمين كما للفارق في اقسام الكليات
اربعه هي مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليهما ان يقتضيا اولاهما
فلا صفة والعرض العام ثم يقع كل واحد منهما على اللازم والفارق فيطرح
الحاصل الكلي في قسمين قسم واحد بان اللازم منقسم الى قسمين
والعرض العام باعتبار الاختصاص بما بينه واحده وعدم الاختصاص بما والا

وفي قوله لا ينفصل العلم كقوله تعالى
والعلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

لما ينفصل العلم كقوله تعالى
والعلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

فكون اللازم والفارق قسمين فلا يكون الاقسام
في ان اقسام العلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

لأن اللازم في ذاته والفارق في غيره مشترك في معنى
الاختصاص واللازم في ذاته والفارق في غيره مشترك في معنى

فذلك فرع على تقسيم الانحصار في ذاته في مباحث الكليات اقول

ذكر البرهان هنا على سبيل التبعية اذ لا بد ان يصاحب هذا الفن عرض متعلق
بلا ينفصل عنه عن احوال الجزئية لكنه تصور مفهومه في الحقيقة الذي هو ولا
فانه الذي يذكره وبين النسبة بين مفهومه وبينه للتصور وربما بين

النسبة بين الاضاف والكلي ايضا في التصويرة قوله وامان يكون منع
الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه اقول هذا لا مكان هو الا مكان العلم
مفدا بجانب الوجود فيقابل المتع كذا ذكره ونبأ اول الوجوب كما سيذكر

قوله كالباري تعالى بانه ان يقال ان الوجود لا يمكن الا مكان العلم كان متساو
للمتنع لا متباين وان اراد الا مكان لخاص فلا يندرج تحت الواجب والحاصل
ان الكلي اما معدوم في الخارج وهو قسمان ممنوع الوجود في الخارج ويمكن ذلك
جود فيه واما موجود غير معين متعدد الافراد وهو ايضا قسمان واما متعدد
الافراد وهو ايضا قسمان فاحصرا في قسمين كلي في ذاته كالكواكب السنية

وقوله كالتفليس الناطقة اقول هذا ان المتساويين للشيء الواحد والغير
كالكوكب بقسمة الفرد لا يجمع لانه هو
الشيء المتساوي الافراد لا يجمع وكذا حال النفس وذلك
يعرف بانها تامة

كالكوكب بقسمة الفرد لا يجمع لانه هو
الشيء المتساوي الافراد لا يجمع وكذا حال النفس وذلك
يعرف بانها تامة

ان العلم والافعال في الوجود كقوله تعالى
والعلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

فكون اللازم والفارق قسمين فلا يكون الاقسام
في ان اقسام العلم والافعال في الوجود كقوله تعالى

لأن اللازم في ذاته والفارق في غيره مشترك في معنى
الاختصاص واللازم في ذاته والفارق في غيره مشترك في معنى

المشابه وما وقع في المتن من الكواكب البعث السياركة والنفوس الناطقة
 فمثلا لان افراد الكليتين المذكورين قوله على مذهب بعض اهل
 من قال بقدم العالم فان النفوس انما طقة المجردة عن الابدان غير متناهية العدد
 عنه قوله فانه لو كان المفهوم من احدهما قول اي الكلي والحيوان فانه اذا اظهر
 التعابير بين مفهومهما ظهر التعابير بين كل منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا ولا
 ان مفهوم الحيوان اعني الجوهر القابل للابعدان في السلس المتحركة بانه راد في بعض
 فصار في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانعة من الشركة فسميت بهذا العارضي

الى ذلك العرف في العقل كسب البياض العارض للشوب في الخارج انية فانها
 مشتق من البياض الابيض المحول بالمواظاة على الشوب كان موقوفيا وهو الشوب
 وعارضا وهو مفهوم الابيض ومجموع مركب من العارض والموقوف كذا في
 اذا اشتق من الكلية الكل المحول بالمواظاة على الحيوان كان هذا ايضا موقوف
 مفهوم الحيوان وعارضا في مفهوم الكلي ومجموع مركب من الموقوف والعارض
 وكذا ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس غير مفهوم الشوب ولا جزء له بل مفهوم

خارج
 وفيه كذا

في مفهوم الحيوان اعني الجوهر القابل للابعدان في السلس المتحركة بانه راد في بعض
 فصار في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانعة من الشركة فسميت بهذا العارضي
 الى ذلك العرف في العقل كسب البياض العارض للشوب في الخارج انية فانها
 مشتق من البياض الابيض المحول بالمواظاة على الشوب كان موقوفيا وهو الشوب
 وعارضا وهو مفهوم الابيض ومجموع مركب من العارض والموقوف كذا في
 اذا اشتق من الكلية الكل المحول بالمواظاة على الحيوان كان هذا ايضا موقوف
 مفهوم الحيوان وعارضا في مفهوم الكلي ومجموع مركب من الموقوف والعارض
 وكذا ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس غير مفهوم الشوب ولا جزء له بل مفهوم

من فلا يندرج تحت الواجب والحاصل ان الكلي اما مقدم في
 خارج وهو قسمان قسمه الوجود فيمكن الوجود فيكون
 موجود غير مقدم الافراد وهو ايضا قسمان ولما موجود
 متعدد الافراد وهو ايضا قسمان فاحضر الشمام الكلي
قوله كالكواكب السياركة والنفوس الناطقة **اقول** بهذا مثالان

للكلي المشابه للافراد والغير المشابه للافراد وما وقع في المتن كما
 كالكواكب السياركة والنفوس الناطقة فمثلا لان افراد الكليتين
 المذكورين **قوله** على مذهب بعض اهل **قوله** يعني على مذهب من قال
 مقدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد
 عنه **قوله** فانه لو كان المفهوم من احدهما قول اي الكلي والحيوان
 والكل فانه اذا اظهر التعابير بين مفهومهما ظهر التعابير بين كل
 واحد منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم
 الحيوان اعني الجوهر القابل للابعدان في السلس المتحركة بانه راد في بعض

في مفهوم الحيوان اعني الجوهر القابل للابعدان في السلس المتحركة بانه راد في بعض
 فصار في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانعة من الشركة فسميت بهذا العارضي
 الى ذلك العرف في العقل كسب البياض العارض للشوب في الخارج انية فانها
 مشتق من البياض الابيض المحول بالمواظاة على الشوب كان موقوفيا وهو الشوب
 وعارضا وهو مفهوم الابيض ومجموع مركب من العارض والموقوف كذا في
 اذا اشتق من الكلية الكل المحول بالمواظاة على الحيوان كان هذا ايضا موقوف
 مفهوم الحيوان وعارضا في مفهوم الكلي ومجموع مركب من الموقوف والعارض
 وكذا ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس غير مفهوم الشوب ولا جزء له بل مفهوم

في مفهوم الحيوان اعني الجوهر القابل للابعدان في السلس المتحركة بانه راد في بعض

بالارادة امبرية في العقل والاعتبارية هي كونه من شأنه من الشك
 ونسب هذا العارض من المسح بالكلية الى ذلك الموضع من العقل كونه
 البياض العارض للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البياض الا
 يعني المحو بالمواطاة على الثوب كان هناك موقوف هو الثوب
 وعارض هو مفهوم الابيض ومجوع مركب من العارض والموقوف
 من كذا اذا اشتق من الكلية الكلية المحو بالمواطاة على الحيوان
 كان هناك ايضا موقوف وعارض هو مفهوم الحيوان وعارض هو
 مفهوم الكلا ومجوع مركب من العارض والموقوف وكما ان مفهوم
 الابيض من حيث هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزئ بل هو مفهوم
 خارج عنه صاع لان يحل على الثوب وعلى غيره فكذلك مفهوم الكلا
 ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزئ بل خارج عنه وصاح لان يحل
 على الحيوان وعلى غيره من المفاهيم التي تنتمي اليها الكلية في العقل
قول فالاول **اقول** يعني مفهوم الحيوان من حيث هو قبل عليه اذا

هذا هو مفهوم الحيوان من حيث هو قبل عليه اذا كان

كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فلا يحد هذا العارض
 من ان كانت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو
 جنسا طبيعيا فلا فرق اذا بين مفهوم الكلا الطبيعي ومفهوم
 الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو
 معروف عن مفهوم الكلا او صاع لكونه موقفا كليا طبيعيا
 من حيث هو مفهوم الجنس او صاع لكونه موقفا كليا طبيعيا
 له جنس طبيعي فقد انبغى في الطبيعي صلاحية العارض مع
 لموقف فلا اشكال اذا اعتبر العارض مع بطريق القيدية
 دون الجزئية كما في العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقل
 لان المنطق الغايي بحث عنه **اقول** يعني انه ياخذ مفهوم الكلا من
 حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما للكل
 ان تلك الاحكام عامة شاملة للجميع ما صدق عليه مفهوم الكلا
 اذا الكلية الغايي مبداه **اقول** من مبداه الكلا واراد بالبناء
 في ان الكلا لا يحد بالبناء في ان الكلا لا يحد بالبناء

كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فلا يحد هذا العارض
 من ان كانت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو
 جنسا طبيعيا فلا فرق اذا بين مفهوم الكلا الطبيعي ومفهوم
 الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو
 معروف عن مفهوم الكلا او صاع لكونه موقفا كليا طبيعيا
 من حيث هو مفهوم الجنس او صاع لكونه موقفا كليا طبيعيا
 له جنس طبيعي فقد انبغى في الطبيعي صلاحية العارض مع
 لموقف فلا اشكال اذا اعتبر العارض مع بطريق القيدية
 دون الجزئية كما في العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقل
 لان المنطق الغايي بحث عنه **اقول** يعني انه ياخذ مفهوم الكلا من
 حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما للكل
 ان تلك الاحكام عامة شاملة للجميع ما صدق عليه مفهوم الكلا
 اذا الكلية الغايي مبداه **اقول** من مبداه الكلا واراد بالبناء
 في ان الكلا لا يحد بالبناء في ان الكلا لا يحد بالبناء

هذا هو مفهوم الحيوان من حيث هو قبل عليه اذا كان

هذا هو مفهوم الحيوان من حيث هو قبل عليه اذا كان

هذا هو مفهوم الحيوان من حيث هو قبل عليه اذا كان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

المشتق من ان نسبة الكلية الى الكلية كسبب القرب والقدرة

الى الفارغ **قوله** والكل الطبيعي موجود في الخارج **قوله** ان لا يكون

موجودا فيه لان كل طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات

طبيعية ما يمتنع وجوده كشيء الباري وما هو معدوم

كالمتفرد **قوله** وهذا مشترك **قوله** يريد به ان البحث عن وجود الكل

الطبيعي ايضا خارج عن الفن وفي من مسائل الحكمة الالهية **قوله**

فلا وجب **قوله** قبل الوجان بيان وجود الطبيعي بكيفية في اشارة

ان معرفة وجوده نافعة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف

الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا نفع فذلك كالحسن ايراد الاول

ونزك الاخيرين **قوله** فان لم يعد فاصلا شي واصلا فمستباينان

قوله اعترض عليه بان الاشياء والامكان بالامكان العام لا يعد

فان على شي واصلا في الخارج ولا في الدهن فان جعلنا متباينين

وجعلنا يكون بين نقيضيهما تباين جزئي على ما سبق وهو با

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

بالكل لا شيء والكل العام متساويان وان لم يجعلنا من المتباينين

بين فقد دخل في نقيضيهما باليسر منها واجيب بتخصيص

الكليات الصادقة في نفس الامر على شي او اشياء او قسري يكون

فما كذا فخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على

شي من الاشياء خارجا وزعمنا فكانه قيل الكليات اللذان يعدان

على شي وجب نفس الامر بغير ان في الاقسام الاربعه وتقيم القواعد

يجب على الطاق وجب الاغراض المطلوبة من الفن ولا غرض لهم

في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة اعمالا او الصادقة في

نفس الامر على شي وتبعها ولا يمكن ان يكون ايضا اذ راجعها في هذه الا

قسام مع رعاية تلك الاحكام **قوله** فان صدق فيهما متساويان **قوله**

فان على شي واصلا في الخارج ولا في الدهن فان جعلنا متباينين

وجعلنا يكون بين نقيضيهما تباين جزئي على ما سبق وهو با

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

في نقيض الآخر شرح مطالب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان لا شيء من الاشياء
يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في
الاشياء كالموجود في

فان كان لا يكون مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا

في الجملة والمستقط في الجملة وانما في حال نومه بعد في عليه ان مستقط
في الجملة وان لم يصدق عليه ان مستقط في حال نومه وكذلك المستقط
يصدق عليه في حال يقظة ان نام في الجملة وان لم يصدق عليه في حال نومه
لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق
لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق
لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق

نقط في البرهان الا قسم واحد فلو قال المضمون متساويان الى آخره
نقسم لربما نودم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام
قسام الثلثة فلما قال الكلمات علم ان ليس حلا القسمين الاخيرين في كل واحد من الاقسام
كذلك ان كان الخصيص فلما علم ان علم مما ذكر عدم جريان النسب الا

لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق
لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق
لجميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق

فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا

بما ياد في القات على ان المقصود بالاصح معرفة احوال
الكليات بعضها مع بعض في قول فانها لا يكونان الا متباينين
ان قال فان قلت بهذا الفضاك وهذا الكاتب جزئيان متباينان

فلا يكونان متباينين قلت ان كان المتساوي اليه بهذا الفضاك نيدا
مثلا وبهذا الكاتب غير متساوي فلهذا جزئيان متباينان وان كانا
متساويين لهما زيد امثلا فليس هناك الا جزئيان متباينان

ذات زيد لكنه اعتبره تارة انصافه بالضمي واخرى بالكاتب
وبذلك لم ينفذ اليه في الحقيقة فقد احقيقا ولم يتعارف تقابرا
حقيقا بل هذا كيقود وتقابرا بحسب الاعتبارات والكلام في البرهان

بين المتعارفين تقابرا حقيقا كما هو للبصار من العبارة لا
في جزئي واحد اعتبارا في متعددة ولو وجد جزئي واحد بحسب
الجملة والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي

الحقيقي كليا فاننا اذا اشتراكنا في هذا الكاتب وهذا الفضاك
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا

فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا
فان كان مستوفيا لظروفها وان كان مستوفيا

وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات
متعددة يصدق كل واحد منها على مصادره من لوازمها للضرورة
فلا يكون مانعا من اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعيا وامثال
هذه الاسئلة فاسد بها يتعلم عند العامة ويقنع بها الناس
الخاصة فتعد بالذم من شرور انفسنا ومن سبلنا ان لنا **قوله** والادراك المشكك
لان بعض الانسان ليس للناطق فيكون بعض الانسان نا

طعا لبعض الناطق لانسان **قوله** اورد عليه ان صدق بعض الانا
نشا ليس للناطق لا يستلزم صدق بعض الانا ناطق لما سباني
من ان السالبة المدولة المحولة اعلم من الموجبة المحصلة المحولة
ان صدق ذلك ليس زيدا لا كاتب لا يستلزم صدق قتل زيد كاتب اعلم من
جلو ان يكون زيدا مودعا فلا يكون كاتب ولا لا كاتب ولا سرور
ذلك ان الالحاق يستلزم وجود ذلك الشيء المحكوم عليه ضرورة
ان يكون مفهوم وجودي او عددي لشيء يستلزم وجود ذلك
الاشياء المدعى بالثبوت فادام ثبت
لما سباني من ان السالبة المدولة المحولة اعلم من الموجبة المحصلة المحولة
ذلك ان الالحاق يستلزم وجود ذلك الشيء المحكوم عليه ضرورة
ان يكون مفهوم وجودي او عددي لشيء يستلزم وجود ذلك
الاشياء المدعى بالثبوت فادام ثبت
لما سباني من ان السالبة المدولة المحولة اعلم من الموجبة المحصلة المحولة
ذلك ان الالحاق يستلزم وجود ذلك الشيء المحكوم عليه ضرورة
ان يكون مفهوم وجودي او عددي لشيء يستلزم وجود ذلك
الاشياء المدعى بالثبوت فادام ثبت

ذلك الشيء بخلاف السلب فان قلت لو كان الموضوع موجودا
فالسالبة المدولة والموجبة المحصلة مثلا زمان كسباني والحال
فبي غن فيه كذلك لان الانسان صادق على وجوده متحققا
نفسه وغيره قلت ذلك لا يجديك نقما اذ ليس الكلام في خصوص هذا
الحال بل في تقيض المساويين مطحا فاذا لم يصدق تقيضا لهما
على شيء اصلها هناك لا يتم البرهان قطعا كتقيض الشيء والممكن

العام فان الشيء والممكن للعام لما وجب صدقهما على كل شيء وجب
تقيض الامر ما يتبع صدق الاشياء والممكن على مفهوم من
المفهوم فان قلت لو لم يصدق كل الاشياء والممكن لصدق تقيض
وهو بعض الاشياء وليس بلا يمكن فيكون بعض الاشياء ممكنا
بحسب المذکور فان قلت مفهوم الممكن يقيض مفهوم الملا يمكن
فاذا لم يصدق احدهما على شيء وجب ان يصدق على الآخر

وانما لا يصدق التقيضا
لان الاشياء لا يمكن
والاشياء لا يمكن
والاشياء لا يمكن

وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات
متعددة يصدق كل واحد منها على مصادره من لوازمها للضرورة
فلا يكون مانعا من اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعيا وامثال
هذه الاسئلة فاسد بها يتعلم عند العامة ويقنع بها الناس
الخاصة فتعد بالذم من شرور انفسنا ومن سبلنا ان لنا **قوله** والادراك المشكك
لان بعض الانسان ليس للناطق فيكون بعض الانسان نا

طعا لبعض الناطق لانسان **قوله** اورد عليه ان صدق بعض الانا
نشا ليس للناطق لا يستلزم صدق بعض الانا ناطق لما سباني
من ان السالبة المدولة المحولة اعلم من الموجبة المحصلة المحولة
ان صدق ذلك ليس زيدا لا كاتب لا يستلزم صدق قتل زيد كاتب اعلم من
جلو ان يكون زيدا مودعا فلا يكون كاتب ولا لا كاتب ولا سرور
ذلك ان الالحاق يستلزم وجود ذلك الشيء المحكوم عليه ضرورة
ان يكون مفهوم وجودي او عددي لشيء يستلزم وجود ذلك
الاشياء المدعى بالثبوت فادام ثبت
لما سباني من ان السالبة المدولة المحولة اعلم من الموجبة المحصلة المحولة
ذلك ان الالحاق يستلزم وجود ذلك الشيء المحكوم عليه ضرورة
ان يكون مفهوم وجودي او عددي لشيء يستلزم وجود ذلك
الاشياء المدعى بالثبوت فادام ثبت

وانما لا يصدق التقيضا
لان الاشياء لا يمكن
والاشياء لا يمكن
والاشياء لا يمكن

[illegible][illegible]

[illegible]

م من ذلك ان لا يمتنع النسبة بين الكليلة والاربع لاننا نقول المبانيه
الجزئية محصورة في المبانيه الكلية والعموم من وجه فاذا قبل النسبة قلنا
في المبانيه الجزئية كان حاصلها في النسبة يفتقر الصور بمبانيه كلية عموم من وجه
وفي بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجية عن الا
ربيع فلان عند نقطه الى قول الطائفة المحقة اجيب عليه بان معنى كلام
المصنف ان احد المبانيين مع نقيض الآخر ظهر صدق احد النقيضين بدون
النقيض الآخر وبعدم صدق احد المبانيين مع عين الآخر ظهر صدق
نقيضه مع عين الآخر فكل كلام المحقق ظهر صدق كل من نقيض المباني
بنين بدون الآخر فيقف نقطه لا بد منه وليس معناه ان المبانيين الا
خولا يصدق مع نقيض الاول والا لكان فاسدا لا خاليا عن افعال
لناثرة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقا لكنه
مصحح للطلب باذ حاصل ان قيد فقط متفهما الى ما تقدم بقيد
صدق كل واحد من المبانيين مع نقيض الآخر الا ان ترك لفظ
الكل في الجملة لا يصدق بانه

نور بنیاد بنیاد بنیاد

...

مہاشیہ اور جعفریہ

لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

كل مع كونه معقدا للمعنى المقصود اذ قد طابره والعدول الى هذا
القياس المحيوط الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظا
هر كن الخلل محقق بالعبارة دون المعنى ^{مستحق} وانت تعلم ان المد
على ثبت بحجج المقدمة الثالثة ^{في} اجيب عن ذلك بان معنى قد
لهم يقين المتباينين متباينان ببياننا جزئيا ان النسبة بين هذه
بين النقيضين هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من
فردية اهل المتباين الكلي والعدم من وجهه ان لو كان المتباين الجزئي
في جميع الصدور ضمن احد الخصوم متباين كالتباين الكلي مثلا لكانت
النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الانسان
والفرس والحيوان والابيض هو المتباين الجزئي مع ثبوته هناك
تلقا بل يقال ان النسبة بين الاثنين هي المتباين الكلي وبين الا العام ^{كذلك ان الخاص}
خير من العدم من وجهه وبعلم من ذلك ثبوت المتباين الجزئي فلا بد
صحيح ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان يقين

هذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان يقين
المتباينين قد لا يتصادفان اصلا وقد يتصادفان فله يكون
البيان الجزئي بينهما معقدا لخصوص المتباين الكلي في جميع الصدور
لا لخصوص العدم من وجهه جميعا بل يثبت في بعض هذه ضمن المتباين
الكلي وفي بعضها ضمن العدم من وجهه النسبة بين يقين
المتباينين هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية
وهو المطلوب وهذا الكلام كاشفة فيه قبل ان المقدم يقين
الامر من الذين بينهما عدم من وجهه متباينان في بعض الصدور
بنا كليا ولا يبرهن النسبة بينهما قد يكونان وجهه كالا حيوان
والا ابيض فاذ لم ذلك الى ما ذكره في يقين المتباينين من صدق
عين كلا احد منهما مع يقين الآخر فانه جار بينهما ايضا فانه
النسبة بينهما هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية او

في الاداءات المتبادلة
لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

المتباينين قد لا يتصادفان اصلا وقد يتصادفان فله يكون
البيان الجزئي بينهما معقدا لخصوص المتباين الكلي في جميع الصدور
لا لخصوص العدم من وجهه جميعا بل يثبت في بعض هذه ضمن المتباين
الكلي وفي بعضها ضمن العدم من وجهه النسبة بين يقين
المتباينين هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية
وهو المطلوب وهذا الكلام كاشفة فيه قبل ان المقدم يقين
الامر من الذين بينهما عدم من وجهه متباينان في بعض الصدور
بنا كليا ولا يبرهن النسبة بينهما قد يكونان وجهه كالا حيوان
والا ابيض فاذ لم ذلك الى ما ذكره في يقين المتباينين من صدق
عين كلا احد منهما مع يقين الآخر فانه جار بينهما ايضا فانه
النسبة بينهما هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية او

هذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان يقين
المتباينين قد لا يتصادفان اصلا وقد يتصادفان فله يكون
البيان الجزئي بينهما معقدا لخصوص المتباين الكلي في جميع الصدور
لا لخصوص العدم من وجهه جميعا بل يثبت في بعض هذه ضمن المتباين
الكلي وفي بعضها ضمن العدم من وجهه النسبة بين يقين
المتباينين هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية
وهو المطلوب وهذا الكلام كاشفة فيه قبل ان المقدم يقين
الامر من الذين بينهما عدم من وجهه متباينان في بعض الصدور
بنا كليا ولا يبرهن النسبة بينهما قد يكونان وجهه كالا حيوان
والا ابيض فاذ لم ذلك الى ما ذكره في يقين المتباينين من صدق
عين كلا احد منهما مع يقين الآخر فانه جار بينهما ايضا فانه
النسبة بينهما هي المتباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فردية او

في الاداءات المتبادلة
لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

في الاداءات المتبادلة
لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

في الاداءات المتبادلة
لا بد من العلم بالاداءات المتبادلة

صدقاً كان ينبغي عدم من وجه ضرورة صدق كل واحد من المعنيين ^{بأن لا يكون}
 نفقض الآخر وأما ما كان فلا يلزم أن المصدق على النسبة بينهما وبعد
 بيانها ^{بأن لا يكون} وبإزالة الكمال الحقيقي إلى قوله وبإزالة الكمال الإضافي ^{بأن لا يكون}
 لأن ^{بأن لا يكون} قلت المتبادر إلى العزم ما ذكره أن الكمال أيضاً له معنيان مختلفا
^{بأن لا يكون} لا أحدهما حقيقي ^{بأن لا يكون} والآخر الإضافي ^{بأن لا يكون} فليس يلزم أن لا يكونا
 معنيين ^{بأن لا يكون} الخ ^{بأن لا يكون} ويكون أحدهما حقيقياً ^{بأن لا يكون} والآخر إضافياً ^{بأن لا يكون} أمر مشترك بينهما
^{بأن لا يكون} بتبينه وأما الكمال فليس له معنيان متمايزان كذلك فإن معناه المتقدم
 الذي كميته ^{بأن لا يكون} هيئتها كلياً حقيقياً ^{بأن لا يكون} هو الصالح لغرض الاشتراك بين كثيرين ^{بأن لا يكون}
 ولا شك أنه أمر نسبي لا يفعل الشيء إلا بالقياس إلى كثيرين فإن أراد
 بالكل الإضافي ^{بأن لا يكون} فليس كذلك معنيان به ^{بأن لا يكون} معناه آخر ^{بأن لا يكون} فقلت ^{بأن لا يكون} آخراً ^{بأن لا يكون}
^{بأن لا يكون}

[illegible]

احسانانہ رویہ رکھ کر، ایسا ہی مفید کام کرنا۔

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

ان کتب
اولی
و ثانی

من یاخذ احد

ضرورة ان تعقل المعرف وانجزاه مقدم على تعقل الموقوف فان قلت المذكورة تعريف

يُفِيدُ تَعْرِيفُ الْآخِرِ فَلَا لَاحِظَ يُتَوَقَّفُ عَلَى تَعْقِلِ الْعَامِ الَّذِي هُوَ التَّضَايُفُ مَعَ

العموم والخصوص لكن يلزم تعريف الجزئ الإضافي الذي بالخاص الذي هو عموم

ينوقف تعقله على تعقل الخاص الوفي لزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما

بنفسه و بما يتوقف على معرفته و الثاني نعرفه بمصانيفه او بما يتوقف على معرفته

حدوده انصاف لازم الان را که بنوعی به بالخصوص من الشان که ذکر اشارت صحت

و سماء علی حلال اول بقعا عقد و تدبیر الجواب القرآن المنقذ دس

مجلس الامام الفقهاء

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم منتهى النعمان

بسم الله الرحمن الرحيم

بدل على قصد الترفيف
الارباب لا يدرى
توفي بغيره

منه من الله تعالى

هذه بفتح الشركة وبنها

قوله الواح كما لا يخفى

ولا عذر له ولا جبر و ليس بهي الا ان هذا

ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المد

وَجَّ يَدْفَعُ الْأَشْكَالَ الْآنَ مَعَ الْآنَ الْمَقَامِ
الَّذِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ

الكلمة والشيء هو الوجود لذاتهان حصه

الذي هو ما كان بحيث لو حصل في الذي

لفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفرق
أو كونه بحيث لا يحصل إلا في بعض الأغراض
حصوله والخبر في الحقيقة من المفعول بعد

11

卷之四

卷之四

...

هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام

وايضاً المنع لموصول في الذهن وهو كونه ذاتاً لا ذاتاً عارضاً
قوله فانه يمنع ان يكون كلياً فقد ظهر مما ذكره النسبة بين كليين وبما ذكره النسبة بين الكليين
 النسبة بين الكليين واما النسبة بين كلي في الحقيقة وبين كل واحد من الكليين
 فالبيان واما النسبة بين كلي في الاعم ضاه و بين كل منهما فالعموم من
 وجه لصدق كلي في الاضافي على كلي في الحقيقة فذوهما وصدقهما بدو في المنوع
 مات الشاهد وتضاءل على كلي في الحقيقة المتوسطة **قوله** لان نوعه عام بالكل
 الحقيقة الواحدة في افراد **قوله** نوعه هذا النوع لانه واحد بينه وبين
 افراد فليس يعترف بها الحقيقة افراد ومنها ما افاد حقيقة في تلك الافراد
 فذلك سمي الحقيقي واما النوع الاخر اعني الاضافي فلا بد في نوعيته من اندراج
 مع نوع اخر فجنس فيكون مضاعفاً **قوله** لان ذلك ان لم يكن تمام الماهية
 المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقبولاً عليهما في جواب ما هو فلا
 يشك ان كل واحد من ماهيتين الماهيتين المندرجتين تحت موضوع فبان
 غيرهما فغيرهما الجنس في جواب ما هو وهذه القضية ثابتة لها بالقياس الى
 الذي اندرج فيه كما ان صفة الجنسية حاصلة للجنس بالقياس الى ما اندرج فيه
 من ماهيات الى هي انواع له فالجنس والنوع المندرج تحتها فبان كالاتي

والذي في بين النوعين والاضافى عدم وجوده في
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام

قوله لانه جنس كلياً فلا يتم حد ودها الا بذكره **قوله** هذا الشارح
 لا ما سبق من ان المذكور في تعريفات الكليات واسمها لا رسوم
 لها كما توهم واذا كانت حدودها كانت تاماً كما هو الظاهر فلا يخرج من
 ذلك لجنس في كلي هي هنا غاية لطيفة المقوم في تعريفات الكليات وانما

الكلي مفهوم النوع الاضافي كان فيه اضافة فان احدهما بالقياس الى ما
 تحت من الافراد لكونه كلياً والاخرى بالقياس الى الجنس الذي قد ذكره
 والنوع لطيفة فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحتها فقط كما عرفت
 فان الجنس لا يقال عليها ولا على غيرها في جواب ما هو **قوله** الجنس

هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام

مثلاً وان كان مقوله ومجولاً في الفصل كالتام في خاصته كالتام
 وعلى العرض العام كالماتشي لكن في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام
 للمتشك ولا ذاتياً لهذا المتن وكل واحد منهما وان كانت ماهية وكلياً
 يقال عليه وعلى غير الجنس لكن لا في جواب ما هو فيج عن حد النوع
 الاضافي بهذا القيد **قوله** وهو النوع المقيد بالشيء **قوله** الشئ

هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام

هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام
 فيكون هذا النوع من الجنس لا يكون له حد ولا انقسام

هو النوع الحقيقي المقيد بما يقع من وقوع الشركة فيه في زيدها للاحية
 الانسانية وامر اخر به صار زيدها من وقوع الشركة فيه وذلك
 الامر يسمى تشخيصا وتعيينا **قوله** يكون حمل العلاء عليه بواسطة حمل
 فل عليه فان يكون انما يطلقه يصدق على زيدها وعلى الترتيب بوسطه
 حمل الانسان عليه **ما نقول** وذلك لان الحيوان ما لم يصرا انسانا
 لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا
قوله فباعتبار الاول في القول يخرج الصنف من هذا **قوله** هذا
 وان اخبر الصنف عن هذا يخرج النوع عنه ايضا بالقياس الاجناس
 البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم ولا الجوهر مع انما يسمى
 النوع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما
 كان مضايفا للجسم فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار
 في الجنس ايضا والالم يكن مضايفا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة
 اجناسا للماهية التي بعيدة بالقياس اليها فالاول ان ينكر قيد الاول

انواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان مضايفا للجسم فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار في الجنس ايضا والالم يكن مضايفا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي بعيدة بالقياس اليها فالاول ان ينكر قيد الاول

ويخرج الصنف بتقديره ويقال النوع الاضاح كقولنا في جواب ما
 هو يقال عليه وعلى غير الجنس في جواب ما هو **قوله** والا لكان النوع
 الحقيقي جنسا **قوله** وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية
 جميع افرادة فلو فرضنا ان فوقه كلياً اخر وهو ايضا تمام ماهية
 افراده لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس لكل فرد من افراده
 الا لكان الذي تحت امر زيد على حقيقة افرادة فلا يكون نوعا
 حقيقيا بل صفا هذا خلق فحين ان يكون النوع في تمام الماهية
 لا المحضة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانما هو وتوضيحه
 ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افرادة فلو فرضنا ان الحيوان
 كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان
 فيلزم ان يكون لكل فرد ما هيتهان مختلفتان كل واحدة منهما تمام
 هية المحضة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تعدد
 لانه ان لم يكن احدهما جزءا لآخر لم يكن شيء منهما تمام ماهية شيء واحد

انواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان مضايفا للجسم فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار في الجنس ايضا والالم يكن مضايفا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي بعيدة بالقياس اليها فالاول ان ينكر قيد الاول

انواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وايضا النوع لما كان مضايفا للجسم فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتبار في الجنس ايضا والالم يكن مضايفا له فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي بعيدة بالقياس اليها فالاول ان ينكر قيد الاول

هذا هو المقصود من قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر حقيقة النوع لا الانسان
فان الانسان لا يمكن ان يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا
لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا
لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا

منه وان كانت احدى اجزائه لاخرى لم يكن لتمام الماهية وح ان كان
الحيوان وحده تمام الماهية كذا الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة
ضيفا لا اشتراك على امر كلي لا يدعى ماهية افرادة وان كان الانسان و
حده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون
جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا فظهر ان النوع الحقيقي لا يكون فوق نوع

حقيقي ولا تحت واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضاف فيكون ان يكون تحت
كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع لا يضاف اما
نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوقه ومنه ما لم يجر

ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي نوع اصلا كل عقل على ما سبق في النوع
الحقيقي مقياسا الى النوع الحقيقي لا يكون الامور او مقياسا الى النوع الاضافي
اما مفردة واما ساقلي والاضافي مقياسا الى النوع الحقيقي اما مفردا لم
يكن تحت نوع حقيقي ايضا كالانسان واما على الحيوان واما الاضاف

مقياسا الى الاضاف فترتبة اربع وانما جعل المقياس من المراتب وان لم يكن
فان الانسان نوع حقيقي ايضا لان الانسان واما على الحيوان واما الاضاف
فان الانسان نوع حقيقي ايضا لان الانسان واما على الحيوان واما الاضاف
فان الانسان نوع حقيقي ايضا لان الانسان واما على الحيوان واما الاضاف

هذا هو المقصود من قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر حقيقة النوع لا الانسان
فان الانسان لا يمكن ان يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا
لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا

واقعا في الرتبة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب فغير ملاحظ الترتيب
عندما كان في غير ملاحظة الترتيب وجود قول ان فلانا ان
هذه جنس قول هذا الجنس اعني انهم يشيرون احدهما ان القول

العشرة متفقة بالحقيقة وثانيهما ان يكون جنس لها قول كذلك
الاجناس قول اشار بلفظ قول ان الترتيب في الاجناس محال
يجب كما لا يخفى في الانواع انصه فكما يكون نوع اضافي لا نوع فوقه ولا تحت

تحت فيكون نوعا مفردا واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس
لا جنس فوقه ولا تحت فيكون جنس مفردا ليس واقعا في سلسلة الترتيب
فان هذا ينبغي ان لا يعد من المراتب ويجعل المراتب منحرفة في ثلثة مكار

فعل بعضهم لانهم تسلكوا وعدده من المراتب نظر الى اما ذكرناه من
اعيان افراده يخرج الى ملاحظة الترتيب عدما وانما قال في الانواع متسا
لانه وفي الاجناس متصاعدة لان تدرج الانواع بهوان يكون هناك

نوع و نوع نوع ونوع نوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحت
نوع نوع نوع ونوع نوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحت
نوع نوع نوع ونوع نوع ونوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحت

هذا هو المقصود من قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر حقيقة النوع لا الانسان
فان الانسان لا يمكن ان يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا
لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا لان الانسان لا يكون نوعا حقيقيا

هذا هو المقصود من قوله
فانما يكون نوع نوع اذا كان
للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما

للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما
نحو ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عالم
خاص ومنه ترتيب الاجناس هو ان يثبت هناك جنس وجنس جنس
وجنس جنس جنس ولا شك ان جنس جنس يكون فوقه لان جنسية الشئ
بالقياس الى الملقية فالشئ ما انما يكون جنس جنس اذا كان فوقه ذلك الجنس
فيكون الترتيب على سبيل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع
المسافر من مراتب الانواع يباين جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون
الانواع حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين جميع مرا
تب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد
من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والمسافر
عموم من وجه وعلى كذا يتخرج الامثلة لا يقال قد عرفت ان
التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجنس
جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجنس

هذا هو المقصود من قوله
فانما يكون نوع نوع اذا كان
للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما

هذا هو المقصود من قوله
فانما يكون نوع نوع اذا كان
للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما

بهر ليس جنسا لها فيتحيل صحتها معا والحوادث من المصداق من التمثيل
هو التفرع فانما يطابق الواقع والام ايضا ان يكتفى بالفرض خصوصا
فيما لم يوجد له مثل الوجود ظاهره ^{لما تبين ان النوع معين}
قول حاصله ان المصداق الا ان يبين ان النسبة بين المعنيين بين النوع
من وجه لكن القدماء توهموا ان الاضافة اعم مطلقا او لا قولهم في
رفع دعوى اعم من قولهم ثم يبين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فبينما
ثلاثة اشياء واحد بيان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود
بالاصلي وثانيها رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد والمبالغة
فيه حتى لا يتوهم كون قولهم محييا ولو اكتفى ببيان ان النسبة هي العموم
وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن ضمنيا لا صريحا وثالثها رد قولهم
في صورة دعوى اعم من قولهم وذلك لانهم زعموا ان الاضافة اعم مطلقا
فرد هذا القول بان يقال ليس اضافة اعم مطلقا لوجود الحقيقة بدورها
في الحقيقة البسيطة والمصداق ما هو اعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما

هذا هو المقصود من قوله
فانما يكون نوع نوع اذا كان
للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما

هذا هو المقصود من قوله
فانما يكون نوع نوع اذا كان
للاوعية الشئ بالقياس الى ما فوقه فالشئ ما

هي العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فادابطل ما يروى

من قولهم بطل قولهم لان الامر لازم للاخص وبطلان لازم مستلزم لبطلان
لأن الباطل لا يثبت له حقيقة بل هو محض انتفاء حقيقة غيره
للازم واختاره رد قولهم هذه الطريقة مبالغ في الورد فكانه قال ليس
منها اعم من الآخر فضلا عما ان يكون الاضاح اعم فقوله وردت في اي مذهب
منهم اعم من الآخر فضلا عما ان يكون الاضاح اعم فقوله وردت في اي مذهب

القدماء وقولهم صفة لدعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم من مذهبهم وقوله
لنبي او مكن الصورة بل الدعوى التي هي اعم وقوله ان ليس هذا المنهج لا التوفيق
بل لتلك الدعوى لا غيرها **اقول** كماله في المعانيق البسيطة **اقول** يعني المعانيق
البسيطة التي هي تمام ما يهتدى اليه في كمال العقل والتفكير بهذا المعنى

انما يكون في حاشيتهما حتى يتصور كونهما بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون
كل واحد منهما تمام ما يهتدى اليه فيكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس
فلا يكون نوعا اضافيا وقد نفى في كلام المعاصرين كون كل واحد منهما
بكونه مختلفا في الافراد في الحقيقة **بالوحدة والنقطة** **اقول** بهذا ايضا انما
يصح ان كان كل منهما تمام ما يهتدى اليه فيكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس

من قولهم بطل قولهم لان الامر لازم للاخص وبطلان لازم مستلزم لبطلان
لأن الباطل لا يثبت له حقيقة بل هو محض انتفاء حقيقة غيره
للازم واختاره رد قولهم هذه الطريقة مبالغ في الورد فكانه قال ليس
منها اعم من الآخر فضلا عما ان يكون الاضاح اعم فقوله وردت في اي مذهب
منهم اعم من الآخر فضلا عما ان يكون الاضاح اعم فقوله وردت في اي مذهب
القدماء وقولهم صفة لدعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم من مذهبهم وقوله
لنبي او مكن الصورة بل الدعوى التي هي اعم وقوله ان ليس هذا المنهج لا التوفيق
بل لتلك الدعوى لا غيرها **اقول** كماله في المعانيق البسيطة **اقول** يعني المعانيق
البسيطة التي هي تمام ما يهتدى اليه في كمال العقل والتفكير بهذا المعنى
انما يكون في حاشيتهما حتى يتصور كونهما بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون
كل واحد منهما تمام ما يهتدى اليه فيكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس
فلا يكون نوعا اضافيا وقد نفى في كلام المعاصرين كون كل واحد منهما
بكونه مختلفا في الافراد في الحقيقة **بالوحدة والنقطة** **اقول** بهذا ايضا انما
يصح ان كان كل منهما تمام ما يهتدى اليه فيكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس

فان قلت ان العقل المتفكر لا يكون نوعا حقيقيا باخذت بقولهم
مع ان ذلك لا يثبت له حقيقة بل هو محض انتفاء حقيقة غيره
ان ولانها علمانية بالامر لازم كمن لا يقصد بالعلم بالامر
لان التفرقات التي تكون في العلم على الماهية هي مما يبي

قد نبهت في الموضوعين ايضا **المقول** في جواب ما يوجب الدال على الماهية
بهيئة المسئول عنها بالمطابقة **اقول** يعني اذا سئل عن الماهية هي مما يبي
يجاب بلفظ دال عليها بالمطابقة ولا يجوز ان يجاب عنه بما يدل عليها
فلا يقال الهندى في جواب ما يدل عليها التماثلا يقال الكتاب
في جواب ما يدل على ذلك للاختصاص في الجواب عن السؤال بما هو ادنى مما
الذهن من الدال بالضم على الماهية في الجزء الاخر من مفهوم ذلك الدال

فيقول المقصود وكذا انما ينتقل الذهن من الدال بالالتزام على الماهية
نعم اخره فيقول المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة بل على الاختصاص
على السامع وهذا القدر كان باعنا على الاصطلاح على ان لا يذكر الماهية
في جواب ما هو ذلك انما يتصور ما اذا كانت الماهية المسئول عنها ممكنة

فيكون ان يدل عليه مطابقة وهو ان يدل عليه ضمنا فلا يجوز ان يكون
جميع الافراد مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما بالحوال والاتصال
ذلك الحال على الجزاء بالالتزام الاخر لازم اخره ولا يعتمد على القرينة لما

اللفظ دال عليها بالمطابقة والما جاز العقول في جواب ما يهتدى

ان يكون

فيقول المقصود وكذا انما ينتقل الذهن من الدال بالالتزام على الماهية
نعم اخره فيقول المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة بل على الاختصاص
على السامع وهذا القدر كان باعنا على الاصطلاح على ان لا يذكر الماهية
في جواب ما هو ذلك انما يتصور ما اذا كانت الماهية المسئول عنها ممكنة
فيكون ان يدل عليه مطابقة وهو ان يدل عليه ضمنا فلا يجوز ان يكون
جميع الافراد مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما بالحوال والاتصال
ذلك الحال على الجزاء بالالتزام الاخر لازم اخره ولا يعتمد على القرينة لما

فقط ان المصطلح المطابق في جواب ما هو كذا وجزء وان القسم هو
 كذا وجزء والالتزام بمجمل كذا وجزء بقوله جواب ما هو واما في الترتيب
 فقد قيل ان الالتزام بمجملها ايضا كذا جواب ما هو وذلك ايضا
 حيا في ما هو الاول جواز في ما مع ظهور القرينة المعينة المقصود في

كلا وجزء والالتزام بمجمل كذا وجزء بقوله جواب ما هو واما في الترتيب
 فقد قيل ان الالتزام بمجملها ايضا كذا جواب ما هو وذلك ايضا
 حيا في ما هو الاول جواز في ما مع ظهور القرينة المعينة المقصود في

واما يسمى واقعا **قول** تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه
 بقدر تخصيص الداخل في جواب ما هو بالجزء المدلول عليه بالنظم

والمناسبة في التسمية موعية فان الواقع انبى بالمدلول مطابقة
 الداخل انبى بالمدلول تقمنا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من

الجزئين **قول** فانه منسب له اي محصل **قول** قد يتوهم ان الساطق مثلا
 يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم بعينه انه

محصل قسمه لا محصل قسمين فان غير الساطق قسم من الحيوان حاصل
 من انقسام عدم النطق اليه كما ان الساطق قسم منه حاصل بانضمام

النطق اليه فافاق قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك امران متقنا
 ان النطق وغير النطق

فقط ان المصطلح المطابق في جواب ما هو كذا وجزء وان القسم هو
 كذا وجزء والالتزام بمجمل كذا وجزء بقوله جواب ما هو واما في الترتيب
 فقد قيل ان الالتزام بمجملها ايضا كذا جواب ما هو وذلك ايضا
 حيا في ما هو الاول جواز في ما مع ظهور القرينة المعينة المقصود في

واما يسمى واقعا **قول** تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه
 بقدر تخصيص الداخل في جواب ما هو بالجزء المدلول عليه بالنظم

والمناسبة في التسمية موعية فان الواقع انبى بالمدلول مطابقة
 الداخل انبى بالمدلول تقمنا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من

الجزئين **قول** فانه منسب له اي محصل **قول** قد يتوهم ان الساطق مثلا
 يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم بعينه انه

له كل واحد منهما محصل قسم واحد وكذا من فلك النطق يقسم
 الحيوان الى قسمين نظر الى الحيوان اذا قسم الى الساطق وجوذا وعد

حاصل قسمان كما ان من عدد المفعول من الانواع والجناس في المراتب
 نظر الى مثل ذلك **قول** والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجزا

قول لم يذكر النوع العالي لاندرج في الجنس المتوسطة ولا الجنس
 السافل لاندرج في النوع المتوسطة **قول** وكل فصل يقوم النوع

اراد بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني لا ما من ان العالي
 ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع **قول** لانه قد ثبت ان جميع

قول وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان جميع مقوماته
 كانت او اجزا مقومات للسافل قطعا **قول** فليكن جميع مقومات السافل

اي جميع المقومات المقومة له لان الكلام فيهما فان قلت فعلا هذا
 لا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل لجواز ان يكون السافل مقوما

المقومة المشتركة بينهما وبين العالي فلهذا يمتنع ان العالي قلت فضا
 فرقا

فقط ان المصطلح المطابق في جواب ما هو كذا وجزء وان القسم هو
 كذا وجزء والالتزام بمجمل كذا وجزء بقوله جواب ما هو واما في الترتيب
 فقد قيل ان الالتزام بمجملها ايضا كذا جواب ما هو وذلك ايضا
 حيا في ما هو الاول جواز في ما مع ظهور القرينة المعينة المقصود في

واما يسمى واقعا **قول** تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه
 بقدر تخصيص الداخل في جواب ما هو بالجزء المدلول عليه بالنظم

والمناسبة في التسمية موعية فان الواقع انبى بالمدلول مطابقة
 الداخل انبى بالمدلول تقمنا وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من

الجزئين **قول** فانه منسب له اي محصل **قول** قد يتوهم ان الساطق مثلا
 يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم بعينه انه

اخذ من السافل والعلامة مثله ليس في الانسان ذرا بل هو من الافصول معدة

بالارادة والسالحه وكذا اليسر في الانسان وراويها الاصول مقومه للنفس

فصلان له هما الاخيران وليس قبلهما وراو الحيوان الا فصل واحد هو

فصل في بيان ما هو الحق والباطل

منه من كماله وقوته والحمد لله رب العالمين

ی مایلوں نشو و نما بطریق الطریق موصلا الی اصولیاتی و اوانیاتی

وهذا القديس فيهم اعتبره مما تقدم من ان الموصل انظر الى التفسير

سمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون مقبلاً أو المقصود من انفي بيان

طرقا كتب القولا والصدقا ومع هذا القيد لا ينقص بان

کتابخانه عمومی

المعنى يستلزم ايضاً تصور معرفة فيستقضي حد المعرفة ولا

بأن تصور الماشي استلزم تصور الوارث السنة المعقنة في ولاية

اللات اسم اولى شئ كان هذين الاستدلالين بطريق الظهور والبرهان

قد ثبت ان تصور الشئ المكتتب

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً فَهُمْ يُؤْتُونَ زَكَاةً

من العود كساج قد بنوا بسور كذا سمعوا من يد يد بنو

مكة غير المد بالنام واما بصور الميرة والسبب ما في حلاله

ولا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور

اجزا آنها باشند و آن کان غیر لادالنام مجازان يكون باكنند و بن لایو

بالكنه ومنهم من توهم ان الادب التام لا يحصل بفيد قصورات الاجزاء

بالكنه فانه يكفى تصوير اقسام الاجزاء منفصلة اما بالكنه اوزوره فليس كذلك

فان اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكنية لم يكن الماهية معلومة بالكنية

فقطوا ولا لكان الا من شئ او اخاص منه موزا : اعلان

المناظر: واذ الله ان يكون موثلاً الى كنه العرف او كونه

1870

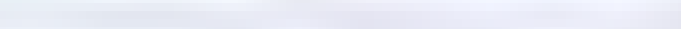
100

155

[illegible]

۱۹

18



للعرف عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى كنهه ولا نذكر حكمه

بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية

في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

مع تصوره بالوجه عينه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه

لا يمكن ان يكون الشئ متصلا مع عدم امتيازه عن بعض ما عداه

واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشئ

بالكنه كسبيا محتاجا الى معرف كذلك تصور بوجه ما سواه كان

امتيازه عن جميع ما عداه او عن بعض يكون كسبيا فتصوره

بوجه او اخص اذا كان كسبيا لا يكتب الاعم او بالاخص فهما يصلحان

للتعريف في الجملة **فاما** امتيازه عن جميع ما عداه قد عرفت ان ذلك

غير واجب الا ان المتأخرين لما راوا ان التصور الذي يمتاز به المنصور

عن بعض ما عداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه واشتروا للمصلا

في تعريفه **فاما** كونه موصلا الى التصور الشئ

بوجه ما سواه

مع تصوره بالوجه عينه

عن جميع ما عداه

او عن بعض ما عداه

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة فان تعريف الشئ بوجه ما سواه لا يصلح لان تعريفه بوجه ما سواه لا يوصل الى كنهه ولا نذكر حكمه

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة فان تعريف الشئ بوجه ما سواه لا يصلح لان تعريفه بوجه ما سواه لا يوصل الى كنهه ولا نذكر حكمه

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

المساواة بين الموقوف والموقوف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية

التعريف بهما واما المبين فلما كان بعد من الاعم والاخص كان

بان لا يفيد تميزا تاما مع ان الظاهر انه لا يفيد تميزا تاما وان جعل

احتمالا بعيدا ان يكون تميزا في الجملة وابعث منه افاده تميزا تاما بان

يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من احدهما الى الآخر

ولا يلزم الاخص لكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل فان وجوده

في العقل مستلزم لوجود الاعم **فاما** هذا موقوف على ان يكون

الاعم ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه واما اقله فيكون ذاتيا

ولم يكن الخاص معقولا بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود الاعم

فيه وايضا شرطه الخاص **فاما** هذا حسب الوجود الخاص

فان كانا حقا لخاص تحقق الاعم فيه واما حسب الوجود الخاص

اذ جاز ان يعقل الخاص ولا يعقل الاعم كما مر **فاما** فاذا صدق

قولنا كل ما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف فكل ما لم يصدق

ف

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

بأن الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعية في تعريف كونه موصلا الى التصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواه

وهذا هو بيان العرض العام من حيث هو عرضي عام لا ينفرد
الشيء بخاصة فانه لا ينفرد من حيث ان يكون في عام لا ينفرد
من حيث ان يكون في عام لا ينفرد من حيث ان يكون في عام لا ينفرد

بما هو ذاتي له سو كان جميع الذاتيات او بعضها فالعرضي العام لا مد
خل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة والجزء معروف
لهذا العرضي الاخر فسطح العرضي العام عن الاعتبار في باب
التعريفات وانما ذكر في باب الكل لا استيفاء اقسام الكل
واما الجس فيكون ان لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع
على المسابية بما هو ذاتي لها فلذلك اجتمع الفصل والخاصة في هذا
بجاء وهو ان تميز الشيء قد يكون بجميع ما عداه وقد يكون عن
بعض ما عداه والعرضي العام قد يكون مفيدا للتمييز الثاني فينبغي
ان يعبر في التعريف فان قلت المعبية هو التميز الاول فما على
اشتراط المساوات قلت قد عرفت الكلام على ذلك لا اشتراط
على ان اللازم ان يكون العرضي العام موقفا لان لا يكون جزء من
المعروف وايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما يكون عرضيا له
وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي فان نقض

فان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي فان نقض
فان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي فان نقض
فان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي فان نقض

والشيء قد يكون بوجه متفاوتة بعضها اكمل من بعض قاله
له لصواب ان المركب من العرضي العام وخاصة وسمي ناقصا لكنه
اقوى من خاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص
لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل وخاصة
حد ناقص وهو اكمل من المركب من العرضي العام وانفصل واما
فوله فلا حاجة الى ضم لخاصة اليه فدفع بان التميز لخاصة منها
اقوى من التميز لخاصة بالفصل وحده فاذا اردت بهذا التميز
الاقوى اجتمع الاضمة لخاصة الفصل **قوله** كتوبف الحركة باليسى

لان سلكا من المركب من العرضي العام وخاصة وسمي ناقصا لكنه
اقوى من خاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص
لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل وخاصة
حد ناقص وهو اكمل من المركب من العرضي العام وانفصل واما
فوله فلا حاجة الى ضم لخاصة اليه فدفع بان التميز لخاصة منها
اقوى من التميز لخاصة بالفصل وحده فاذا اردت بهذا التميز
الاقوى اجتمع الاضمة لخاصة الفصل **قوله** كتوبف الحركة باليسى

بكون فانها في امثلة الواحدة من العلم والحركة و
السكون في مرتبة واحدة فمن الحرف للحركة عرق السكون وبالعكس
وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا
لكان السكون اخف من الحركة لا مساويا له واذا امتنع الشيء وبما
يساويه في المعرفة وبطلما كان امتناع تعريفه بما هو اخف منه

فان كان السكون اخف من الحركة لا مساويا له واذا امتنع الشيء وبما
يساويه في المعرفة وبطلما كان امتناع تعريفه بما هو اخف منه
فان كان السكون اخف من الحركة لا مساويا له واذا امتنع الشيء وبما
يساويه في المعرفة وبطلما كان امتناع تعريفه بما هو اخف منه

فان كان السكون اخف من الحركة لا مساويا له واذا امتنع الشيء وبما
يساويه في المعرفة وبطلما كان امتناع تعريفه بما هو اخف منه

[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]

غير المعاني التي
المقصود وبين
تقرر الامر
مقصود فيكون
شئ واصلا فالحمل
فان قوله ولما تقرر

This image shows a fragment of an ancient Hebrew manuscript, possibly from the Dead Sea Scrolls. The text is written in a cursive script on parchment, which is aged and discolored. The fragment is a portion of a larger text, with some words clearly legible, such as "והיה" (and it will be) and "הוא" (he). The text is arranged in a single column, and the parchment shows signs of wear and tear, including small holes and discoloration.

بموجودہ حالات میں

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the bottom right corner of the page.

ما من شيء من هذه الأشياء إلا وله في نفسه
 من القوة ما يوجب له أن يكون له في نفسه
 من القوة ما يوجب له أن يكون له في نفسه

من حيث انها حاصلة في الذهب تساقضية والعلم بها نقديا
عند الامام واما عند الاولياء فقد ينفق هو العلم بالمعلوم اليه
هو وقوع السببة او لا وقوعها كما عرفت وقد يطلق المصدق
بمعنى المصدق به علم القضية لان العلم المصدق لا يتعلق الا
بها ايا جميع اجزاها او ببعضها **قوله** اما ان يخلو القضية
القضية لابد فيها من الحكم لان الحكم لتصدق والكذب والحكم لا
من الحكم عليه والحكم به فحقا اعني الحكم عليه وبه بمنزلة المادة
للقضية والحكم الذي يبنى به يرتبط احداهما بالآخر فيزد الصورة
لها واخلاص القضية هو بطلان صورتها وانفصال اجزاها
المادية بعضها عن بعض **قوله** وليس هو الدالة على البسطة البلية
لانه ليس رخص السببة الا كما يلية اليه دل عليها لفظ هو
وجوهها يدل على وضع السببة فيكون المجموع رابطا

فتعريف الشريطة غير مطلة لا دخول غير الحدود وفيه وتعيين للمصلحة
غير منعكس **خارج** بعض الحدود **قوله** فالاولان يحذف قيد
الاختلال **اقول** بهذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه
والاول تركه وحل على ما يعم المبدأ بالفعل وبالقوة كما ذكره
ومن انصف من تفهيم **قوله** ان كل حاملة يمكن ان يعبر عن طرفها
مع ملاحظة الارتباط بمفرد **قوله** وان الشريطة لا يمكن في هذا
المراد **قوله** فلو لم يكن بعض التفويض المذكور في **قوله** **افعال** وهو
لنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يترك
النهار موجود **قوله** فلا ان الاختلال القضية العامة تركيبة
اقول لان المركب انما ينحل الى اجزائه الموجودة فيه لمعقوف
من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يقع الا الاجزاء والمادة ثم
ان اطراف الشريطة ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبرت فيها

[illegible]

ادب

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript page, showing dense, flowing characters.

من المذرات ملاحظة الحكم عليه ووجه النسبة على التفصيل فان
 قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكونا متعددين بالفعل او بيان
 لقوة او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتركا
 على نسبة تامة ملحوظة تفصيله او لا وكان من قال القضية ان تحت
 الاقضية ان اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة و ملحوظة
 فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل في فتح التقسيم هذا الوجه ايضا
 واعلم ان الشريطة لا يوجد في شيء من طرفي الحكم بل فرضه يندرج في
 ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر في الحكم اذا لم يخط فيها المتصلة
 زمة لهما فان قوتك هذا العدد اما زوج او فرد في قوة قوتك ان كان
 عدد هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا و
 هذا ليس ما عداه **فصل** في المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية
 او لا بعد فيها **القول** المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصاف تحقق
 قضية بصدق قضية اخرى فان اتفق بطلان هذا الاتصال سميت متصلة

هذا هو المقصود من كلامه

يسعدان في ملاحظة تفصيله بالقوة القريبة من الفعل
 والملاحظة التفصيلية انما هي ان يكون بالفعل او بالقوة
 من الفعل في
 يكون القضية متصلة في شريطة الحكم لكونه جملة قطعا
 وهو كالمسألة التي كانت ظاهرة فانها راجعة في
 هذا العدد اما زوج واما فردا في شريطة الحكم
 فان كان الزوجا في شريطة الحكم فيكون الزوجا
 وان كان الفرد في شريطة الحكم فيكون الفرد
 وان كان الزوجا في شريطة الحكم فيكون الزوجا
 وان كان الفرد في شريطة الحكم فيكون الفرد

واعلم ان الشريطة لا يوجد في شيء من طرفي الحكم بل فرضه يندرج في
 ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر في الحكم اذا لم يخط فيها المتصلة
 زمة لهما فان قوتك هذا العدد اما زوج او فرد في قوة قوتك ان كان
 عدد هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا و
 هذا ليس ما عداه **فصل** في المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية
 او لا بعد فيها **القول** المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصاف تحقق
 قضية بصدق قضية اخرى فان اتفق بطلان هذا الاتصال سميت متصلة

من المذرات ملاحظة الحكم عليه ووجه النسبة على التفصيل فان
 قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكونا متعددين بالفعل او بيان
 لقوة او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتركا
 على نسبة تامة ملحوظة تفصيله او لا وكان من قال القضية ان تحت
 الاقضية ان اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة و ملحوظة
 فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل في فتح التقسيم هذا الوجه ايضا
 واعلم ان الشريطة لا يوجد في شيء من طرفي الحكم بل فرضه يندرج في
 ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر في الحكم اذا لم يخط فيها المتصلة
 زمة لهما فان قوتك هذا العدد اما زوج او فرد في قوة قوتك ان كان
 عدد هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا و
 هذا ليس ما عداه **فصل** في المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية
 او لا بعد فيها **القول** المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بانصاف تحقق
 قضية بصدق قضية اخرى فان اتفق بطلان هذا الاتصال سميت متصلة

متصلة مطلقا وان قيل الاتصال يكون لزم وما سميت متصلة لزم
 او يكون اتفاقا سميت متصلة اتفاقا في المتصلة السالبة هي التي
 فيها بسبب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزميا او اتفاقا والمنفصلة
 الموجبة التي يحكم فيها بالتشافي بين قضيتين اما في التحقق والاتفاق
 او في احدهما فان اتفق بطلان التشافي سميت منفصلة مطلقا وان
 قيد التشافي بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان قيد بالا
 اتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة هي التي يحكم
 فيها بسبب ذلك التشافي اما مطلقا او مقيدا بالعناد والاتفاق
 وسيد عليك تفصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في
 مباحث الشطيات **فصل** ومنه وما تها الاصطلاح كما تقدم
 على اللوجيات تصدق على السوال **القول** لان مفهوم الجملة
 حا هو القضية التي يكون طرفاها متعددين اما بالفعل او بالقوة
 وهذا المفهوم كما يصدق على زيد قائم يصدق على زيد ليس قائم

١٢٠

هذا هو اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه

بلا تفاوت وكذا الخ في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً
 نقول اطلاق السوطية على المنفصلة ايضا كالمفهوم الاصطلاحي
 كما اطلقها على المتصلة وان لم يكن معنى السوطية في اللغة في المنفصلة
 نظراً وقد يتوهم من قولنا ليس جراً هذه ان السامي على الو
 بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم
 بل اجراء هذه الاسامي عليها بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعاً
 فالأظهر في العبارة ان يقال لسوطي هذه الاسامي على هذه
 القضاء بحسب مفهوم اللغة واما في السواب فلم يشابهناه
 ايا في الاطراف قد يتوهم من هذه العبارة انهم
 اطلقوا هذه الاسامي على الموجبات او لا تحقق المعاني المتوهم فيها
 ثم نقلوها منها الى السواب لم يشابهنا الموجبات في الاطراف
 الظاهر انهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى المفهوم
 الاصطلاحي بناء على وجود النسبة في بعض افراد هذه المفهوم
 فنحن على الموجبات نقول على السواب

يمكن ان يقال ان نقل اللفظ والاصطلاح
 الى السواب بالعدم لا بالوجود وعلو ذلك في الموجبات
 بالوجود وعلو ذلك في السواب بالعدم لا بالوجود
 في السواب بالعدم لا بالوجود وعلو ذلك في الموجبات
 بالوجود وعلو ذلك في السواب بالعدم لا بالوجود

هذا هو اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه

هذا هو اللفظ الذي لا ينفصل عنه

اعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة
 الى الالتزام بالنقل مطلقاً واما ذكر اقسام الشرطية
 فيها بالعرض في الاقسام الاولى في الحقيقة والشرطية و
 اما ذكر الموجبة والسالبة في الحقيقة فعلى سبيل التبعية كان
 مفهوم الحقيقة انما ينطبق بذكرها وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة
 ههنا لانها حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطية
 فلا يحصل من تسميها الا بهما واعتبر في المتصلة الاجاب والسلب
 لما ذكرناه في الحقيقة وذكر في المنفصلة انواعها المختلفة لخصه
 واشير الى الاجاب والسلب في جميعها لما ذكرناه واعلم ان نقل
 القضية الى الحقيقة والشرطية حصر عقلي واما انقسام الشرطية
 الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية لم تكن لها
 قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين
 لا يمكن ان يكون لكل احد منهما على الاخرى بل لا بد ان يكون ههنا

هذا هو اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه
 اللفظ الذي لا ينفصل عنه

نسبة غير المل فلا يلزم ان يكون النسبة التي هي بغير المل مخرقة في الا

تعال والانعصام لجوان ان يكون بوجه اخر فلهذه هـ قسمة يتوزا

ثمة اذ لم يوجد في العلوم ومتعارف اللغة بوجه اخر معتبة بين المل

ف القضاء او انما قدمها على الشطيات لبسائها فان المللية وان

كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزر للشبهة فيكون بسيطة

بالقياس اليها ان يكون اقل اجزاء منها فلا تقع ان المللية جميع اجزاء

تقع جزر للشبهة اذ قد عرفت ان اطران الشطيات لا حكم فيها بل

ان المللية اذا كانت قضية بالقوة القريبة من الفعل اي ملحوظة بتنا

صيل اجزائها التي هي سوس الحكم تكون جزر منها فكانها بتمامها جزر منها

فناحت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشبهة **قوله** ويسمى

ضعوا **قوله** يتنازل المبتدأ والفاعل ايضا فان زيدا في قاسم

زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد قائل او ذو

قوله في الزمان الماضي **قوله** ولما وصل ان الجزاء للمللية اربعة

او انما في الزجر لا تعدد لها
من المللية وان
القياس اليها
ان المللية
تقع جزر للشبهة
ان المللية اذا كانت
صيل اجزائها التي هي
فناحت بذلك
ضعوا
زيد موضوع
قوله في الزمان

قوله
ان المللية
تقع جزر للشبهة
ان المللية اذا كانت
صيل اجزائها التي هي
فناحت بذلك
ضعوا

اربعين **قوله** وهو الحكم عليه وبه والنسبة بينهما وقوعها وهذا

ربعة معلومات وادراك الاول من قبيل التصورات التي من شأنها

ان يكتسب باللفظ الشارح وادراك الاخير انما ادراك وقوع

النسبة او لا وقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب

لحجة ويسمى هذا الادراك حكما وقد سبق المذكر ان وقوع النسبة او لا

وقوعها حكم ايضا ولذلك قيل لا بد في القضية من الحكم **قوله** فان اللفظ

الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا **قوله** دلالا واضحة

ومطردة وان كانت التزامية **قوله** وهو غير مستقلة لتوقفها على

عليها **قوله** يقع النسبة التي يرتبط الحكم به بالحكم عليه معقولة من

حيث انها حالة بينهما والى لتوقف حالها فلا يكون مع مستقلا

لان يكون حكوما عليه وبه فاللفظ الدال عليها يكون اداة لكتبتها

قد يكون في قالب الاسم كمنه في المثال المذكور وقد يناقش في ذلك

بان لفظ هو في زيد هو قائم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون

لأنه في قوله
وقوع النسبة
دلالا واضحة
ومطردة
ان المللية
تقع جزر للشبهة
ان المللية اذا كانت
صيل اجزائها التي هي
فناحت بذلك
ضعوا

لان دلالا واضحة
وقوع النسبة
دلالا واضحة
ومطردة
ان المللية
تقع جزر للشبهة
ان المللية اذا كانت
صيل اجزائها التي هي
فناحت بذلك
ضعوا

لان يكون حكوما
قد يكون في قالب
بان لفظ هو في
وقوع النسبة
دلالا واضحة
ومطردة
ان المللية
تقع جزر للشبهة
ان المللية اذا كانت
صيل اجزائها التي هي
فناحت بذلك
ضعوا

وغير افضل وينبغي التحصن والتأكيد ليجتنب ان ما بعده خبر لا ينفرد به هذا التقية مع

تفتقها او قد عياها بالغير اذا اذلتها او معا على علم
تسبيل العود بلا حكمة او بالاسناد او بالفتن لا يعلم فيه
العلم او غير ذلك من هذه الالطاف التي لا يعلم فيها الحكمة بل يكون ان
العلم او غير ذلك من هذه الالطاف التي لا يعلم فيها الحكمة بل يكون ان
العلم او غير ذلك من هذه الالطاف التي لا يعلم فيها الحكمة بل يكون ان

لابطاً ولعل يقال الرابط في هذه القضية حركة الرفع لأنها والرفع

الارتباط والاستناد وقد يكون في الكلمة مكان الناقصة وما يتفرع

فمنها وتسع زمانية لدلالة التها على الزمان بخلاف لفظ هو واخواتها اخلا

دلالة لها على الزمان اصلا وتدينا قس ههنا ايضا بان مولود كان زائرا

يدعو مدلول الرابطة الى الالكان على انهم ان الذم المذخال

فمن اراد ان يشار الى الالهة الفاتحة فليكن

وكانت في الاستوار الرباطة

فيل وجها لبطان ان يدرك ثلثة اشياء الوجبة والاستناع والجواز

فخر بها في ثلثة اخرى مع مجموع الرابطين معا والرابطة الزمانية وحده

غيرها الزمانية وحدها وفيه بعد لا خفاء فيه ولغة العرب لا تستعمل

نظمية خالصة عن اهل الشقاق ذلك مشا قوله

فان في ذلك لآيات لمن يعقل

ثم كان منكم في نصية حلية عن الزبطه **و** هو الايشل **و** القيا

كاديبه ^{الذو} قيل عليه ان لا يشعلها اذا حمل الصبي على ما هو في نفس

سواء ما إذا حلت على ما هو اعلم من الحق يجب نفس الامس ومما هو

ان جي ڪري

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة
مجمع
مكة
مكة



هو جيب ذم القائل فيمنعها قطعا وانت تعلم ان المصادر ع

رَدِّ الْمَقْدُودِ إِلَى الْوَقْفِ وَالْمَقْدُودَاتِ إِلَى حَالِهَا

[Faint handwritten Arabic script]

الاستغفار

طاہری کی تحقیق یہ ایک اداوت لبس بعض المیدان انسان

فان اريت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلباً

وان اريد سلب القضية على معنى انها محققة نفس الامر كان

سلبا كليا لان السلب لا يجاب الا بواجب فيستلزم السلب الكلي

هو الذي كان في ذلك من كل ما كان يقصد في السد

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ أَعْيُنُهُمْ فِيهِ مَحْجُوفَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والبرهان
والله اعلم بالصواب

بأخيراً ان يقصد به لب القضية كما حقه **وهو** لعلنا

ليوان جنس والاشان نوع

تسرعامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان

من حيث انه عام موصوف بالجنسية بقيد والاثان بغير موصوف

45

حسنه
في

ولكن انما يجب علينا ان نعلم بان قضيته باقضية القول
فلا يستحق بالانذار ولا يرد

وجعلوا هذه المفاهيم المجردة على خصوصيات الطبايع الشا
 ملة اياها باسمها محكوم عليها ويكون الاحكام الواحدة **ب**ها
 متساوية لجميع طبايع الاشياء لذلك صار مباحث التصورات
 قوانين منطقية على القوانين وكذلك اخذوا مفاهيم القضايا
 وجردها على الخصوصيات اجروا عليها الاحكام فنصارت
 مباحث التصديقات ايضا قوانين منطقية على القوانين نصارت
 مباحث الفق قوانين تفرد فيها احكام جزئياتها **و** ليس
 معناه ان المفهوم **ج** هو مفهوم **ب** **ال** قد تبين فيما سبق ان
 كل سورين كية الافراد فاذا قيل كل **ج** علم ان المراد ما هو

صدق عليه مفهوم **ج** من افراجه لا مفهوم **ج** والالكات لفظ كل
 زائكة لا فائدة فيها الا ان يراى ان اللفظ الكلي فكل **ج** هو **ب**
 هو مستبعد جدا فالاول ان يقال اذا قلنا **ج** فلا نفق به ان مفهوم
 مفهوم **ج** والالم يكن هنا حمل الفع بل بحسب اللفظ و

فان كانا لا يقع على الشامل كما
 وان كانا لا يقع على الشامل كما
 وان كانا لا يقع على الشامل كما

انما اذا قلنا كل **ج** فليس المراد به تفرد لان
 بل المراد ان كل واحد هو ماصدق عليه **ج** والالف
 باللفظ في الاصح والافضل **ج** والفرق بين
 المفهوم مباحث الفقه غير خفي ولما روي الاحكام
 فيكون كل واحد من الافراد فاما اذا قيل كل **ج** علم ان المراد ما هو
 فكل سورين كية الافراد فاذا قيل كل **ج** علم ان المراد ما هو
 فكل سورين كية الافراد فاذا قيل كل **ج** علم ان المراد ما هو

ولا نفق به ايضا ان مفهوم **ج** يصدق عليه مفهوم **ب** والالكات
 قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفق به ماصدق **ج** من
 الافراد يصدق عليه **ج** فاذا قلنا **ج** يلفظ كل كان للفظ كل
 ماصدق عليه **ج** من الافراد يصدق عليه **ج** فان قلت
 كما ان **ج** اعتبارين كذلك **ب** اعتباران مفهوم وحقبة **ا**
 قد عرفت ان كل كلي له مفهوم وماصدق عليه من الافراد فكل
 واحد من **ج** **و** مفهوم وماصدق عليه فيتصور هناك مثلا
 البعة الاولى ان مفهوم **ج** مفهوم **ب** وقد عرفت بطلان
 الثاني ماصدق عليه **ج** هو ماصدق عليه **ب** وهو ايضا
 باطل لان ماصدق عليه الموضوع هو عينه ماصدق عليه

المحول سواء اخص ماصدق عليه المحول فيما صدق عليه الموضوع
 اولم يخص واذا اخص ماصدق عليه كان مفهوم القضية هو
 شيء ونفسه فيكون ضروريا فيخص القضايا في الضرورية فان

والا لا يكون
 وان كانا لا يقع على الشامل كما
 وان كانا لا يقع على الشامل كما

مفهوم **ج** من افراجه لا مفهوم **ج** والالكات لفظ كل
 زائكة لا فائدة فيها الا ان يراى ان اللفظ الكلي فكل **ج** هو **ب**
 هو مستبعد جدا فالاول ان يقال اذا قلنا **ج** فلا نفق به ان مفهوم
 مفهوم **ج** والالم يكن هنا حمل الفع بل بحسب اللفظ و

ان ماصدق عليه **ج** من الافراد يصدق عليه مفهوم **ب** وهو **ا** الثالث ان **ج**
 مثال اخصار ماصدق عليه المحول
 فيما صدق عليه الموضوع فلو كان **ج** كذا
 فاما صدق عليه الانسان ومثلي عدم اخص
 ماصدق عليه المحول فاما صدق عليه الانسان
 ماصدق عليه المحول فاما صدق عليه الانسان
 ماصدق عليه المحول فاما صدق عليه الانسان

والا لا يكون
 وان كانا لا يقع على الشامل كما
 وان كانا لا يقع على الشامل كما

قلت على تقدير ارادة الافراد منهما معا فينبغي ان لا يكون في القضية
الاولى لا فتنها الخلل
حل لجيب المعنى للحاد المحول والموضوع في الحقيقة وكذلك قال
ضرورة ثبوت كونه لنفسه قلت هما وان الحاد في الحقيقة لكنهما اختلفا في الشارح

في ان الاول لو اذ العبد في جانب الموضوع من حيث انها يصدق
عليها وفي المحل من حيث انها يصدق عليها وهذا القول
في الاختلاف والتغاير كاف في محله للمحل بالمعنى واما باعتبار

التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بتعطين فغير ملتفت
اليه فلذلك قال هناك بعدم المحل دون انحصار القضايا في
الضرورة الرابعة ان مفهوم ما يصدق عليه وهو ايضا

ليس من القضايا المعينة لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون
الطبيعة واما اصل ان المعنى في جانب الموضوع بهذا افراد وفي

جانب المحل هو المفهوم وهذا في القضايا المعينة في العلوم اذ
المقصود منها كما عرفت اجزاء الاحكام على اللذوات المتماثلة في

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

فان انما المقصود من هذا هو ما يقتضيه المحل بالمعنى
وعند ذلك لا يخلو عن اختلاف الاول بتعطين لا يخلو
الا للمحل بالمعنى ومن هذا المحل ليس بعينه في القضايا

في الوجود بل هو لاهوت الذات المتماثلة مع الاله فرد وهو الهما
مع المفهومات **قوله** لا يقال له **قوله** هذه شبهة يتم بها
في ابطال المحل **قوله** ويلزم ما كثرتم من ان المحل لا يكون مفيدا

اقول اذ المحل يجب المعنى بل يجب اللفظ فقط **قوله** لانه يجب
اقول بقول الجواب معارضة تلك الشبهة بتقريرها ان مد

علمك وهو قولكم المحل محال بل المحل لانه مشتمل على محله المحل اذ قد حمل
فيه المحل على المحل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا

كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال وقد
الشارح بهذا الجواب انه انما يوجب اذا كان مدعاكم لخصم موجبة واما

اذا كان المدعى سالبة فلا يوجب هذا الجواب قطعا بل يخبر ان يقال مفهوم
ما **وب** متغايران ولا ينعى لجل **ب** على ج ان مفهوم **ج** يعين

مفهوم **ب** ليلزم لكم بايجاد المتغايرين بل ينعى كما تقدم ان
ان يصدق عليه مفهوم **ب** من الاول وصدق عليه مفهوم **ج**

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

والاحوال نسخ

وصدق الامور المتعارية في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق
 الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة
 على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما **ب** وهو هو على ما وجد
 عليه **ج** فيقول ما صدق عليه **ج** اما ان يكون عين مفهوما **ب** فلا
 حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا
 خروجه بطل فيقول صدق مفهوم **ج** على ما فرضت صدقه
 سليم ايضا على انهما ان **ج** ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا
 يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا
 عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل
 والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف **ب** فيها واللام يتصور فيهما
 حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا **ج** لطلبه سواء كان
 محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او
 انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

هذا هو المفهوم المتعارى في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما ب وهو هو على ما وجد عليه ج فيقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوما ب فلا حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا خروجه بطل فيقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه سليم ايضا على انهما ان ج ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف ب فيها واللام يتصور فيهما حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا ج لطلبه سواء كان محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

هذا هو المفهوم المتعارى في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما ب وهو هو على ما وجد عليه ج فيقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوما ب فلا حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا خروجه بطل فيقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه سليم ايضا على انهما ان ج ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف ب فيها واللام يتصور فيهما حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا ج لطلبه سواء كان محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

بداهة سواء فرض بينهما اتصال او لا في المثل الى ان المتعاريين
 دفن في الوجود خارجا محققا او موهوما كما حقق في موضعه
قوله والعنوان قد يكون عين الفات **اقول** وذلك لان
 العنوان على فاذا ناسب الى ما عليه ما صدق عليه من الافراد
 فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة **قوله** لان اتصاف
 الطبيعية النوعية بل هو ليس استقلال بل لان اتصاف شخص
 من اختصاصه اذ لا وجود لها الا في شخص **اقول** فلو عرفت
 الطبيعية النوعية مع الاشخاص كان ذلك بحسب المعنى كذا لان
 لما اعتبر ثبوت المحل لجميع الاشخاص قد اندس في ثبوت الطبيعة
 النوعية يلزم ثبوت الطبيعة النوعية فيلزم كذا لا يقال انما لم
 يلزم السكر كذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك
 اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن اشخاصها الا يكون لها
 احكاما مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير

هذا هو المفهوم المتعارى في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما ب وهو هو على ما وجد عليه ج فيقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوما ب فلا حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا خروجه بطل فيقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه سليم ايضا على انهما ان ج ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف ب فيها واللام يتصور فيهما حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا ج لطلبه سواء كان محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

هذا هو المفهوم المتعارى في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما ب وهو هو على ما وجد عليه ج فيقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوما ب فلا حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا خروجه بطل فيقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه سليم ايضا على انهما ان ج ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف ب فيها واللام يتصور فيهما حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا ج لطلبه سواء كان محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

هذا هو المفهوم المتعارى في المفهوم عذات ولحده جائرة كصدق الانسان والضاحك والماشي وغير ذلك من المفاهيم المتغيرة على زيد ولحقهم ان يقول قد حملت مفهوما ب وهو هو على ما وجد عليه ج فيقول ما صدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوما ب فلا حمل لطلب المعنى او غيره فيلزم ليحكم بان احد المتعاريين هو الا خروجه بطل فيقول صدق مفهوم ج على ما فرضت صدقه سليم ايضا على انهما ان ج ان لا يصدق بحسب المعنى وان تعا يلزم ان يقال احد بهما هو الاخر لا تقيد ولا اخبارا فقد تعا عكس الشبهة بذلك الجواب بل لا تخفى مادتها لا يتحقق مع الصل والمثل فنقول لا بد في المثل من تعاريف ب فيها واللام يتصور فيهما حل اصلا ولا بد ايضا ان يتعدا وجودا ج لطلبه سواء كان محققا او موهوما لان المتعاريين في الوجود الخارج المحقق او انه موهوم لم يتجمل ان يخل احدهما على الاخر فهو موهوم بصدق

فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى

فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى

فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى

فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى

جزئية وسالبة جزئية كما قررنا وهذا القيد يعني مكان وجوده لا
فلا يحتاج اليه اذ لم يعتد مكان صدق وصفه العنوان
ذات الموضوع حسب نفس الامر بل يتوحد في فرض صدق عليه
امكان فرض صدق عليه كما في صدق الكل على جزئياته لا في
الكل موضوعا للقضية الكلية كان متساويا للجميع او اريد ان هو
كل بالقياس اليها كما لو امكن صدق عليها اولافا اما اذا اعتد
امكان صدق العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو
ذهب الفارابي او اعتد مع الامكان الصدق بالفعل كما هو
مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والحديث
مندفع فان الانسان الذي هو ليس بجوان لا يصدق عليه الا
لان في قولنا لا يصدق عليه الانسان في قولنا لا يصدق عليه الانسان
لان في قولنا لا يصدق عليه الانسان في قولنا لا يصدق عليه الانسان

فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى
فان قيل ان الاشياء لا يكون لها وجود في ذاتها بل وجودها في عين الله تعالى

الانسان الذي هو

قوله ولما عتبر عقد الوضع والاتصال وكذلك عقد الظل **قال**
وهذا يجب الظاهر من العبارة صحيح فان قولك لو وجد **كان**
في متصلة وكذا قولك لو وجد كان **متصلة** اخرى واملا
المعنى فينبغي ان لا يتصور هناك اتصال قطعا لا بهذه العبارة
تفسير القضية للملية وقد عرفت ان عقد الوضع فيها كيتيب
فكيف يتصور ان يكون معناه متصلة وان عقد الظل فيها تركيب
خبير كلفه حلي لا اتصالا في مفهوم القضية للملية **الاقوال**
الاتصال اصلا فكيف يفسر مع متصلين بل يجب ان يحل عبارة
الشرطية على قصد التقييم في افراد الموضوع بحيث يتبدل فيها
فرد الحقيقة واستقررت وانك اذا قلت كل **يتبادر في ياف**
ان الحكم على كل ما بهد في الخارج مختلفا وورد كلمة الشرطية **التغير**
تبينها على دخول الافراد المقددة ايضا **فكلم** فان كلمة الشرطية
تستعمل في الحقائق والمقدرات كقولك في النهار ان كانت **مثال الحقدرة**

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولك في الليل ان **كان**
نت الشمس طالعة فالنهار موجود فاقولت فعلى هذا يكون **مثال الحقدرة**
ايراد الشرطية جانب الموضوع ويلعبوا ايرادها في جانب **الحوال**
الحوال لان المقصود من المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد **الحال**
الحال الافراد اذا كانت القضية محروقة وهو ان يكون السور **الحال**
مذكور في جانب الحوال سواء ذكر في جانب الموضوع او لا
فما ايراد الشرطية في الحوال ينبغي في المخارقات **لان** ما لم
يوجد لا ايراد **هذا** انما قيل لقوله ولكم في شيء الموجود
في الخارج يقع كما ان المراد كل ما صدق عليه في الخارج **يعين**
لكم على الموجود في الخارج حقيقة فقط لان ما لم يوجد اصلا لم
يصدق عليه في الخارج **فان** الحكم ليس على وصف بل على **الوصف**
اي دفع ما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على وصف
بل على **لا يقال** ههنا فضا بالامكن اخذها **يعني**

ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاقولت فعلى هذا يكون ايراد الشرطية جانب الموضوع ويلعبوا ايرادها في جانب الحوال لان المقصود من المفهوم لا الافراد قلت قد يقصد الحال الافراد اذا كانت القضية محروقة وهو ان يكون السور المذكور في جانب الحوال سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فما ايراد الشرطية في الحوال ينبغي في المخارقات لان ما لم يوجد لا ايراد هذا انما قيل لقوله ولكم في شيء الموجود في الخارج يقع كما ان المراد كل ما صدق عليه في الخارج يعين لكم على الموجود في الخارج حقيقة فقط لان ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه في الخارج فان الحكم ليس على وصف بل على الوصف اي دفع ما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على وصف بل على لا يقال ههنا فضا بالامكن اخذها يعني

مجلسه تاسیس و تاسیس

وهم الكاثر من عدم الكاثر فكيف باق على ذلك الوجه بعد ان كان في
الجاهلية انما جعلت عليها الاثر فبعد ان كانت احدى ذلك
الانوار الخفية في الانوار السبعين واما العلو فاما على نفسه كذا ذكر
لكذلك هو ما اخذنا قسم الانوار فكيف العلو في انوار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس شورای ملی

این کتاب از حضرت شیخ
 ابوالحسن علی بن محمد
 باقر اصفهانی
 در شهر اصفهان
 در روز دوشنبه
 در ماه رجب
 در سال ۱۰۸۰
 در روز ۱۵
 در شهر اصفهان
 در روز ۱۵
 در شهر اصفهان

فيمسوق انما يعبر في القضايا بحسب صدقها اي فقتها في الواقع والقضية
 المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحد منهما نفس الامر مستلزما
 لصدق الاخرى فهما وكذا القضي في سائر النسب والصدق بمعنى كل
 يقع فيقال الكاتب صادق على الانسان اي يحول عليه والصدق بمعنى تحقق
 والوجود يستعمل فيقال صدقت هذه القضية في الواقع **قوله**
 وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم **قوله** وذلك لان نقيض
 الاخرى اعم فلما كانت الموجبة الجزئية اخصى كان نقيضها اعم **قوله**
 الخارجية اعم **قوله** وبين السالبتين الجزئيتين مبانة جزئية **قوله** وذلك
 لما عرفت من ان الامر بين الذين يترامون من وجه يكون بين نقيضيهما
 مبانة جزئية فلما كان بين الموجبتين الكلتين عموم كان بين نقيضيهما اعم
 بين الجزئيتين مبانة جزئية **قوله** يؤشر في مفهومها **قوله** او يوجب
 اختلاف مفهوم القضية قطعا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد
 لا كاتب قضية اخرى يتماثلان في مفهومهما في الحقيقة واما اختلاف العنق

وهنا صدق ان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية
 لا يتماثلان في مفهومهما في الحقيقة واما اختلاف العنق
 بين الجزئيتين مبانة جزئية **قوله** يؤشر في مفهومها **قوله** او يوجب
 اختلاف مفهوم القضية قطعا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد
 لا كاتب قضية اخرى يتماثلان في مفهومهما في الحقيقة واما اختلاف العنق

لن يقال ان مفهومهما واحد في واقعتهما في الواقع والقضية
 واللا يلزم اجتماع النقيضين لان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد
 لا كاتب قضية في واقعتهما في الواقع والقضية
 هما في واقعتهما في الواقع والقضية

فيمسوق انما يعبر في القضايا بحسب صدقها اي فقتها في الواقع والقضية
 المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحد منهما نفس الامر مستلزما
 لصدق الاخرى فهما وكذا القضي في سائر النسب والصدق بمعنى كل
 يقع فيقال الكاتب صادق على الانسان اي يحول عليه والصدق بمعنى تحقق
 والوجود يستعمل فيقال صدقت هذه القضية في الواقع **قوله**

ن بالعدل والتحصيل فلا يوجب اختلاف في مفهوم القضية فاذ كان

لذات واحدة وصفان احدهما وجودي كالجاد والاخر عدمي كالساحر

فغيرهما تارة بالوجودي والاشري بالعدمي وحكم عليهما في النقيض

حكم واحد لم يحصل هناك فقيتان مختلفتان في مفهوم حقيقة

قوله ضرورة ان اجاب الشئ لغيره فرع على وجوده مثبت **قوله**

سواء كان ذلك الشئ امر وجوديا او عدميا فان ثبوت الاكسالة يزيد

فرع وجوده كما ان ثبوت الكسالة كذلك **قوله** لانا نقول الحكم في الشئ

على الافراد الموجودة **قوله** وذلك لان السلب رفع الاجاب فاما

اذا كان الاجاب متعلما بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلما

بها فيكون الاجاب والسلب واردين على الموجودات اي يعبر

في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصدقها لا يتوقف

على وجودها لان محصلها انتفاء المحمول **قوله** على ذات الموضوع وذلك

امان يكون الموضوع موجودا او يتوقف المحول عليه واما بان لا يوجد

فيمسوق انما يعبر في القضايا بحسب صدقها اي فقتها في الواقع والقضية
 المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحد منهما نفس الامر مستلزما
 لصدق الاخرى فهما وكذا القضي في سائر النسب والصدق بمعنى كل
 يقع فيقال الكاتب صادق على الانسان اي يحول عليه والصدق بمعنى تحقق
 والوجود يستعمل فيقال صدقت هذه القضية في الواقع **قوله**

روز پنجشنبه ۱۳۸۸

او ان يخلق الكلام فلهذا التمام ان انتهاء الوجود على كل
فرض لا يكون انتقام ولا نفسه على قولنا لا شيء من
الخلق، بل ان لا يكون له وجودا في الحقيقة او ان يكون
الخلق ما هو وجوده او ان لا يكون له وجودا في الحقيقة
فان كانا لا يكونان الا في نفس الله تعالى فان كان
وجوده واقع في نفسه لا في غيره من غير ان يكون له
اذا السالبة لا يخلق وجودا في غيره من غير ان يكون له

الموضوع فينتج عنه المحمول ايضا قطعا وبحصل الموجبة ثبوت
الموضوع المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع ثاب
ثا للمحمول ولتحققه ان اثباتا شي عن الموضوع قد يكون بانثابا
في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت الشيء فلا يكون يمكن الا بان يكون
موجودا **اقول** والسالبة لا يستدعي وجود الموضوع على ذلك **التفصيل**
اقول يعني ان السالبة الخارجية لا تتفق وجود الموضوع في الخارج
محققا والسالبة الحقيقية لا تتفق وجوده في الخارج محققا او مقدر
وان قلت اذا اخذت القضية على وجه تناولت الافراد الخارجية **المحملة**
والمقدرة والافراد الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال **الموجبة**
منها يقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة
كان في الخارج محققا او مقدر او في الذهني والسالبة منها تقتضي وجود
ايضا في الجملة ولا يظهر الفرق قلت **الايجاب** يقتضي وجود الموضوع
في الذهني من حيث انه حكم فلا بد له من تصور الحكوم عليه ويتحقق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

195

صدق وجوده ايضا لان ثبوت المحول له فرع ثبوت نفسه والغرض بين
هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعنيه حال الحكم
بمقدار الحكم الحاكم بالمحلول على الموضوع كخطه مثلا وان الوجود الذي يقتضيه
ثبوت المحول للموضوع فهو جيب ثبوت له ان دائما قائم وان ساحة
فاسحة وان خارجا خارج وان ذهنا ذهني وان خطه فخطه
فالسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني
لكن الفرق بين الموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية والخاصة ان
انتفاء المحول عن الموضوع لا يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء
لحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني **فقال** نسبة
المحول **فقال** اذا قلت تريد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام الزيد
لان نسبة زيد الى القيام فان زيدا امر يريده الذات وهو امر مستقل بنفسه
لا يقتضيه امر يتا طابعه والقيام امر يريده مفهوم الذي يقتضي ارتباطا
بقية فلذلك قال نسبة المحول الى الموضوع وان كانت النسبة بين

لا تلتصقوا بالذهبية - ان يفرق بين الهند والاسانية
 وفوق الذبح وبين الهند والوجهية ان يندعاسانية
 فوق جسد الحكم من الحكم والوجهية ان يندعاسانية
 فكلهم فالوجود الذهبية في السابعة والوجهية في السابعة
 من ان يفرق الذهبية في السابعة والوجهية في السابعة
 من ان يفرق الذهبية في السابعة والوجهية في السابعة

۱۰۰

دکتر

و لا فخر صدقا على كل انسان
مطلقا و فخر لا يفي شيئا

میرزا حسن علی خان غفری
میرزا حسن علی خان غفری
میرزا حسن علی خان غفری

loc

[illegible]



مرة جزء ما نسبت اليه الضرورة ومرة طرف الضرورة وبغير المعنى ان
 النسبة المحول ضرورة مجموع الصفات الموضوعية وصفه في جميع اوقات
 وصفه ولا فائدة لاعتبار الطرف هنا فنعين ان اذا اعتبر ما دام الوصف
 كان ضرورة نسبة المحول بالقياس الى اوقات الموضوع فقط وان
 لم يكن الوصف الذي لم يدخل في الضرورة ضروريا بالذات الموضوع
 حاشي ثبوت له كالكتابة صدقت المشروط بشرط الوصف دون
 مادام الوصف وان كان ضروريا له في زمان ثبوت له صدقت المشروط
 طه بالمعنيين معا فقولك كل شخص فهو مظلم مادام متحفا سواء كان
 منه بشرط كونه متحفا او مادام متحفا بلا اعتبار لاشتراط بناء على
 ان الاختصاص ضروري للتمتع وقت معين وهو وقت حيول الازم
 بينه وبين التمتع في نسبت الاطلاق الى مجموع الغير وصفه في كل
 كان ضروريا له وان نسبت الاوقات الغير كان ايضا ضروريا له في وقت
 الاطلاق لان التمتع في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا اختصاص عينا

فان وصف الكائن في زمانه الكائنة حال الكائنة
 او في زمانه الكائنة حال الكائنة حال الكائنة
 او في زمانه الكائنة حال الكائنة حال الكائنة

فان وصف الكائن في زمانه الكائنة حال الكائنة

في ذلك الوقت

ما ذكرنا ان ذات القوم مستلزمة لمجموع صفاته ووصف الاختصاص وهذا
 اشتمل الان في هذه المسئلة من جهة الاختصاص في وصفه في جميع اوقات
 المجموع مستلزم للاطلاق ومستلزم المستلزم مستلزم في ذات القوم
 في ذلك الوقت مستلزم للاطلاق فليس ذلك ان النسبة بين معنيين
 وطه في العموم من وجه وهذا الكلام محقق قد اخطا كثير من

ان النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف لم يمتدح

الخاصة العامة **قول** لم يعبر هنا معنيين على قياس معني

وطه لان المحول اذا كان دائما لمجموع الذات ولو وصف كان دائما للذات
 في زمان الوصف لان معنى الدوام استمرار وعدم انفكاكه وهو

حاصل بالقياس الى مجموع وبالقيا لالذات وحده في زمان الوصف
 سواء كان للوصف مدخل في دوام المحل كما في المثال المذكور او لم
 يكن كما في قولك كل كاتب حيوان **قول** امكنة العامة **قول** الامكان العام

يقين ناسرة بسبب الضرورة الذاتية عن الجانب الخاص الحكم كما ذكره و
 فان بسبب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق فامكان الجانب

فان وصف الكائن في زمانه الكائنة حال الكائنة

فان وصف الكائن في زمانه الكائنة حال الكائنة

فان وصف الكائن في زمانه الكائنة حال الكائنة

فان الاخفاء ليس ضروريا طب صدق وصف القيمة وللايمان

الوم
 من ال
 تفيد
 ان الله

الذات وحده فلا يعرفها كقولنا لأن المعنى إذا أطلق يتبادر

صابع فان لم يزل هناك لبس ضروري ^{في} الشبهة بالنفاس اذا كانت الموضع

في زمان الوصل بل هو ضروري النسبة بالنسبة الى الذات ما خذناه

منه المعنى المطابق **قوله** هذا الكلام صحيح وجوابه تقسيم معنى اللفظ

لا المطابق والتضيق والالتزام لا ينافي ما ذكرناه فان الوجود اذا اطلق
في عبارة ما يلزم منها كونها بمعنى الوجود
يتبادر منه الوجود الخارج مع انه يقع تقبيل الى الوجود الخارج والذ

هذه **قوله** لعلاقة بينهما توجب ذلك **اقول** اذا اعتبر في الحكم بالا

تعال كون الاتصال لعلاقة بينهما فالمتمصلة لزومية وان اعتبر كونه

لا لعلاقة فالمتمصلة اتفاقية وان لم يعتبر شيء منهما فالمتمصلة مطلقة

كما مر اشار الى ذلك **قوله** بل يجب صدق التلويح **اقول** نفيان

النسب اذا كان صادقا في نفس الامر فيصادق مع جميع الامور الصا

دقة في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدق في نفس الامر كقولك

ان كان زيد فرسا فالجواب **قوله** بل ليس مراده بالمتا

في الصدق لاعداد الاجتماع في الوجود **قوله** يقع في الصدق

والحق لا في الحمل والصدق على ذات واحدة وهذا الكلام ثم لا شبهة

ليه لا يذاك قد يكون المناقاة بين المفهومين في الصدق على ذات

لان تقسيم الخارج الذي هو بالذاتية لا ينافي
ففي تقسيم الخارج الذي هو بالذاتية لا ينافي
في العبارة في عبارة التقسيم في الوجود
الخارج في عبارة التقسيم في الوجود
وقر عليه المعنى

ان كان اللفظ من قول ان كان اللفظ بغير اتصال
مطلقة مطلقة وان كان الاتصال بغير اتصال
لزمه او يكون اتفاقية

الصدق في الاجتماع في الوجود
علم الاجتماع في الوجود
لا عدم الاجتماع في الوجود

على ذات كما بين مفهوم الواحد والكثير لا نقول لالتزام في فك لا

ان القضية المشتملة على هذه المناقاة ليست منفصلة بل هي جملة

شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان اردت

المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة

من قضيتين **قوله** وان اردت المناقاة بين مفهوم الواحد و

الكثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية جملة مركبة من مفهومي

واحد الا انه قد يرد في محولها فباعت شبيهة بالمنفصلة فالشارح

لم يقل بان لا يقع جمع في الصدق على ذات بل قال يقع الجمع المعنى

المنفصلات انما يجب لوجب الوجود لا الحمل وقد يكون بين المفهومين

مناقاة في الوجود في حمل واحد كالسود والبياض فان عبرت

عنها بمثل قولك اما ان السود موجود في هذا الحمل او يكون البياض

موجودا فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك

الموجود في هذا الحمل اما سودا واما بياض كانت القضية جملة

اختلاف القول وتعدد المعاني مستعمل على هذا الموضوع مع

اختلاف القول وتعدد المعاني مستعمل على هذا الموضوع مع

106

ان كان اللفظ من قول ان كان اللفظ بغير اتصال
مطلقة مطلقة وان كان الاتصال بغير اتصال
لزمه او يكون اتفاقية

ان كان اللفظ من قول ان كان اللفظ بغير اتصال
مطلقة مطلقة وان كان الاتصال بغير اتصال
لزمه او يكون اتفاقية

ان كان اللفظ من قول ان كان اللفظ بغير اتصال
مطلقة مطلقة وان كان الاتصال بغير اتصال
لزمه او يكون اتفاقية

شبيهة بالمنفصلة وبالجملة كما ان الجملة قد تشارك المتصلة في
 حاصل المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ولا
 بد ان يكون مخالف لها في صريح المفهوم من ان كذلك الجملة قد تشارك
 المنفصلة في محمول المعنى وماله وان كان المفهوم الصريح مني لئلا
 فيهما والمناقضات قد تعتبر في القضايا حسب صدقها وخفائها وقد
 تعتبر في المفردات ومع الجملة الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في
 المفردات حسب الوجود الخارجي في محل واحد فان عبرت عنها
 بمثل قولك السواد والبياض في مناقضات حسب الوجود في محل
 واحد فهذه جملة صحيحة وان عبرت عنها اما ان يكون هذا الشيء
 اسود واما ان يكون ابيض فهي منفصلة وان عبرت بمثل قولك
 هذا الشيء اما اسود واما ابيض فهذه جملة شبيهة بالمنفصلة في
 مال المعنى ومحصوله وان كانت مخالفة في المفهوم الصريح فان
 التي حكم فيها بلزوم السبب موجبة لزمية لاسالبة كما ان السبب

سئل عن ان الطيات ان الجملة قد تشارك المتصلة في
 حاصل المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ولا
 بد ان يكون مخالف لها في صريح المفهوم من ان كذلك الجملة قد تشارك
 المنفصلة في محمول المعنى وماله وان كان المفهوم الصريح مني لئلا
 فيهما والمناقضات قد تعتبر في القضايا حسب صدقها وخفائها وقد
 تعتبر في المفردات ومع الجملة الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في
 المفردات حسب الوجود الخارجي في محل واحد فان عبرت عنها
 بمثل قولك السواد والبياض في مناقضات حسب الوجود في محل
 واحد فهذه جملة صحيحة وان عبرت عنها اما ان يكون هذا الشيء
 اسود واما ان يكون ابيض فهي منفصلة وان عبرت بمثل قولك
 هذا الشيء اما اسود واما ابيض فهذه جملة شبيهة بالمنفصلة في
 مال المعنى ومحصوله وان كانت مخالفة في المفهوم الصريح فان
 التي حكم فيها بلزوم السبب موجبة لزمية لاسالبة كما ان السبب

في المنفصلة في
 المفردات حسب الوجود
 الخارجي في محل واحد

١٥٧
 في الطيات حسب السبب للابا عباد في عده او خفيلا في مكان
 طرأ حاله مشتمل على حرف السبب ويكون القضية موجبة كذكر السبب
 في المنفصلات والمتصلات حسب السبب الاتصال في نوعه اي في لزوم
 والاتفاق وحسب السبب الانفعال ونوعه اي في الغاد والاتفاق ولا
 اعتبار باطراف في سببها واجابها بل الاقسام الاربعة اي كون السبب
 في موجبين وسالبين وكون المقدم موجب والناسالة وبالجملة
 توجد في الموجبات والسلب في المتصلات والمنفصلات
 هذا حق نعم المتصلة بالبراهين التي اکتف بها في الحكم بالاتصال
 من غير ان يتصور للعلاقة فيها او انما يمنع كذاها من صادقين وعن موزم
 صادق وقال كلاب في الموجبة حقيقة تصدق على صادق وكان

الموجبة الحقيقية العادية ملاوحي في كيهما من جزئين يمنع صيدتهما
 وكذا معاوج ان يكون في كيهما من قضية ومن نقيضها او مساوي نقيضها
 كقولنا هو العود اما زوج واما لا زوج وكقولنا هو العود اما زوج او لا

لان كل من الجزئين ان كان نقيضا للآخر كان
 بل ان يكون كل من الجزئين مستلزما للآخر
 بل كل من الجزئين مستلزما للآخر

ولما يقع الضاد لما وجب زكيا من غير ان يتبع صدقها فقط وجب

ان يكون زكيا من قضية ومما هو اخفى من نقيضها كون هذا الشيء امارة

او غير فان كل واحد من الشيء والآخر يتبع الآخر والمادة في العادة

لما وجب زكيا من غير ان يتبع كذا بها فقط وجب ان يكون زكيا من

قضية ومما هو اخفى من نقيضها كقولك قد الشيء اما لا شيء واما لا شيء فان كلا

منها اعم من يتبع الآخر هذا اذا اخذنا معنى الاخرى فاما اذا اعتبرنا باللفظ

الاعم فيصدق كل واحد من المعاني ومما تركب منه الحقيقة **قوله** وهي الاو

ضاع الى جعل المقدم سببا لقرابة الامور الممكنة الاجتماع **القول** ارادوا

لاوضاع الاحوال الحاصلة بسبب اجتماع مع الامور الممكنة الاجتماع

مع فان كون ان ينفرد بغيره او يعود او يطلع الشمس لا غير ذلك

احول حاصلة لها من اجتماع مع زكيا الامور الممكنة الاجتماع معا فان كلا

واحد من اجتماعين جعل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كوزنهما معا

لما اياه وانما اعتبر المكان الاجتماع مع المقدم دون امكان لكل الامور

هذا هو المقدم في قوله
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن

هذا هو المقدم في قوله
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن

هذا هو المقدم في قوله
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن

في انفسها لان تلك الامور بما كانت مستوعبة في نفس الامر كذا يكون ممكنة الا

اجتماع مع المقدم فانها اذا قلت كلما كان زيد حيا كان جسمه كان معا

ان الجسم لا يمتد الى ان يتصل مع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حار

لكنها هنا مثلا مع ان يكون زيدا هنا فالبست ممكنة في نفس الامر وان كان

ممكن الاجتماع مع حار يذوقه في نفسه كتب للبيان ان الاوضاع الحاصلة

في الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالشايع لانه من الممكن مع المقدم الممكنة

الصدق مع ما اذا قلنا كل كان زيدا ما كان حيوانا بالنتيجة لانه من زيد

مع قولنا وكل ان ناطق اي كون زيد ناطقا يعود وضعه من اوضاع التي

حاصلة من امر ممكن الاجتماع مع هو قولنا كل ان ناطق لكل الشا

رجح لم ينفذ البرهان في غير ما لا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع

مع المقدم سواء كانت قضايا او غيرها جعل المقدم بلعبارتها حالات

هي كونه مقارنا لهذا الشيء او لذكر الشيء او لغيره وهذه الحالات مغايرة

لتلك الامور كما لا غريب زيد غير زيد غير زيد غير زيد غير زيد

هذا هو المقدم في قوله
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن
الامر لا يخرج عن

وهو وضعان مغايران للضرب فالاول في حالات خاصة للمقدم
 والاجتماع مع تلك الامور وبذلك يتدفع ما قبل من ان يكون زيد قائما او قاعدا
 وكون الشمس طلعة وكون النار ناهضا لست او ضاعا حاصلا في امور ممكنة
 الامم اجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فاشكال الصحيح هو
 النتيجة الحاصلة كما مر **قوله** فاذ للمقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين
 استلزام عدم النفي او عدم لزوم النفي **اقول** الاظم في العبارة ان يقال
 اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم النفي اما على فرض
 اجتماع عدم الذي هو فلاذ لو استلزم النفي لكان اللازم مجتمعا مع النفي
 وهو محال واما على تقدير عدم لزوم النفي فظاهر **قوله** ما كانت الشبهة مركبة من
 قضيتين **اه** **قوله** الشبهة مركبة من قضيتين والمقضية اما محال او قد
 ان الملزمة انتمركت من الوحدات اما هو في حكمها واما الشبهة فانه انتركب
 من قضيتين فاذ في ما يتصور من تركيب الشبهة مركبة من حلتين بل لا اتركب
 في تركيبها فلا بد ان يخل بالآخره الا ان الملزمة لا يخل بالوحدات فلو لم يخل اجزاء

اجزاء الشبهة الا ان الملزمة لم تكن باقية من اجزاءها فلو لم يخل بالوحدات
 فجزءها هو هكذا الا ان يفتى **قوله** وهو اختلاف القضيتين **قوله** فان قلت
 الشاقضي قد يجرى في المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث النسب الرابع
 من تعقبي المتساويين وغيرهما وكما سيأتي في عكس التعقيب فلا يجمع تعقبه
 بالقضايا قلت المقصود ههنا ما يقتضي القضايا لان الكلام فيها في احكامها واما
 تناقض المفردات الواقعة في الطرف العقدي فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى
 اندراج في تعريف الشاقضي ههنا **قوله** اذكرها القديما تحفظ الشاقضي
 يعني لا بد منها في الشاقضي وان لم يكن كافيا وحدها بل لا بد من اختلاف جهة في
 جميع القضايا ومن الاختلاف في الكمية في القضايا بالضرورة كما سيأتي في
 فاذ وحدة الموضوع يتدرج فيها وحدة الشرط **اه** **اقول** قيل فتصبيح يعق
 الوحدات بالاندراج في وحدة الموضوع وتصح بعضا بالاندراج في
 وحدة الحكم فان القضية اذا سكنت صارت الوحدات المندرجة في وحدة
 الموضوع عن اصل القضية مندرجة في وحدة الحكم العبر واذ في الموضوع لها
 محمولان العكس صارت الوحدات المندرجة في وحدة الحكم هناك مندرجة
 فاذ في الموضوع حصة في محمولها فالصواب ان يقال **قوله** مندرجة في وحدة الحكم

(ملاحظات على المتن)
 في تعريف الشاقضي...
 في تعريف التعقيب...
 في تعريف المقضية...
 في تعريف الملزمة...
 في تعريف الوحدات...
 في تعريف الموضوع...
 في تعريف المحمول...
 في تعريف الشبهة...
 في تعريف القضية...
 في تعريف الحكم...
 في تعريف الشرط...
 في تعريف الوحدة...
 في تعريف النفي...
 في تعريف الاجتماع...
 في تعريف الاستلزام...
 في تعريف المحال...
 في تعريف التدرج...
 في تعريف الحصة...
 في تعريف الصواب...
 في تعريف الوحدة...
 في تعريف النفي...
 في تعريف الاجتماع...
 في تعريف الاستلزام...
 في تعريف المحال...
 في تعريف التدرج...
 في تعريف الحصة...
 في تعريف الصواب...

والجمل مطلقا من غير تعيين وهذا حق الا ان المحقق كان لا على ما هو الظاهر
 مع ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل وجزءا او وحدة الموضوع ورجوع البنية
 المحول اهل لان اعتبار الشرط والكل وجزءا او موضوع واعتبار الزمان وامكان
 والاضافة والقوة والفعل في المحول انبساطا او كما لا يخفى **فان** الجزئيات انما
 يتصادفان **فان** يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما ان مقارن لعدم الال
 خلافة الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع وكما اذا
 اعتبر الاختلاف مع سائر الشرط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في
 خصوصية الموضوع مع باقي الشرط حصل التناقض ايضا فلم لا يكون الاتحاد
 في الموضوع شرطاً في اجاب بان مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصو
 رة دون الاختلاف **فان** في مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشراط الاتحاد فيها
 الا ان كان التناقض في الجزئيات يلحق بها خارج عنها فذلك لم يعبه خلاف الكمية
 فانها داخلية في مفهومها القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها كحق التناقض
فان قلت اليس يعتبر اعتبار وحدة الموضوع **فان** هذا السؤال ينبغي
 بالجلوب على السؤال الاول يعني ان يحصل التناقض في احكام القضايا من غير ان
 لا يكون نقول عدم اعتبار وحدة الموضوع فيكون ذلك في مفهومها كذا يكون
 في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها

الحول مطلقا من غير تعيين وهذا حق الا ان المحقق كان لا على ما هو الظاهر
 مع ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل وجزءا او وحدة الموضوع ورجوع البنية
 المحول اهل لان اعتبار الشرط والكل وجزءا او موضوع واعتبار الزمان وامكان
 والاضافة والقوة والفعل في المحول انبساطا او كما لا يخفى **فان** الجزئيات انما
 يتصادفان **فان** يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما ان مقارن لعدم الال
 خلافة الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع وكما اذا
 اعتبر الاختلاف مع سائر الشرط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في
 خصوصية الموضوع مع باقي الشرط حصل التناقض ايضا فلم لا يكون الاتحاد
 في الموضوع شرطاً في اجاب بان مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصو
 رة دون الاختلاف **فان** في مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشراط الاتحاد فيها
 الا ان كان التناقض في الجزئيات يلحق بها خارج عنها فذلك لم يعبه خلاف الكمية
 فانها داخلية في مفهومها القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها كحق التناقض
فان قلت اليس يعتبر اعتبار وحدة الموضوع **فان** هذا السؤال ينبغي
 بالجلوب على السؤال الاول يعني ان يحصل التناقض في احكام القضايا من غير ان
 لا يكون نقول عدم اعتبار وحدة الموضوع فيكون ذلك في مفهومها كذا يكون
 في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها

اعتبارا او خارج عنه مفهوم القضايا الجزئية في احكامها او لا
 اعتبارا خارجا عن مفهوم القضايا واحكامها او لا ومع اعتبار صلاحها
 لا اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع تحقق
 التناقض بينهما لا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد بما اعتبره ووجه
 للموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة من الجزئيتين ولا يتحقق فلا بد من اعتبار
 شرط اخر وهو اختلاف الكمية كما ينشأ من كل السؤال الاول فحصل السؤل
 الاول ان السائل يقول لم يعتبر الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في الموضوع
 فوجوب مع الال في الاختلاف في الكمية اجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لا اعتبارا
 امر خارج واصل السؤال الثانيان للقول قد يكون الاتحاد كونه في اعتبار
 امر خارج فليد بطلان ما ذكرت من ان التناقض في احكام القضايا من غير ان
 ليس كذلك في بطل ما ذكرت من ان التناقض في احكام القضايا من غير ان
 لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تاقض الجزئيات اجاب بان ما اعتبره
 الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد ينزههم ان حاصل السؤال الثانيان
 اعتبره ووحدة الموضوع فكيف يعتبر الاختلاف في الكمية فلا يوجب عدما
 الاتحاد في الموضوع اذ يعتبر الموضوع في احد التقييدتين الجيع في الاخرى البعض
 ويجوز ان يكون في الال ليس كذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها

اعتبارا او خارج عنه مفهوم القضايا الجزئية في احكامها او لا
 اعتبارا خارجا عن مفهوم القضايا واحكامها او لا ومع اعتبار صلاحها
 لا اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع تحقق
 التناقض بينهما لا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد بما اعتبره ووجه
 للموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة من الجزئيتين ولا يتحقق فلا بد من اعتبار
 شرط اخر وهو اختلاف الكمية كما ينشأ من كل السؤال الاول فحصل السؤل
 الاول ان السائل يقول لم يعتبر الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في الموضوع
 فوجوب مع الال في الاختلاف في الكمية اجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد لا اعتبارا
 امر خارج واصل السؤال الثانيان للقول قد يكون الاتحاد كونه في اعتبار
 امر خارج فليد بطلان ما ذكرت من ان التناقض في احكام القضايا من غير ان
 ليس كذلك في بطل ما ذكرت من ان التناقض في احكام القضايا من غير ان
 لا حاجة الى اشتراط الاختلاف في الكمية في تاقض الجزئيات اجاب بان ما اعتبره
 الاتحاد في العنوان دون خصوصية الذات وقد ينزههم ان حاصل السؤال الثانيان
 اعتبره ووحدة الموضوع فكيف يعتبر الاختلاف في الكمية فلا يوجب عدما
 الاتحاد في الموضوع اذ يعتبر الموضوع في احد التقييدتين الجيع في الاخرى البعض
 ويجوز ان يكون في الال ليس كذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها كذا يكون ذلك في مفهومها

وإن كان مستلزما بالواجب السلبى فرفع الإيجاب هو
والنقيض ما هو من النقيض واما هو وسائر النقيضات

وما قرأنا في نوجي السؤال أن يكون المطابق لعبارة وهو المنقول عن الشارع وهو
واعلم أولا أن نقيض كل شيء رفعه **قول** في مناقشة لأن السلب لا ينفى ولا يثبت
والإيجاب ليس الإيجاب رفع السلب فالأولى أن يقال رفع كل شيء ونقيضه الآخر لا يثبت
لو رفع ما هو من الرفع حقيقة واما ما يرد فيه من صدق قولنا نقيض كل شيء رفعه
نقيض الضرورية المطلقة **الممكنة العامة** **قول** لا يمكن العام وإن كان نقيضا
حقيقيا للضرورية بناء على ما مر من أن الامكان سلب الضرورية لا انه من الجانب
المخالف للحكم كونه من غير اعتبار الكمية تكون الممكنة العامة هي نقيض الضرورية فانا
نقيض الموجبة الكلية يكون فرعها على ما ذكرنا ويرى فيها نوعين مفهوم السالبة الجزئية
بل هو لازم ما هو مفهوم السالبة الجزئية وعليه فليس سلبها مخصوصا بالاعتبار من النقيض
في هذا الفصل ليس الاما يكون لازما مساويا لما هو النقيض لطبيع لا احدهما من الآخر
كما ذكرنا في الباب التفصيل في تعيين نقيض النقيضات فوضع المحصولات الأربع
للضرورة وضع المحصولات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر النقيض في نقيض
الموجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية **الممكنة العامة** وبالعكس نقيض الموجبة الجزئية
الضرورية السالبة الكلية **الممكنة العامة** وبالعكس وبهذا الحال بين اللاحقة المطلقة العامة
وبين كل قضيتين وما جعل نقيضا لها فاقابل **نقيض** الضرورية العامة للضرورة الموجبة
الكلية

ان المراد بالنقيض هو
النقيض نقيض وج لا يرد الا
فان لم يثبت حقيقيا بل لازم
نقيض السالبة العامة
الا ان يقال ان النقيض
علم ان النقيض نقيض
كل شيء فليس كذلك الا ان يثبت
بالرفع الى آخره باياه
في هذا الفصل ليس الاما يكون لازما مساويا لما هو النقيض لطبيع لا احدهما من الآخر
كما ذكرنا في الباب التفصيل في تعيين نقيض النقيضات فوضع المحصولات الأربع
للضرورة وضع المحصولات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر النقيض في نقيض
الموجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية **الممكنة العامة** وبالعكس نقيض الموجبة الجزئية
الضرورية السالبة الكلية **الممكنة العامة** وبالعكس وبهذا الحال بين اللاحقة المطلقة العامة
وبين كل قضيتين وما جعل نقيضا لها فاقابل **نقيض** الضرورية العامة للضرورة الموجبة
الكلية

العامة
الضرورة
الممكنة العامة
وبالعكس

الممكنة العامة هي اقضية بسيطة لم تعين في القفايا البسيطة المشهورة
واجتمع اليها في نقوض بعض البسائط المشهورة في نقض الضرورية اللاحقة
بما ونقيضها هي الممكنة العامة كلها من البسائط المشهورة وكذا
منه المطلقة المطلقة العامة واما المشروط العامة فليس نقيضا من القفايا المشهورة
وكذا نقيض العرفية العامة لا يمكنه الا المشروط العامة كسب **الممكنة العامة**
الا الضرورية لانها نقيض المشروط حقيقة ليست بالضرورة الجزئية المطلقة
العامة كسب **الممكنة المطلقة** كسب العامة اللاحقة وانما ليست نقيض العرفية حقيقة
بل هي لازمة مساوية لنقيض العرفية واما الجيب الكلية فليس نقيضا
نقيضا حقيقيا كما عرفت **قول** علمت ان نقيض الوجودية اللاحقة اما
اللاحقة الموافقة واللاحقة المخالفة ولما تحقق ان الوجودية اللاحقة
مركبة من مطلقة عامة موافقة لاجل النقيض لا يكون من الممكنة عامة مخالفة وانما
لها نقيض المطلقة الموافقة **اللاحقة** مخالفة ونقيض الممكنة المخالفة الضرورية بالضرورة
فنقيض الوجودية اللاحقة ضرورة اما اللاحقة المخالفة والضرورية الموافقة
في هذا نقيض المشروط لخاصة اما الجزئية الممكنة المخالفة واللاحقة الموافقة

الممكنة العامة
الضرورة
الممكنة العامة
وبالعكس

الاول حوز المعنى الثاني ويعرف العكس المعنى الثاني بانها اخص فقيده لازمة للقضية و
بطريق البديهي موافقة لها في الكيفية والصدق فلا بد في اثبات العكس من امرين احدهما
ان هذه القضية لازمة لاصل وذلك بالبرهان المنطوق على المواد كلها وانما انما
هو اخص من تلك القضية لسبب لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتحقق في بعض

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

في الباب لا وقد دفع ذلك باننا قد نفى الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى
 العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فتكون كما
 ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا
 وجود الموضوع فاذ لم يصدق صدق بعض ما ليس ليس كان معناه
 سلب سلب عن بعض ما صدق عليه سلب لا بد ان يصدق على ذلك
 البعض ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المحمول وان كانت تسمى من الموجبة
 لكن السالبة المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذ اقم الدليل على انعكاس المحمول
 جية الكلية كتبها ثم الدليل ايضا على انعكاس السالبة التي حده سالبة جزئية لا
 جناد على انعكاس الموجبة الكلية كتبها ولذلك كتبت في الوديع الفدح في
 انكسار انعكاس الموجبة الكلية كتبها فاذ قدح في الدليل على معان هذا المقام
 في انعكاس السالبة واما الفدح في انعكاس الشريطة فهو ان يقال لانم ان
 انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المعلوم وانما يستلزم ذلك لو كان اللازم باقيا
 على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انتفاء انتفاء اللازم
 محال في نفسه اذ فرض واقعا لم ينتف المعلوم مع فان الحال جاز ان يستلزم
 المحال

هذا هو المقام الذي لا بد من ان يفهمه الطالب في هذا الباب
 ان السالبة المحمول في الموجبة السالبة هي مساوية للسالبة
 فتكون كما ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة
 في عدم اقتضا وجود الموضوع فاذ لم يصدق صدق بعض ما ليس
 ليس كان معناه سلب سلب عن بعض ما صدق عليه سلب لا بد ان
 يصدق على ذلك البعض ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المحمول
 وان كانت تسمى من الموجبة لكن السالبة المحمول ليست اعم منها
 بل هي مساوية لها واذ اقم الدليل على انعكاس المحمول جية الكلية
 كتبها ثم الدليل ايضا على انعكاس السالبة التي حده سالبة جزئية
 لا جناد على انعكاس الموجبة الكلية كتبها ولذلك كتبت في الوديع
 الفدح في انكسار انعكاس الموجبة الكلية كتبها فاذ قدح في الدليل
 على معان هذا المقام في انعكاس السالبة واما الفدح في انعكاس
 الشريطة فهو ان يقال لانم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
 المعلوم وانما يستلزم ذلك لو كان اللازم باقيا على تقدير
 انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انتفاء انتفاء
 اللازم محال في نفسه اذ فرض واقعا لم ينتف المعلوم مع فان
 الحال جاز ان يستلزم المحال

بمعنى ما ذكرناه في الباب الاول من ان السالبة المحمول في الموجبة السالبة هي مساوية للسالبة فتكون كما ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا وجود الموضوع

نفى في الباب لا وقد دفع ذلك باننا قد نفى الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى
 العدول وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فتكون كما
 ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا
 وجود الموضوع فاذ لم يصدق صدق بعض ما ليس ليس كان معناه
 سلب سلب عن بعض ما صدق عليه سلب لا بد ان يصدق على ذلك
 البعض ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المحمول وان كانت تسمى من الموجبة
 لكن السالبة المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذ اقم الدليل على انعكاس المحمول
 جية الكلية كتبها ثم الدليل ايضا على انعكاس السالبة التي حده سالبة جزئية لا
 جناد على انعكاس الموجبة الكلية كتبها ولذلك كتبت في الوديع الفدح في
 انكسار انعكاس الموجبة الكلية كتبها فاذ قدح في الدليل على معان هذا المقام
 في انعكاس السالبة واما الفدح في انعكاس الشريطة فهو ان يقال لانم ان
 انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المعلوم وانما يستلزم ذلك لو كان اللازم باقيا
 على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انتفاء انتفاء اللازم
 محال في نفسه اذ فرض واقعا لم ينتف المعلوم مع فان الحال جاز ان يستلزم
 المحال

بمعنى ما ذكرناه في الباب الاول من ان السالبة المحمول في الموجبة السالبة هي مساوية للسالبة فتكون كما ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا وجود الموضوع

بمعنى ما ذكرناه في الباب الاول من ان السالبة المحمول في الموجبة السالبة هي مساوية للسالبة فتكون كما ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا وجود الموضوع

بمعنى ما ذكرناه في الباب الاول من ان السالبة المحمول في الموجبة السالبة هي مساوية للسالبة فتكون كما ليس هو ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضا وجود الموضوع

فدفع في دفع زعم بان كل السالبة سالبة المحمول وهي ليست موجبة

من الشرح المنصلي واما ثبوت الملازمة بين اي امرين كما كان قبل ان
لا يصدق سالب كلية لزوم في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يستلزم
لأنه قد يكون هو الامر الاول وان استلزمه اقامان لانها تستلزم الثالث فذا
هو الامر الثاني فقد انتم قيا من الثالث منج للملازمة بين اي امرين
كانا ولو كانا نقضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما وكلما
ثبت مجموع الامرين ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت احدا الامرين ثبت الآخر
لا يصدق في السالبة الكلية الزمنية لعدم نقضها اعني الموجبة الزمنية
التي هي في جميع المواد **فان المقصد الاصح والمطلب الاعلى من القياس**
الكلام في القياس وذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي
مسائلها التي احدها ثبوتها تصديقات فالمقصود في تلك هو الادراكات
التصديقية والامارة في ثبوت التصديقات فانها يطلب كونها وسائر
التي تصدق بها والاشارة في ذلك ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى
اليقين وحده يمكن خصيلها بالانتظار المحي في المبادئ القطعية واليقينية
فكانت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات في العقل
فانما لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات
فانما لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات

وقد انتم قيا من الثالث منج للملازمة بين اي امرين

فانما لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات
فانما لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات

لان التصديق لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات

بجلا ف تدوين التصديق بمجرده عن التصورات فانه مح واليقين التصديق
درجات ثامة تنفع النفس بهادون التصورات فذلك صار مطلوبه
في العلوم المدونة دون التصورات واذا كانت المقصود الاصل
هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن طريق الموصل اليه
ادخل في المقصود بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصورات لان حال
الموصلين في هذا الفن كمال الموصل اليهما في العلوم فكيف لم ان الموصل
الى التصديق بقسم الى قياس واستقراء وتبديل كذا العدة فيها والمطلب
للعلم اليقيني هو القياس نصار الكلام فيه مقصدا اقصى ومطلبا اعلى
في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل الى التصورات والقياس الى
سائر ما يوصل الى التصديق وهذا جعل الاستقراء والتبديل من ركني قيا
وتابعه **فانما قول** يعني ان القياس اما معقول وهو مركب من تقاضا
المعقولة واما المفرد وهو المركب من التقاضا بالمفرد والاول هو القياس حقيقة
وانما سمي قياسا لدلالة على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حد القول احداهما
فان جعل حد القياس المعقول يراد بالتبديل والتقاضا بالامور المعقولة وان
جعل حد المسموع يراد بهما الامور المفردة وعلى كلا التقديرين يراد بالقول
الامر الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلقظ بالنتيجة غير لازم للقياس
المعقول والمسموع **فانما** ليندج في الحد القياس قطعا الصادق المتدا وكذا

لان التصديق لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات

سواء كان

لان التصديق لا يكون سببا في التصديق بل هو المطلوب للتصورات بالذات

اقول يريد ان لو قيل هو قول مولف من قضايا فيم عنها لانها قول آخر لينباد
 الوهم الى ان تلك القضايا صادقة في انفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج
 للقياس الكاذبة المقدما فزيد قوله لو سلمت لنتاولها جميعا فان
 ادوات الشرط يتناول المحقق والمقدّم **قوله** لا نقول المراد بذلك **اقول**
 هذا هو التحقيق لان النتيجة لا يمكن ان يكون مذكورة بعينها في القياس لا
 على ان يكون عين احدى المقدمتين ولا ان يكون جزءا من احدهما والا لكان
 العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة او مرتبتين وكذلك تنفيها
 لا يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس والا لكان التصديق بنفس النتيجة
 مقدما على القياس ومع التصديق تنفيها لا يمكن التصديق بها **قوله** وكل قياس
 محلي لا بد فيه من مقدمتين **اقول** كل قياس اقترافي لا بد فيه من قضيتين وذلك
 لان القياس لا بد ان يشتمل على امر يتناسب اما مجموع المطر واما اجزائه فالاول هو
 القياس الاستثنائي كما سبق في ولا بد فيه ايضا من مقدمتين وان كان الاقترافي
 ولا بد فيه من امر يكون له النسبة الى كل واحد من طرفي المطر فيحصل المقدما
 قطعا سواء كانتا حيليتين او لا في صوغ المطر سمي اصغرا لانه يكون في
 الاغلب احص **قوله** اشرف الطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها احص من عموها
 في الاغلب وان جاز ان يكون مساويا ايضا **قوله** في بابك بيانها في فصل
العلم انما افرد للشرائط الكلية فضلا على حدة ليكون اسهل في الضبط لما حده المتكررة
 العبد

الشعب **اقول** لان الامرا الاول اسقط ثمانية **قوله** من طريقه للذوق والاستحالة
 واما طريق التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبتان مع الكلبيين في الكبرى
 فيحصل اربعة وقس على ذلك سائر الاشكال واعلم ان حاصل الشكل الاول
 هو اقتران الاصغر بكلية او بعينه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر
 ايجابا او سلبا فيكون الاصغر كليا او بعينه ايضا محكوما عليه بالاكبر ايجابا
 او سلبا فينتج المحصورات الاربعة وذلك منه حرا صرحا واما عداه لا ينتج ايجابا كليا
 وان حاصل الشكل الثاني ان الاصغر والاكبر متافيان في الاوسط ايجابا او سلبا
 فتتافيان قطعا فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر كليا او جزئيا فلا ينتج الشكل
 الا سالبه وضربان منه ينتجان سالبه كلية واخران سالبه كلية واخران
 سالبه جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لا في الاوسط ايجابا
 والاكبر لا فاه ايجابا او سلبا فينتجان في الجملة اما ايجابا او سلبا فلا ينتج
 الشكل الثالث الا جزئية قلته حروب منه ينتج موجبة جزئية ولتة اخرى سالبه
 جزئية واما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبه كلية او جزئية **قوله**
 اما الشكل الاول باعتبار الجهة ان يكون الصغرى فعلة **قوله** استلزام ذلك معنى
 على ان المعبر في الوصف الخوافي ان يكون بالفعل الخارج واما اذا التفتي نحو
 كما هو مذهب الفارابي فاعلمتة ينتج في صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثاني
 والنقص المذكور ههنا وهناك من دفعه اذ لا يصدق في المقدمة الثانية كما هو مذكور
 فقس **قوله** بل احدى التسع كانت جهة الكبرى بعينها **اقول** فيه بحث لان الصغرى

على الضابط المذكور
في نسخة مخطوطة عام

اذا كانت احدى الدائمتين والكبرى مطلقة عامة والحق ان النتيجة مطلقة
حينئذ وتقتضي بطلان من شدة المطالع **قوله** وانما شئ خلفاى باطلا **اقول**
هذا هو الوجه في النسبة هو الذي ارتقاء للجهل وقيل انما سمي خلفا لان
التمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فكانه ياتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من
خلفه ويؤيد به نسبة القياس الذي ينساق الى المطا ابتداء اي من غير مترض
لا بطلان نقيضه بالمستقيم كان التمسك به ياتي مطلوبه من فداء على الاستقامة
قوله وهو مركب من قياسين **اقول** توضيح ان يقال فرضنا صدق قولنا كل ج ب
بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق عكسه بعض ب ج بالفعل ثم نستدل
على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على
فقد يصدق الاصل فصدق نقيضه مع الاصل فلهذا مقدمته متقلة حاصلها الى
يصدق مطلوبنا وهو بعض ب ج بالفعل لصدق لا شئ من ب ج د انما مع قولنا
كل ج ب بالفعل صدق لا شئ من ج ج د انما هذا قياس اقتراني من متطليين
ينتهي لولم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لا شئ من ج ج د انما هذا
مقدمة من القياس الاستثنائي ونقول لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق
لا شئ من ج ج د انما الثاني بطنا مقدمه فلهذا انفي عدم صدق بعض ب ج ج
بالفعل فنعين صدقه فقد حصل المطر بطريق الخلف من قياس اقتراني واستثنائي
كما ذكره وقس على ما اوضحنا قياس الخلف في اثبات النبيلج **قوله** والمدرس هو
سرعة الانتقال **اقول** فيه مساهلة في العبارة موافقة للمعنى فان السرعة من
الاصناف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بانها لا حركة في المقدس

لأنه لا يصدق بعض ب ج لصدق لا شئ من ج ج د
كل ج ب بالفعل صدق لا شئ من ج ج د
هذا قياس اقتراني من متطليين
ينتهي لولم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لا شئ من ج ج د
مقدمة من القياس الاستثنائي ونقول لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لا شئ من ج ج د
انما الثاني بطنا مقدمه فلهذا انفي عدم صدق بعض ب ج ج
بالفعل فنعين صدقه فقد حصل المطر بطريق الخلف من قياس اقتراني واستثنائي
كما ذكره وقس على ما اوضحنا قياس الخلف في اثبات النبيلج

انما الزعم والكبر قد انزلنا في نسخة مخطوطة عام
لا بد من فهمه في نسخة مخطوطة عام
في نسخة مخطوطة عام

غيره من عبارات
على نسخة مخطوطة عام

فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل كون الانتقال
دفعيا من المبادئ ليس من حقيقة ولا امرين **قوله** وفي كون الموضوع جزاء
من العلم **اقول** قد اجيب عن التعليل بمعنى المحرور هو ان لا يريد بكون الموضوع
جزاء من العلم ان تصور جزء من العلم حتى يتدرج في المبادئ القسورية
ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه ليرد ان هذا التصديق
خارج من العلم اتفاقا فكيف بعد جزء منه بل يوجب بكونه جزء من العلم
ان التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود
لان الشيخ الرئيس قد صرح في الشفاء بان التصديق بوجود
الموضوع من المبادئ التصديقية فليس كما لم يقول الله

م
في نسخة مخطوطة عام
في نسخة مخطوطة عام



